



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## الفائض التأميني لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية ومدى تطبيق المعايير الشرعية فيه

إعداد

نداء زهير سليم صبح

إشراف

د. أسيد فطائر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل الإسلامي، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

2025

الفائض التأميني لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية ومدى  
تطبيق المعايير الشرعية فيه

إعداد

نداء زهير سليم صبح

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/02/16، وأجيزت:

  
التوقيع  
  
التوقيع  
  
التوقيع

د. أسيد فطير  
المشرف الرئيسي  
د. أنس المصري  
الممتحن الخارجي  
د. علاء رزية  
الممتحن الداخلي

## الإهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام

"واخر دعواتهم ان الحمد لله رب العالمين"

بعد التعب والمشقة في سبيل تحقيق الحلم والعلم أصبح اليوم عنائي للعين قرّة

فاللهم لك حمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

اهدي ثمرة جهدي المتواضع وتعبي وفرحتي الى معلم البشرية ونبع العلم الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة

ونصح الأمة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى قلبي وجنتي الى شريك دربي وسندي في الحياة الذي بهتمه ودعمه المستمر وتشجيعه الدائم واصلت

طريقي، وكلماته الحانية كانت ولا زالت مصدر القوة والإلهام،

وقوفك بجانبني ثبتني ومنحني الإصرار

زوجي وقرّة قلبي (أحمد)، كل الامتتان من أعماق قلبي

الى نبض قلبي وهبة ربي وأعلى ما أملك، الذين ملأوا أيامي ولحظاتي برونق الحياة وكانوا الدافع الأكبر

لبذل الجهد وتحقيق النجاح، وجودكم في حياتي هو أعظم نعمة أحبائي ومهجة الروح والفؤاد (آية، نور،

الأمين، نسمة، سوار، ألماس)، وأتمنى أن يكون هذا العمل ثمرة أعتز بها بينكم...

الى من أخذوا بيدي نحو افاق العلم والمعرفة... الى كل من اوقفته عقبات الطريق وصعوبات الحياة عن

تحقيق أحلامه إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم عليّ بإتمام هذا العمل، وأسأله سبحانه وتعالى أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، مستلهماً قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ [النمل: 19].

إيماناً مني بفضل الاعتراف بالجميل وتقدير العطاء، أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور أسيد فطير -حفظه الله- الذي كان مشرفاً كريماً على هذه الرسالة لقد كان لجهوده المخلصة، ومتابعته المستمرة، وتوجيهاته السديدة الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة المشرفة. فلولا توجيهاته وإرشاداته لما تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز.

كما أتوجه بالشكر العميق والتقدير الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين تفضلوا بقبول مهمة مناقشة هذه الرسالة، ومنحوني من وقتهم الثمين لقراءتها ومراجعتها وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في تحسين جودة هذا العمل.

ولا يفوتني أيضاً أن أوجه خالص الامتنان والشكر لأعضاء الهيئة التدريسية في برنامج ماجستير التمويل الإسلامي، الذين كان لهم الفضل الكبير في إثراء تجربتنا الأكاديمية من خلال ما قدموه لنا من علم ومعرفة بأسلوب متميز وحرصهم الدائم على الجودة والاحترافية.

وفي الختام، أوجه شكري وامتناني لكل من دعمني خلال هذه المسيرة، سواء من الأسرة أو الأصدقاء، الذين كانوا مصدر إلهام ودافع لي. أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومقبولا.

والحمد لله رب العالمين

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

### الفائض التأميني لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية ومدى تطبيق المعايير الشرعية فيه

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: نداء زهير سليم صبح

التوقيع: نداء صبح

التاريخ: 2025/02/16

## فهرس المحتويات

ج.....	الإهداء
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإقرار
و.....	فهرس المحتويات
ط.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الملاحق
م.....	المُلخَص
1.....	الفصل الأول: مقدمة الدراسة
1.....	1.1 تمهيد
2.....	1.2 أهمية الدراسة
3.....	1.3 مشكلة الدراسة
5.....	1.4 أهداف الدراسة
5.....	1.5 فرضيات الدراسة
6.....	1.6 مصطلحات الدراسة
7.....	1.7 حدود الدراسة
8.....	1.8 الدراسات السابقة
17.....	1.8.1 التعقيب على الدراسات السابقة
17.....	1.8.2 الربط بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
17.....	1.9 الفجوة البحثية
19.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
19.....	2.1 التأمين الإسلامي: ماهيته والتكيف الفقهي
19.....	2.1.1 المقدمة
20.....	2.1.2 تعريف التأمين الإسلامي
21.....	2.1.3 أهداف التأمين الإسلامي
22.....	2.1.4 خصائص التأمين الإسلامي
22.....	2.1.5 مبادئ التأمين الإسلامي وأسسها الشرعية
24.....	2.1.6 العقود المنظمة للتأمين الإسلامي
24.....	1.1.7 الفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري
27.....	2.1.8 التكيف الفقهي للتأمين الإسلامي

30	2.2 الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية
31	2.2.1 ماهية الفائض التأميني
32	2.2.2 الفائض التأميني وفق المعايير الشرعية
33	2.2.3 أهمية الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي
35	2.2.4 أنواع الفائض التأميني وعناصره
38	2.2.5 التكيف الفقهي لفائض التأميني
41	2.3 الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية: التنظيم التشريعي، الضوابط وأسس التوزيع
41	2.3.1 التنظيم التشريعي لفائض التأميني
44	2.3.2 ضوابط وطرق توزيع الفائض التأميني
47	2.4 هيئة الرقابة الشرعية
47	2.4.1 دور هيئة الرقابة في شركات التأمين الإسلامية وآلية عملها
48	2.4.2 مراحل الرقابة الشرعية
49	2.4.3 دور المراجع الخارجي
50	2.4.4 المعايير الشرعية ذات العلاقة بالتأمين الإسلامي
52	2.4.5 مؤشرات قياس مدى تطبيق المعايير الشرعية
53	2.4.6 دور الرقابة الشرعية في الفائض التأميني في شركات التأمين الفلسطينية وآلية عملها
55	2.5 شركات التأمين الإسلامية في فلسطين
55	2.5.1 شركة التكافل الفلسطينية للتأمين
55	2.5.2 شركة تمكين للتأمين
56	2.5.3 شركة البركة للتأمين الإسلامي
56	2.5.4 شركة الأراضي المقدسة للتأمين الإسلامي
57	الفصل الثالث: الإطار العملي
57	3.1 مقدمة
57	3.2 منهج الدراسة
58	3.3 مجتمع الدراسة وعينتها
58	3.4 أداة الدراسة
66	3.4 ثبات الأداة
75	2.6 إجراءات الدراسة
75	2.7 المعالجة الإحصائية
77	2.8 نتائج الدراسة

82.....	2.8.1 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
93.....	2.9 مناقشة نتائج الدراسة
103.....	الخاتمة
108.....	قائمة المصادر والمراجع
116.....	الملاحق
B .....	Abstract

## فهرس الجداول

- جدول 1 بيانات شركة التكافل (2019-2023).....59
- جدول 2 بيانات شركة تمكين (2019-2023).....61
- جدول 3: مقارنة الأداء (متوسطات).....63
- جدول 4: المعالم الإحصائية للمتغيرات التي استخدمت لتجانس متغيرات الدراسة من بيانات شركات التأمين الإسلامية.....66
- جدول 5: المعالم الإحصائية للمتغيرات التي استخدمت لتجانس متغيرات الدراسة من بيانات شركة التمكين.....69
- جدول 6: المعالم الإحصائية للمتغيرات التي استخدمت لتجانس متغيرات الدراسة من بيانات الشركات عينة الدراسة شركة التكافل.....71
- جدول 7: معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ-ألفا Cronbach's Alpha.....73
- جدول 8: شركة التكافل للتأمين/ قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول من كل عام (بالدولار الأمريكي).....76
- جدول 9: شركة تمكين للتأمين/ قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول من كل عام (بالدولار الأمريكي).....76
- جدول 10: الوصف الإحصائي للمتغيرات التي استخدمت للتعرف على مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني، لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية.....77
- جدول 11: الوصف الإحصائي للمتغيرات التي استخدمت للتعرف على مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني لدى شركة التكافل للتأمين.....124
- جدول 12: الوصف الإحصائي للمتغيرات التي استخدمت للتعرف على مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني لدى شركة تمكين.....124

- جدول 13: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف) Kolmogorov-Smirnov..... 125
- جدول 14: مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation) لدلالة العلاقة بين المتغيرات ..... 125
- جدول 15 نتائج تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analyses لأثر المتغيرات المستقلة (الأقساط التأمينية، وعوائد الاستثمارات، والتعويضات التأمينية) والمتغير التابع (الفائض التأميني) ..... 125
- جدول 16: مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix) ..... 126
- جدول 17: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير الأقساط المكتتبة على التعويضات المدفوعة) ..... 126
- جدول 18: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في التكافل (تأثير الأقساط المكتتبة على التعويضات المدفوعة) ..... 126
- جدول 19: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في تمكين (تأثير الأقساط المكتتبة على التعويضات المدفوعة) ..... 127
- جدول 20: مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix) ..... 127
- جدول 21: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية) ..... 127
- جدول 22: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركة تكافل (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية) ..... 128
- جدول 23 نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركة تمكين (تأثير الأقساط المكتتبة على التعويضات المدفوعة) ..... 128

جدول 24: مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix).....128

جدول 25: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية

على تغطية المطالبات الطارئة (تأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي الأقساط).....129

جدول 26: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية

على تغطية المطالبات الطارئة في شركة تكافل (تأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي

الأقساط).....129

جدول 27: نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية

على تغطية المطالبات الطارئة في شركة تمكين (تأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي

الأقساط).....130

## فهرس الملاحق

116.....ملحق (أ): المقابلات

124.....ملحق (ب): الجداول

# الفائض التأميني لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية ومدى تطبيق المعايير

## الشرعية فيه

### إعداد

نداء زهير سليم صبح

### إشراف

د. أسيد سليمان فطاير

## المُلخَص

تهدف الدراسة إلى تقييم مدى التزام شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية بتطبيق المعايير الشرعية في إدارة الفائض التأميني، مع التركيز على كفاءة هذه الشركات في تغطية التعويضات، وإدارة الاستثمارات، وتحمل المخاطر المستقبلية، كما تسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة في تحقيق الفائض التأميني وتوزيعه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في كيفية إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، ومدى التزام هذه الشركات بالمعايير-الضوابط- الشرعية في توزيعه واستخدامه. حيث يُعتبر الفائض التأميني أمراً للمؤمن لهم، وسوء إدارته قد يؤدي إلى مخالفات شرعية مثل الربا، مما يؤثر على مصداقية الشركات وثقة العملاء.

ولتحقيق هدف الدراسة والبحث في مشكلتها اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي للبيانات المالية لشركتي تأمين إسلاميتين فلسطينيتين (شركة تكافل وشركة تمكين) خلال الفترة من 2019 إلى 2023.

أبرزت الدراسة أن إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية تتأثر بشكل كبير بكفاءة جمع الأقساط وإدارة الاحتياطيات، بينما كان تأثير العوائد الاستثمارية محدوداً. كما أظهرت تفاوتاً في الأداء بين شركتي تكافل وتمكين، حيث تفوقت شركة تكافل في إدارة الأقساط والاحتياطيات، بينما تميزت شركة تمكين بتنوع استثماراتها.

توصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات استثمارية أكثر فعالية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتعزيز العوائد وتحسين الفائض التأميني. كما تؤكد على أهمية تعزيز الشفافية في توزيع الفائض التأميني، وتبني تقنيات حديثة لتحسين إدارة الاحتياطيات والأقساط، مع التركيز على تدريب الموظفين وتعزيز الكفاءة الإدارية لضمان استدامة الشركات في بيئة تنافسية.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية تحتاج إلى تحسين في عدة جوانب، خاصة في مجال الاستثمارات وإدارة الاحتياطيات، كما أكدت على أهمية دور هيئات الرقابة الشرعية في ضمان التزام الشركات بالمعايير الشرعية، وحماية مصالح المؤمن لهم، وتعزيز ثقافتهم في نظام التأمين الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التأمين الإسلامي، الفائض التأميني، شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، المعايير الشرعية، فلسطين

# الفصل الأول

## مقدمة الدراسة

### 1.1 تمهيد

يعد التأمين وسيلة معاصرة للتخفيف من وطأة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان وهو من أفضل وأجدى الوسائل التي تمكن من التخفيف من آثار الكوارث والمحافظة على رؤوس الأموال وبخاصة إذا غلبت على هذه الوسائل الصورة الإسلامية التي لا تهدف الى تنمية الثروة وتحقيق الربح بل يكون هدفها توزيع الآثار والخسائر الناتجة عن حدوث الخطر على مجموعة الأفراد المتعرضين لنفس المخاطر وهذا جوهر التأمين الإسلامي؛ فظهور هذا النوع كنظام وانتشاره في مختلف أنحاء العالم كبديل لنظام التأمين التجاري. وتتميز هذه الصناعة بتطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، مما يجعلها خيارًا جذابًا للكثيرين.<sup>1</sup>

وبالعودة لاختلاف طبيعة العقد الذي بني عليه النظام الأساسي لكلا النظامين، النظام الإسلامي والنظام التجاري، فبينما يعتمد التجاري على عقود المعاوضات التي تهدف إلى تحقيق الربح، يقوم الإسلامي على عقود التبرع والتعاون، حيث يتبرع المشاركون بأقساطهم لتغطية الخسائر التي قد يتعرض لها أي فرد من المجموعة.

ومن أبرز الفروقات الأخرى بين النظامين الفائض التأميني، وهو الجزء المتبقي من الأموال التي يتم جمعها من المؤمن لهم بعد تغطية الخسائر والمصاريف الإدارية، في التأمين الإسلامي، يُعتبر هذا الفائض أموالاً للمؤمن لهم، ويتم توزيعه وفقًا لمعايير شرعية تحقق العدالة والشفافية. أما في التأمين التجاري، فإن الفائض يُعتبر ربحًا للشركة، مما يعكس اختلافًا جوهريًا في الأهداف والغايات بين النظامين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الموسى، ريم. (2010). الدعوى المباشرة في التأمين من المسؤولية المدنية "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 1.

<sup>2</sup> حيدر، هيثم محمد. (2007). الفائض التأميني وأحكامه في شركات التأمين الإسلامي "دراسة مقارنة"، جمهورية مصر العربية، ص 7-10، <https://2u.pw/99Rs7Dft>.

وعليه، تسعى هذه الدراسة لتناول التزام شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية بتطبيق المعايير الشرعية في التعامل مع الفائض التأميني، وذلك لاكتسابه أهمية خاصة في ظل التوسع الكبير الذي تشهده صناعة التأمين الإسلامية في فلسطين، حيث يرتبط بشكل مباشر بمدى استدامة هذا القطاع ونموه المستقبلي.

## 1.2 أهمية الدراسة

هذه الدراسة حديثة على مستوى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، وتتناول قضية هامة تختص بمدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني وبيان خصوصية الاشتراكات في التأمين الإسلامي وكيف تتم إدارتها في شركات التأمين الإسلامية في فلسطين.

وتظهر أهمية البحث في تبيان وتوضيح التالي:

- إن الفائض التأميني من الموضوعات المهمة في التمويل الإسلامي المعاصر، فهو يمثل إحدى الخصائص الاستراتيجية التي يختص به التأمين الإسلامي الذي أفرز ليكون بديلاً مشروعاً عن التأمين التجاري الذي في مختلف أنحاء العالم كبديل لنظام استقر الرأي في المجامع الفقهية على تحريمه، ومنع التعامل به لما يتضمنه من الغرر والربا المنهي عنهما شرعاً، وقد انتشر التأمين الإسلامي في هذا العصر انتشاراً كبيراً ما أدى إلى أهمية إلقاء الضوء على قضية مهمة تثار حولها بعض الملاحظات والأسئلة.

- تعالج هذه الدراسة موضوعاً معاصراً وهو مدى تطبيق المعيار الشرعي للفائض التأميني لشركات التأمين في فلسطين إذ إن تجربة فلسطين في مجال التأمين الإسلامي تعد تجربة حديثة نوعاً ما بالمقارنة مع غيرها من الدول، وتزداد الحاجة الاقتصادية لدينا لوجود هذا النوع من الشركات، فمن الأهمية تسليط الضوء على التنظيم القانوني لهذه الشركات، وكذلك تبرز أهمية هذه الدراسة أنها تسلط الضوء على أهم أوجه التشابه والاختلاف بين شركات التأمين الإسلامي وشركات التأمين التي تمارس عملها بعيداً عن إطار الشريعة الإسلامية.

- بيان المعايير المعتمدة في حساب الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية العاملة في فلسطين، وتوضيح المشكلات التي تواجه تلك الشركات في توزيع ذلك الفائض.
- بيان مدى التزام شركات التأمين الفلسطينية بتطبيق معايير الفائض التأميني حيث تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعه، فقد جاء ليعالج مسألة مهمة في موضوع التأمين الإسلامي، وهي بيان مدى التزام شركات التكافل الفلسطينية للتأمين تطبيق التأمين الإسلامي المنضبط بالأحكام الشرعية، ودور هيئة الرقابة الشرعية في ذلك، بعيداً عن خطر الانزلاق في المخالفات الشرعية وأخطارها، واستجابة لرغبة الجمهور الفلسطيني في الحصول على خدمات تأمينية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، مما يزيد من ثقتهم بهذا النوع من التأمين، كواحد من المنتجات الاقتصادية الإسلامية، سعياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في تناوله مجال لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين رغم أهميته وخطورته.

### 1.3 مشكلة الدراسة

تُعد مسألة الفائض التأميني من القضايا المحورية في شركات التأمين الإسلامية، حيث يُعرّف الفائض التأميني على أنه المبلغ المتبقي من أقساط التأمين بعد تغطية المطالبات والتكاليف التشغيلية للشركة، ويعتبر هذا الفائض أموالاً تعود بالحق إلى المؤمن لهم، مما يجعله محط اهتمام شرعي ومالي، ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الفائض ومدى ظهوره في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية تختلف باختلاف وجهات النظر الفقهية والإدارية.

من وجهة نظر شرعية، يرى بعض الفقهاء أن الفائض التأميني يجب أن يظهر بشكل واضح في حسابات الشركة، حيث يعتبر حقاً للمؤمن لهم، وبالتالي يجب توزيعه وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. في المقابل، يرى آخرون أن الفائض قد لا يظهر بشكل مباشر بسبب طبيعة العمليات التأمينية المعقدة، مما يطرح تساؤلات حول كيفية التعامل معه بشكل يتوافق مع الأحكام الشرعية.

فعدم ظهور الفائض التأميني أو سوء إدارته قد يؤدي إلى عدة مشاكل، منها مخالقات شرعية، وإهدار حقوق المؤمن لهم، فقدان الثقة في شركات التأمين الإسلامية. وعليه، فإن ضمان تطبيق المعايير الشرعية في إدارة الفائض التأميني يعد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على مصداقية شركات التأمين الإسلامية وحماية حقوق المؤمن لهم<sup>1</sup>.

ومن هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الدور الرئيسي الذي تقوم به شركات التأمين الإسلامية في فلسطين للحفاظ على الأصول المالية، وحفظها من المخاطر المرتبطة بها، والتركيز على النظرة الشرعية الخاصة بموضوع الفائض التأميني، وتظهر مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية؟"، ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- ما هي المعايير الشرعية التي تنظم التأمين الإسلامي والفائض التأميني؟
- ما هو الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي؟ وما هي أهم طرق توزيعه فيها؟
- ما أثر كفاءة شركات التأمين الإسلامية في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية؟
- ما أثر كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني؟
- ما مدى قدرة شركات التأمين الإسلامية على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة؟
- ما مدى التزام شركات التأمين الفلسطينية، بتطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالفائض التأميني؟

---

<sup>1</sup> الجاعوني، أحمد. (2020). الفائض التأميني وتطبيقاته في شركة التأمين. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

#### 1.4 أهداف الدراسة

1. بيان المعايير -الضوابط- الشرعية التي تنظم التأمين الإسلامي والفائض التأميني
2. توضيح مفهوم الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، وبيان أهم الطرق الشرعية لتوزيعه.
3. تحليل أثر كفاءة شركات التأمين الإسلامية في تغطية التعويضات من خلال الأقساط المكتسبة، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي.
4. تقييم أثر كفاءة إدارة الاستثمارات في تحقيق عوائد تساهم في تحسين الفائض التأميني، وبيان مدى فعالية هذه الاستثمارات في تعزيز المركز المالي للشركات.
5. قياس مدى قدرة شركات التأمين الإسلامية على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة، مع التركيز على دور الاحتياطات التأمينية في ذلك.
6. تقييم مدى التزام شركات التأمين الفلسطينية بتطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالفائض التأميني، وبيان دور هيئات الرقابة الشرعية في ضمان هذا الالتزام.
7. تحديد التحديات التي تواجه شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية في إدارة الفائض التأميني، واقتراح حلول لتحسين كفاءة

#### 1.5 فرضيات الدراسة

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لكفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة).
2. يوجد أثر دلالة إحصائية لكفاءة عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية).

3. يوجد أثر دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة. (تأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي الأقساط).

## 1.6 مصطلحات الدراسة

- الفائض التأميني: ما يتبقى من أقساط المشتركين (المستأمنين) والاحتياطات وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا الناتج ليس ربحاً وإنما يُسمى الفائض.<sup>1</sup>
- التأمين الإسلامي: هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار مشتركة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع.<sup>2</sup>
- المؤمن: هو الطرف المقابل للمؤمن له في عقد التأمين، والغالب أن المؤمن يتخذ شكل شركة مساهمة شخصية معنوية منظمة فنياً، وقد يكون المؤمن جمعية تأمين تبادلي تتمثل بصيغة الاتفاق بين مجموع من الأشخاص على تغطية الأضرار التي قد تلحق بأحدهم إذا تحقق خطر معين، وغالباً ما يكون المؤمن هو الطرف المباشر في إبرام العقد<sup>3</sup>
- المؤمن له: هو الطرف الذي قد يتعرض للخطر المؤمن منه سواء في ماله كحالة التأمين من الأضرار أو في شخصه حالة التأمين على الأشخاص ويقع على عاتقه أداء بدل التأمين، وعقد التأمين قد يمتد لطرف ثالث من غير المؤمن لهم.<sup>4</sup>
- التأمين الإسلامي: هو تأمين تعاوني مشروع يقوم على تبرع المستأمن بالأقساط، وتوزيع الفائض التأميني على المشاركين، والمشاركة في الخسارة الزائدة، والمشاركة في الإدارة، وتقوم إدارة المشروع باستثمار أموال صندوق الاستثمار على أساس المضاربة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، كتاب المعايير الشرعية، المنامة، البحرين ص 451.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المرجع السابق، ص 364

<sup>3</sup> أحمد سالم ملحم. (2002). التأمين الإسلامي، دار الأعلام، ط1، ص 18.

<sup>4</sup> الشنقيطي، شرح زاد المستقنع، رقم الجزء هو رقم الدرس 417 درساً 20/347

<sup>5</sup> الزحيلي، وهبة. (2014). المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصرة، ص 128

- صندوق حملة الوثائق: هو الحساب الذي أنشأته الشركة المديرة حسب نظامها الأساسي ليودع فيه أقساط المشتركين وعوائدها، واحتياطياتها، حيث تتكون له ذمة مالية لها غنمها وعليها غرمها، وتمثله الشركة في كل ما يخصه<sup>1</sup>

- صندوق المساهمين: هم الذين يساهمون في تكوين رأس مال الشركة، ويوقعون على عقد التأسيس والنظام الأساسي، وهم من يقع عليهم عبء إنشاء شركة التأمين ومتابعة الإجراءات اللازمة لإشهارها ومزاولة أعمالها شؤونها<sup>2</sup>

## 1.7 حدود الدراسة

الحدود المكانية: تركز هذه الدراسة على البحث في شركات التأمين الاسلامي العاملة في فلسطين وهم (شركة التكافل، وشركة تمكين)، وتم استثناء شركة البركة الإسلامية والأراضي المقدسة للتأمين لحداتها (2024-2023) أي أنها خارج الحدود الزمانية للدراسة، ولعدم وجود بيانات منشورة.

الحدود الزمانية: ستمت الدراسة في الفترة الممتدة من (2019 / 2023).

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص 364.

<sup>2</sup> حيدر، هيثم محمد، الفائض التأميني وأحكامه في شركات التأمين الإسلامي، مرجع سابق.

## 1.8 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع فائض التأمين الإسلامي؛ وعليه ستتطرق الدراسة الحالية لبعضها.

الدراسات العربية:

1. البغدوي، والبوكرشاوي(2022)، إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي: دراسة حالة شركة

سلامة للتأمين فرع غليزان<sup>1</sup>

تم في هذه الدراسة تناول موضوع إدارة الفائض التأميني الذي يعكس صورة التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع في مواجهة الأضرار وتقليل حجم المخاطر المؤمنة، اعتمدت الدراسة على فكرة أن الفائض التأميني يتكون من مجموع الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء على سبيل التبرع، مما يعزز مبدأ التكافل الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها أهمية نظام توزيع الفائض التأميني في تحقيق التوازن بين مبدأ التكافل وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين، هذا النظام يساهم بشكل كبير في ترسيخ فكرة التأمين التكافلي الإسلامي ويعزز مصداقية شركات التأمين التكافلي والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أظهرت الدراسة أن صناعة التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات لا تزال تواجه تحديات، حيث أشارت النتائج إلى ضعف هذه الصناعة بسبب قلة اعتماد الشركة على أساليب وآليات حديثة ومتطورة في إدارة الفائض التأميني. هذا الضعف يؤثر على قدرة الشركة على المنافسة وتحقيق النمو المطلوب في هذا

المجال.

---

<sup>1</sup> بغدوي، جميلة؛ بوكرشاوي، براهيم. (2022). إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي: دراسة حالة شركة سلامة للتأمين فرع غليزان. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

## 2. الجاعوني (2020)، وعنوانها: الفائض التأميني وتطبيقاته في شركة التأمين<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العديد من المفاهيم المتعلقة بالفائض التأميني وبيان أهميته وتوضيح الفرق بين الفائض التأميني الإسلامي والتجاري الربحي وبيان حكمه شرعاً وطرح أوجه استثمار الفائض التأميني وذكر تطبيقات الفائض التأميني وأثرها على الشركات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات؛ تمثلت في توضيح مفهوم الفائض التأميني وبيان أوجه الفرق بين التأمين الإسلامي والتجاري وحكمهم التأمين شرعاً وبيان أوجه استثمار الفائض التأميني وذكر التطبيقات لعملية توزيع الفائض التأميني وأثرها على الشركات كما يجب على شركات التأمين الإسلامي ضبط التصرف بالفائض التأميني لمصلحة المستأمنين وأن يتصرفوا به وفق منهج ومعايير واضحة وأوصي المؤسسات المالية الإسلامية خصوصاً والقائمين على مجمع الفقه الإسلامي بالبحث أكثر في موضوع الفائض التأميني وتوضيحه وطرح العديد من المحاضرات والندوات لبيانه وتوضيحه.

## 3. دراسة الرزة (2020)، بعنوان: التنظيم القانوني لشركات التأمين الإسلامي في فلسطين دراسة تحليلية<sup>2</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإطار القانوني الناظم لشركات التأمين الإسلامي في فلسطين والتنظيم التشريعي وأنشطة شركات التأمين الإسلامي وكذلك دراسة خصوصية عقد التأمين وأركانه ومن ثم توضيح خصائص عقد التأمين الإسلامي وتمييزه عن غيره من العقود، ودراسة الآثار المترتبة على عقد التأمين ومرحل إبرامه، وما هي مراحل تأسيس شركة التأمين الإسلامي ونظام المحاسبة بها، ومن ثم التطرق لمفهوم هيئة الرقابة الشرعية وعلاقة شركات التأمين الإسلامي بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وتوضيح مفهوم وإعادة التأمين الإسلامي، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج والتوصيات منها:

<sup>1</sup> الجاعوني، أحمد (2020)، وعنوانها: الفائض التأميني وتطبيقاته في شركة التأمين، رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

<sup>2</sup> الرزة، سالي (2020)، التنظيم القانوني لشركات التأمين الإسلامي في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- إن ما يميز شركات التأمين الإسلامي عن شركات التأمين التجاري هو مفهوم الفائض التأميني ومبدأ الفصل بين حسابات المؤسسين وحملة الوثائق الذي لا يوجد له نظير في شركة التأمين التجاري.
- إن شركات التأمين الإسلامي تخضع في إجراءات تسجيلها وممارسة عملها لقوانين الشركات التجارية ولا يوجد أي قوانين أو تعليمات خاصة لشركات التأمين الإسلامي.
- لا يوجد اختلاف جوهري ما بين شركات التأمين الإسلامي والتجاري من حيث تأسيس الشركة والرقابة التي تخضع لها، ومراحل إبرام بوالص التأمين وأنواع الأنشطة التي تمارسها، ولا فرق بين إعادة التأمين الإسلامي والتجاري. وتوصي الدراسة بناء على نتائج الدراسة بضرورة سن من قوانين تتناسب مع خصوصية شركات التأمين الإسلامي، كذلك توصي بإجراء دراسات تتعلق بنظام المحاسبة والفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي.

#### 4. دراسة سالم (2018) "دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين الإسلامي"<sup>1</sup>

بينت هذه الدراسة مدى كفاءة عمليات شركات التأمين الإسلامي، وتأثيرها على تنافسية الشركات في السوق التأميني، والتي توصلت إلى عدة نتائج منها؛ التأمين الإسلامي أو التأمين الإسلامي أفضل مصطلحين عند الكثيرين للتعبير عن التأمين الخاضع لأحكام الشريعة الإسلامية.

يتطلب التأمين الإسلامي توفر أركان محددة وتحديد ضوابط هامة، حيث يعتبر هذا النوع من التأمين أساسياً لا يكتمل إلا بتوافرها.

يتسم التأمين الإسلامي بصيغ إسلامية تنظم العلاقة بين المشتركين وشركة التأمين، وتضمن عدم انحرافها عن حدودها وأسسها. يُلقى التأكيد على أن التأمين ليس مجرد ضرورة اقتصادية، بل يعكس أيضاً اهتماماً بتحقيق هذه الضرورة بشكل يتماشى مع القيم الإسلامية. ونظراً لأن التأمين التقليدي قد أثار بعض التساؤلات من الناحية الشرعية، فإن البحث عن بديل شرعي له كان ضرورياً. يسعى التأمين الإسلامي إلى تلبية هذه

<sup>1</sup> سالم، ياسمين. (2018). دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، مركز البصائر للتدريب والدراسات المعاصرة، ط1.

الاحتياجات، وتغطية المطالبات المتزايدة بطريقة تتفق مع متطلبات الشريعة الإسلامية. وبالتالي، يُعتبر التأمين الإسلامي البديل الشرعي الذي يلبي تطلعات الملتزمين في مجال معاملاتهم المالية.

5. عصيمي، 2017م، دراسة تحليلية لتوزيع فائض التأمين التعاوني بشركات التأمين مع الإشارة للمملكة العربية السعودية<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة الى لقاء الضوء على طرق توزيع فائض التأمين التعاوني بشركات التأمين وتقديم اقتراح بالطريقة الافضل للتوزيع، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لطرق توزيع فائض التأمين التعاوني، وذلك لمحاولة تقديم مقترح يسعي إلى تحقق العدالة لأصحاب المصالح بشركات التأمين بقدر الإمكان، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفائض التأميني هو ملك لكل من حملة الوثائق وحملة الأسهم، ويتم التصرف فيه طبقاً للنظام الأساسي لها واللوائح والتشريعات المنظمة لهذا النوع من الشركات. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن كثير من المشتركين بشركات التأمين لا يعلمون شيئاً عن نصيبهم في فائض التأمين التعاوني، وأن القليل جداً منهم يحصل على مبلغ صغير جداً، ولكن لا بد أن يطالبوا بأنفسهم بذلك النصيب. لذا، يوصي الباحث بضرورة توزيع الفائض التأميني وفق المعيار الذي يحقق مصلحة ملاك الشركة وحقوق حملة الوثائق، وذلك ضوء رأي هيئة الرقابة الشرعية في الشركة مع مراعاة أن يتم توزيع فائض التأمين لكل فرع من فروع التأمين بشكل مستقل، مع مراعاة مدة استعادة شركة التأمين من أقساط التأمين لكل مشترك خلال السنة المالية.

<sup>1</sup> عصيمي، أحمد. (2017). دراسة تحليلية لتوزيع فائض التأمين التعاوني بشركات التأمين مع الإشارة للمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج31، ع3، ص 230-260.

6. دراسة دوابه (2016). بعنوان: رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين الإسلامي<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة الى بيان التأمين الإسلامي الاسلامي من حيث مفهومه باعتباره نظاما وعقدا والتعرف على أهدافه وأسسها العامة والخاصة وبيان مقوماته والتحديات التي تواجهه.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في تحقيق الأمان للمشاركين، والإسهام في عملية التنمية، ودعم عمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتوفير البديل الشرعي للتأمين أمام جموع المسلمين، ويحكم التأمين الإسلامي أسساً عامة تتمثل في: التعاون، وأساساً خاصة تتمثل في: الالتزام بالتبرع.

وقد أوصت الدراسة بعدة امور منها إيلاء شركات التأمين الإسلامي أهمية الاهتمام بالكيف جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالكم في صناعة التأمين الإسلامي، من خلال التأكيد على المصادقية الشرعية جنباً إلى جنب مع الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية، و تشجيع البحث العلمي في المجالات الشائكة في صناعة التأمين الإسلامي لاسيما التكييف الشرعي له، وتوزيع الفائض التأميني الخاص به، وإدارة مخاطر التأمين الإسلامي، والبعد عن الصورية في صناعة التأمين الإسلامي، والاهتمام بالمعاني والمباني في تطبيقاته العملية.

7. دراسة عامر (2014) "أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين الإسلامي"<sup>2</sup>

حيث قام بدراسة مقارنة بين شركة الأولى للتأمين بالأردن وشركة تكافل ماليزيا بماليزيا وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق المرتبطة بشركات التأمين الإسلامي والفائض التأميني ومؤشرات التنافسية لغرض دراستها وتحليلها بشيء من التفصيل، واستعان بالمنهج المقارن لتبيين أوجه التشابه والاختلاف بين مبادئ وأسس كل من التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي.

<sup>1</sup> دوابه، أشرف. (2016). رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي، مجلة الإسلام والاقتصاد والمالية، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم - تركيا، ص 105-125.

<sup>2</sup> عامر، أسامة. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة شركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/2012، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 6/5 ماي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت في: أن توزيع الفائض على حملة الوثائق في التأمين الإسلامي يعمل على تخفيض تكلفة التأمين بالنسبة للمشارك، فعندما يقع الخطر المؤمن عليه يستحق المستأمن مبلغ التعويض، وعند عدم حصول الخطر يحصل المستأمن على مبلغ الفائض التأميني، ويمكن للشركة استثمار الفائض لحساب المشتركين حملة الوثائق حسب الطرق المشروعة، أن طرق توزيع الفائض التأميني لها تأثير ضعيف على تنافسية شركة الأولى للتأمين بالأردن وشركة تكافل ماليزيا بماليزيا. واقترح الباحث إيجاد برامج أكاديمية جامعية ومعاهد تعليمية تدريبية في قطاع التأمين الإسلامي لتخريج وتكوين المتخصصين فيه، لسد الحاجة إلى ذلك واستكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي؛ وأوصى بتأسيس معهد إسلامي متخصص للدراسات والبحوث الإسلامية والتأمينية، يهدف إلى إيجاد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة شركات التأمين بفكر أساسه التعاون في تحمل الأخطار بتفتيتها وتوزيعها على أكبر عدد بما يخفف من تأثيرها، والبعد بالممارسة التأمينية عن الاستغلال، وإلى أن حملة وثائق (المشتركون) أولى الجهات بالفائض التأميني.

#### 8. دراسة شبير (2012)، وعنوانه: الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى بيان حقيقة ومعنى التأمين الإسلامي والفائض التأميني، بينت فيه والألفاظ ذات الصلة: من ربح، وفائض القيمة والتكيف الفقهي للفائض، ومدى اعتباره أحد الفوارق الأساسية بينه وبين التأمين التجاري، وأهميته، وبينت الإدارة المالية للفائض التأميني من حيث استثماره، وكيفية حسابه، وتوزيع الفائض التأميني من حيث الجهات التي تستحقه أو تملكه وطرق توزيعه على المستحقين، والتصرف فيه، وماله عند انقضاء الشركة.

<sup>1</sup> شبير، محمد. (2012). الفائض التأميني في شركات التأمين، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قطر، ع30.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت في:

إن العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المستأمنين ضروري للتأمين الإسلامي المعاصر، فهو يقوي المركز المالي له، ويسهم في خفض القيمة الفعلية لأقساط التأمين، ويُعزى سوء التأمين التجاري الاحتكارية. إن الأصل في حجز فائض سنة عن التوزيع، أو ترحيله إلى سنة قادمة، أو استخدامه في جبر خسارة سنة أخرى عدم الجواز؛ لكن يستثنى من ذلك ما إذا وجد نص في النظام الأساسي للشركة يقضي بقيامها بهذه التصرفات نيابة عن المشتركين؛ لما في ذلك من تحقيق المصلحة للمشاركين والتعاون بينهم.

في حالة انتهاء وثيقة التأمين للمستأمن قبل نهاية السنة المالية يستحق المستأمن الفائض التأميني عن المدة التي مكثها كشريك ولا يستحق الفائض عن المدة اللاحقة، فتحسب حصته على أساس صافي القسط والمدة.

يوصي الباحث بإيجاد برامج أكاديمية جامعية في المصارف والتأمين الإسلامي لتخريج المتخصصين في العمل المالي الإسلامي، ومن ضمنه قطاع التأمين الإسلامي لسد الحاجة إلى ذلك في مجال الإدارة الإسلامية للمال، والرقابة الشرعية. كما ويوصي بإيجاد معاهد تعليمية تدريبية لتخريج الكوادر الفنية القادرة على العمل في المصارف والتأمين الإسلامي.

9. دراسة البرواري (2010)، وعنوانها: الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل

بالإدارة<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلات الفائض التأميني في شركات التكافل وذلك من خلال دراسة الطبيعة القانونية لصندوق تكافل المشتركين وعلاقته بالمشتركين من جهة وبشركة التكافل المديرة من جهة أخرى، ومن ثم تحليل طرق معالجة الفائض والعجز في شركات التكافل، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي لمسألة الفائض في شركات التكافل.

<sup>1</sup> البرواري، شعبان. (2010). الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات منها: لا يعد الفائض التأميني ربحاً إنما هو زيادة في التحصيل كم انه ملك خالص لحساب هيئة المشتركين لا للشركة القائمة على أعمال التأمين.

ومن الضروري اعتبار صندوق التكافل شخصية اعتبارية مستقلة عن المشتركين، والمال المدفوع فيه من قبل المشتركين هو ملك الصندوق، وكون المشترك يستحق التغطية منه حال وقوع الخطر المؤمن ضده عليه، وينظر إليه كجهة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، حيث إن المشترك قد يغطي بأكثر مما دفع.

واوصت الدراسة بإيجاد آلية أو صيغة نظامية يتمكن معها حملة الوثائق من حق الرقابة وحماية مصالحهم ويرى أن الحل الجوهرى يكمن في تحديد هوية صندوق التكافل وطبيعة علاقته بالمشتركين من جهة وبالشركة المديرة من جهة أخرى.

#### الدراسات الأجنبية

### 1. Khan (2019), ANontechnical Guide on Optimal Incentives for Islamic Insurance Operators.<sup>1</sup>

تتلخص دراسة خان في أن صناعة التكافل تبحث عن النموذج الأمثل لعملية التأمين الإسلامي، والتي تبين أنها مهمة صعبة فينبت المعرفة العلمية المجردة المتراكمة في الأدبيات التعاقدية المثالية إلى إطار تحليلى بسيط وغير تقني لتحليل نماذج الأعمال البديلة التي يمكن أن تستخدمها الهيئات التنظيمية لمواءمة المصلحة الفضلى للمساهمين وحاملي وثائق التأمين في صناعة التكافل. وتبين أن نظام الوكالة وتقاسم الفائض هو بمثابة الهيكل الأمثل لعملية التكافل؛ وفي ظل مبدأ تبادل الهدايا الذي قدمه أكيروف (1982)، فإن رسوم الوكالة تقلل من مشكلة الاختيار السلبي؛ ويمكن استخدام رسوم الوكالة لحماية مشغلي تكافل الأطفال.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن التأمين الإسلامي هو قطاع متنامي في صناعة التمويل الإسلامي. على عكس شركات التأمين التقليدية، ويعمل مشغل التكافل، TO، تقنياً لصالح حاملي وثائق التأمين مقابل

<sup>1</sup> J. Risk Financial Manag. 2019, 12 (3), 127; <https://doi.org/10.3390/jrfm12030127>

تعويضات مالية معينة، عقد تقاسم الفائض حيث يحصل المشغل على حصة في فائض التأمين ولا شيء في حالة العجز، يتم تحديد التعويض المقدم إلى TO من خلال مزيج من عقد وكالة يعرف باسم الوكالة (حيث يتلقى المشغل رسوماً ثابتة مقدماً يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من الأقساط المحصلة من حاملي وثائق التأمين)، وبأن عقد تقاسم الأرباح المعروف باسم المضاربة (هو أن يستثمر المشغل مجمع الأقساط ويحصل على حصة في الربح دون تقاسم الخسائر).

## 2. Ramdhani and Sukmaningrum (2019), Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance Companies.<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر مساهمات المشاركين ومطالباتهم وصافي إيرادات الاستثمار واعاده التكافل إلى فائض الاكتتاب في التأمين العام الشرعي في اندونيسيا وتمت هذه الدراسة باستخدام طريقه اخذ العينات من ثمانية شركات تأمين اسلاميه لمدته خمس سنوات في الفترة من 2012 حتى 2016 واستخدم المنهج الكمي وتم التحليل بطريقه انحدار البيانات واستخدام برنامج Eviews 9 وكانت النتائج ان هناك تأثيراً ايجابيا بالنسبة لصافي الدخل ومساهمه المشاركين وتأثيراً معنوياً على متغير فائض الاكتتاب بينما كان التأثير سلبياً من جهة متغير المطالبة على فائض الاكتتاب واعاده التكافل وايضا ان المتغير ليس له تأثير كبير على فائض الاكتتاب.

وتوصلت إلى عدة نتائج منها: إن مساهمة المشاركين لها تأثير إيجابي وهام جزئياً، ومتغير المطالبة له تأثير سلبي وهام، ومتغير صافي دخل الاستثمار له تأثير إيجابي وهام، في حين أن متغير إعادة التكافل ليس له تأثير كبير على فائض التأمين العام في إندونيسيا بسعر أهمية 5% or 0.05.

إن مساهمات المشاركين والمطالبات وصافي دخل الاستثمار وإعادة التكافل لها في نفس الوقت تأثير كبير على فائض الاكتتاب لدى شركات التأمين الإسلامية العامة في إندونيسيا عند مستوى ثقة 95%.

<sup>1</sup> Ramdhani, Sukmaningrum, Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance Companies, [KnE Social Sciences](#) 3 (13) :249.

من بين أبعاد المتغير المستقل الأربعة التي تم فحصها، فإن الأكثر تأثيرًا على فائض اكتتاب التأمين الإسلامي العام في إندونيسيا خلال الفترة 2012-2016 هو متغير صافي دخل الاستثمار، بمعامل أكبر قدره 3.938342.

### 1.8.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تقدم الدراسات السابقة التي تم استعراضها نظرة شاملة ومتنوعة حول مفهوم الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، وتتناول جوانب مختلفة مثل تعريف الفائض وطرق توزيعه وأهميته والعوامل المؤثرة عليه والإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل شركات التأمين الإسلامية.

### 1.8.2 الربط بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، حيث تؤكد جميعها على أهمية الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية وأثره على استدامتها وتنافسيتها، كما تتفق الدراسات في التأكيد على ضرورة تطبيق المعايير الشرعية في التعامل مع الفائض، وتوزيعه بطريقة عادلة على المشتركين.

### 1.9 الفجوة البحثية

أنت هذه الدراسة لسد الفجوة البحثية المعرفية عبر تقديم معلومات جديدة حول أداء شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية وتطبيقها للمعايير الشرعية في سياق محلي محدد، والفجوة البحثية التطبيقية عبر تقديم توصيات عملية يمكن للشركات تطبيقها لتحسين أدائها المالي وتعزيز التزامها بالمبادئ الشرعية.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

1. التركيز على السياق الفلسطيني: بينما تناولت الدراسات السابقة مفاهيم عامة حول الفائض التأميني وتطبيقاته، فإن الدراسة الحالية ركزت بشكل خاص على شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، هذا

التركيز الجغرافي سمح بتحليل أكثر عمقاً للتحديات والفرص التي تواجه هذه الشركات في سياقها المحلي.

2. مقارنة أداء الشركات: قامت الدراسة بمقارنة أداء شركتي "تكافل" و"تمكين"، مما سمح بتحديد أفضل الممارسات والتحديات التي تواجه كل شركة على حدة، هذه المقارنة ساهمت في تقديم توصيات أكثر تحديداً لكل شركة.

3. تقييم تطبيق المعايير الشرعية: ركزت الدراسة على مدى تطبيق المعايير الشرعية في توزيع الفائض التأميني، وهو أمر بالغ الأهمية في السياق الإسلامي، هذا التقييم ساهم في تحديد مدى التزام الشركات بالمبادئ الشرعية في عملياتها.

4. المنهجية: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التحليلي الاستنباطي، بينما اعتمدت الدراسات السابقة على مناهج متنوعة، مثل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي، والمنهج المقارن.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### 2.1 التأمين الإسلامي: ماهيته والتكيف الفقهي

##### 2.1.1 المقدمة

تعرض الإنسان للحوادث على مر التاريخ بكثرة، الأمر الذي كان مدعاة إلى التفكير بطريقة يستطيع بواسطتها تخفيف الأعباء الواقعة على عاتقه في حالة تعرضه لحادث ما، ففي البداية ظهرت فكرة التأمين البدائي والمتمثل في وجود مجموعة من الأشخاص تجمعهم ذات الحرفة ويتعرضون لذات الأخطار فيساهمون في تأسيس صندوق مشترك بهدف تعويض المساهمين المتضررين من هذا الصندوق، وهنا لا بد من التنويه أن الصورة البدائية للتأمين كانت لا تحتاج لأناس متفرغين لإدارته ولا لنفقات إدارية غيرها

في الوقت الحالي يدخل في التأمين المليارات من الأشخاص وأصبح يضم أنواعاً عديدة لمواجهة الأخطار وفي هذه الحالة أصبح التأمين يحتاج لإدارة من ذوي الاختصاص، وتنظيم ونفقات وغيرها، وبذلك يتضح أن التأمين الإسلامي في الأساس قائم على فكرة التعاون على اختلاف أنواعه وبالرغم من أن وحدة الأساس الفني للعملية التأمينية وهو التعاون، غير أنه ثار عليه خلاف فقهي حول مدى جوازه وشرعيته فاختلقت الآراء منهم من نادى بحرمة<sup>1</sup> ويعود السبب في ذلك لكون عقد التأمين يتضمن في باطنه فكرة المقامرة، وفقهاء آخرون اعتبروا أن التأمين ما هو إلا طريق تعاوني منظم لإبعاد الأضرار التي تقع على رؤوس أصحابها من الأخطار التي يتعرضون لها هو في بحد ذاته جائز بجميع صورته<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> لجنة الفتوى بالأزهر. (1968م)، وهيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية 1497هـ 1967م، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي 1498هـ 1978م، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سنة 1406هـ 1985م.

<sup>2</sup> الرزة، سالي. (2020). التنظيم القانوني لشركات التأمين الإسلامي في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 1.

ونتيجة لهذا الخلاف الفقهي كان لا بد من التفكير بتطوير التعامل بالتأمين الإسلامي والعمل على إيجاد تصور جديد شامل يسمح بتأسيس شركات تأمين بنظام إسلامي.

وعليه سيتم في هذا الفصل تناول تعريف التأمين الإسلامي وأهدافه وخصائصه، بالإضافة للتكييف الفقهي له.

## 2.1.2 تعريف التأمين الإسلامي

التأمين لغة: من المصدر أمن، والأمن والأمان بمعنى واحد، وهو ضد الخوف، واستأمن الرجل: أي دخل في أمانه<sup>1</sup>.

التأمين اصطلاحاً: عرفت المعايير الشرعية في المعيار رقم 26 التأمين الإسلامي أنه اتفاق أشخاص قد يتعرضون لأخطار معينة على تجنب الأضرار الناتجة عن هذه الأخطار، ويتم ذلك عبر دفع اشتراكات على أساس الالتزام في التبرع، وينشأ عن ذلك صندوق التأمين الذي يتمتع في الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، حيث يتم منه تعويض أحد المشتركين الأضرار التي لحقت به جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وفقاً للوائح والوثائق<sup>2</sup>.

فيما عرّف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التأمين الإسلامي على أنه: اشتراك عدة أشخاص يتعرضون لأخطار معينة حيث يقوم كل واحد منهم بدفع مبلغاً محدداً في سبيل التعاون لإنشاء صندوق غير هادف إلى الربح، بهدف تعويض الأضرار التي قد تصيب أحدهم إذا تحقق ذلك الخطر، وتبعاً بالعقود المبرمة والتشريعات المنظمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الرازي، محمد. (1992). مختار الصحاح، مادة (أمن)، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، طبعة مدققة، ص 22.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة، المعايير الشرعية، معيار التأمين رقم (26)، ص 685.

<sup>3</sup> قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2013). رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني في الدورة 21/ في مدينة الرياض.

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن التأمين الإسلامي غير هادف للربح لشركات التأمين الإسلامية وقائم على التبرع ولعل هذا أهم ما يميز التأمين الإسلامي عن التقليدي، وذلك أن التقليدي يهدف بشكل أساسي للربح من عملية التأمين نفسها. وفي ذات السياق ننوه إلى أن هناك مرادفات لمصطلح التأمين الإسلامي مثل التأمين الإسلامي والتأمين التعاوني.

وفي ضوء المعطيات السابقة، تعرّف الدراسة التأمين الإسلامي على أنه: اشتراك مجموعة من الأشخاص في تحمل المخاطر التي قد تصيب أحدهم وتعويض الأضرار التي تنشأ عن تلك المخاطر، عبر تأسيس صندوق غير ربحي يتم تمويله بالتبرع على أساس الالتزام.

### 2.1.3 أهداف التأمين الإسلامي

يسعى التأمين الإسلامي لتحقيق جملة من الأهداف ولعل أبرزها ما يلي:<sup>1</sup>

- تحقيق الأمان للمشاركين، فمن خلال هذا النوع من التأمين يصبح المشترك مطمئناً في متابعة أعماله دون التعرض لاحتمالات آثار أخطار المستقبل.
- تفعيل أحكام الشريعة الإسلامية عبر تحقيق الكسب الحلال، حيث تقوم الشركة المديرة لقضايا التأمين الإسلامية بتقاضي أجره مشروعة على استثمار الأموال المودعة لديهم وإدارة عمليات التأمين.
- المساهمة في بناء الاقتصاد القومي وتنميته عبر إدارة المشروعات الاقتصادية، واستثمار أموال المساهمين والمؤمنين، وترميم آثار الأخطار الحاصلة.
- حماية الاقتصاد القومي من استغلال شركات التأمين التجاري؛ إذ تسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح على حساب المؤمنين، واستغلالهم بأسلوب احتكاري.

<sup>1</sup>الزحيلي، وهبة. (2010). مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة، مؤتمر التأمين التعاوني بالتعاون بين الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، 11-13/ أبريل، ص3-4.

- المساهمة في دعم رسالة المصارف والمؤسسات الإسلامية، فكل مؤسسة مالية أو مصرف بحاجة للتأمين، وفي هذا النوع من التأمين الملاذ الذي يمكن للمؤسسات الإسلامية أن تأوي إليه وتجد فيه ضالتها، بعيداً عن المخالفات الشرعية.

#### 2.1.4 خصائص التأمين الإسلامي

يتميز التأمين الإسلامي عن غيره من أنواع التأمين في الآتي:<sup>1</sup>

- تملك الأقساط من قبل هيئة المشتركين كمجموع تشاركي.
- الالتزام بدفع التعويضات عند حدوثها وبقدر الإمكان.
- التصريح في وثيقة التأمين على انه عقد تبرع وليس عقد معاوضة وإثبات ذلك.
- يغطي رأس مال المساهمين العجز في حساب المشتركين على اعتبار القرض الحسن ولا يفضل اللجوء لذلك إلا عند الضرورة.
- لا يتحمل رأس مال المساهمين الخسارة ولا يحقق كسباً من حساب هيئة المشتركين.
- لا يشتمل القسط وعناصره الرئيسية في التكافل على الفائدة ولا على عنصر الربح المحدد مسبقاً.

#### 2.1.5 مبادئ التأمين الإسلامي وأسسها الشرعية

يعتمد التأمين الإسلامي على مبادئ وأسس شرعية يجب على مؤسسات التأمين الإسلامية مراعاتها والالتزام بها، ومن أبرزها:<sup>2</sup>

1. التزام المشاركين كل شخص مشترك في التأمين الإسلامي عليه دفع القسط المحدد في الوقت المحدد.

<sup>1</sup> شرقي، أبو بكر الصديق؛ كاك، علاء الدين. (2019). الفائض التأميني وأثره على منو صناعة التأميني التكافلي، رسالة ماجستير-جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ص17-18.

<sup>2</sup> عطالله، حدة. (2014). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير - جامعة فرحات عباس - سطيف1- الجزائر، ص47-49.

2. التزام الشريعة: على شركات التأمين الإسلامي الالتزام بكل قوانين الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها، مثل استخدام البنوك الإسلامية وحل النزاعات وفقاً للشريعة.
3. الإشراف الشرعي: وجود هيئة شرعية متخصصة مراقبة عمل شركات التأمين الإسلامي للتأكد من التزامها بالشريعة الإسلامية.
4. الفتاوى الشرعية: وجوب اتباع الشركات الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية في جميع الأمور المتعلقة بالتأمين، مثل تأمين الأماكن التي تحتوي على أشياء محرمة.
5. دور الشركة: تقوم الشركة بدور الوسيط في إدارة أموال التأمين واستثمارها نيابة عن المشاركين.
6. فصل الأموال: وجوب فصل أموال المشاركين في التأمين عن أموال مالكي الشركة، ولكل منهما حساب مستقل.
7. توزيع الأرباح: يتم توزيع الأرباح المتحققة من التأمين على المشاركين، ويمكن استخدام جزء منها لزيادة احتياطات الشركة.
8. احتياطي الشركة: يتم تخصيص جزء من الأموال كاحتياطي للشركة، ولا يجوز استخدام أموال المشاركين لزيادة أرباح مالكي الشركة.
9. تصفية الشركة: في حالة إغلاق الشركة، يجب استخدام جميع الأموال المتعلقة بالتأمين في أعمال خيرية.
10. العلاقة مع شركات إعادة التأمين: وجوب التعامل مع شركات إعادة التأمين بصدق وأمانة، والالتزام بجميع الاتفاقيات الموقعة بينهما.

## 2.1.6 العقود المنظمة للتأمين الإسلامي

ينظم التأمين الإسلامي في خمس عقود تتداخل فيما بينها لتحقيق العملية التأمينية<sup>1</sup>:

1. عقد تأميني جماعي: ويتمثل في الاتفاق التعاوني الإسلامي الذي يضم المؤمن لهم، وتتشأ عنه علاقة بين المستأمنين تقوم على أساس التعاون والالتزام، وتبادل التضحية وتقاسم أضرار الأخطار.
2. عقد هبة: ويتمثل في عقد التبرع الذي يقوم به المستأمن، لكي يدفع لمستحقه التعويض من المتضررين، في ذات الوقت هو مُتبرع له بما يتم تعويضه به عند وقوع الضرر عليه.
3. عقد الوكالة: ويتمثل في عقد بين الوكيل (شركة التأمين) وبين موكلين (المستأمنين) وبموجبه تقوم شركة التأمين بإدارة العمليات التأمينية نيابة عن الموكلين وإدارة الاستثمار في الصندوق.
4. عقد المضاربة: حيث يقوم المضارب (شركة التأمين) باستثمار المتوفر من أقساط التأمين من أصحاب المال (المستأمنين) ومن ثم توزيع الأرباح بينهم وفق الاتفاق بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية.
5. عقد الكفالة: تكون هنا شركة التأمين كفيل عن المستأمنين حيث تتكفل بتحمل الالتزامات المالية المستحقة للمتضررين من أموال الشركة قرضاً حسناً وفيما بعد تستردها من أموال المستأمنين، ويحدث ذلك عندما يكون إجمالي أموال المستأمنين غير كافية لدفع حصتهم من التعويضات للمتضررين.

## 1.1.7 الفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري

- في هذا القسم سوف نبين الفروق الجوهرية بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري:
- الشكل: في التأمين الإسلامي يجمع العضو بين صفتي المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت، سواء كان هذا التأمين يتم بواسطة الأعضاء أنفسهم أو بواسطة شركات مستقلة، رأس مال التأمين الإسلامي هو الاشتراكات، وإذا وجدت هذه الشركة المستقلة عن الأعضاء فإنها تقوم بعمليات التأمين وتديرها لصالح

<sup>1</sup> البرواري، شعبان. (2010). الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في 25-27 مايو، مملكة البحرين، ص5.

المشتركين. وإذا زادت الاشتراكات المحصلة عن التعويض المدفوع، فإن هذه الشركة تستثمر هذا الفائض فيما هو جائز شرعاً وبما يحقق مصلحة المؤمن لهم، حيث أن أموالهم ملك لهم وتحت إشرافهم.

أما التأمين التجاري فهو يتم بواسطة شركات التأمين التجارية؛ حيث أن كل شركة مملوكة لمجموعة من المساهمين غير المؤمن لهم، وهم مجرد عملاء وليس لهم أي صلة بأموال الشركة أو استثمار الأقساط، والعلاقة التي تربط بين الطرفين يحكمها عقد التأمين الذي يفرض التزامات متبادلة على كل طرف<sup>1</sup>.

- الهدف: إن التأمين الإسلامي هو نظام تطوعي لا يهدف إلى الربح للعملاء، بل هو تعاون وتضامن بين المشتركين لتعويض آثار الكوارث، كما أن شركات التأمين الإسلامي لا تهدف إلى الربح من الفرق بين الاشتراكات والتعويض عن الأضرار التي حُدَّت.

أما التأمين التجاري فإن شركات التأمين تمارسه بهدف تحقيق الربح للمساهمين بأي وسيلة مشروعّة أو غير مشروعّة، وهذه الشركات لها رأس مال مملوك للمساهمين والهدف من إنشائها هو تحقيق الربح من خلال استثمار هذه الأموال في مجالات استثمارية مختلفة<sup>2</sup>.

- العائد الاحتياطي والاستثمار: إن المساهمين في شركة التأمين الإسلامي يديرون عمليات التأمين مقابل أجرة محددة مسبقاً ويستثمرون أموالهم، وللشركة حصة من العائد الاستثماري، والفائض حق خاص للمشاركين

أما العائد الاحتياطي وعائد الاستثمار في التأمين التجاري، فإنهما يعودان إلى المساهمين دون المؤمن لهم، لأنهم عملاء شركات التأمين وليسوا مساهمين أو ملاكاً، فلا يحصلون على شيء من العائد الاحتياطي أو الاستثمارات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم، ياسمينة. (2016). دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، الجزائر، ص105.

<sup>2</sup> رابحي، وجدان. (2020). تأثير توزيع الفائض التأميني على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي دراسة ميدانية: حالة مؤسسة سالمة للتأمينات - الجزائر، رسالة ماجستير - المدرسة العليا للتجارة - الجزائر، ص34.

<sup>3</sup> إبراهيم، ياسمينة، مرجع سابق، ص107.

- الفكرة التي يقوم عليها كل نظام: إن التأمين الإسلامي يقوم على التعاون والتكافل، لتعويض آثار الكوارث والأخطار التي تصيب أحدهما، وهذا نوع من التعاون على البر، وكل هذا وفقاً للشريعة الإسلامية

وأما التأمين التجاري فهو يقوم على جمع رأس المال ثم المتاجرة في مجالات التأمين بهدف تحقيق الربح بأي وسيلة، حيث أن التأمين التجاري يقوم على الاستغلال والمتاجرة بطرق لا تجوز في الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.  
ويكمن الفرق الجوهرى بينهما في أن شركات التأمين التقليدي لديها حساب واحد يتعلق بالمساهمين أما شركات التأمين التكافلي فلديها حسابين منفصلين واحد للمساهمين وآخر للمشاركين.

وفي ذات السياق، يتميز التأمين الإسلامي عن التأمين التقليدي وفق المعايير الشرعية التي تم اعتمادها في نوفمبر 2017، ب:<sup>2</sup>

#### • التأمين الإسلامي التكافلي

يشكل التأمين الإسلامي، عقد تبرع يهدف إلى التعاون والتضامن بين الأفراد، يقوم هذا النظام على مبدأ بسيط: يدفع كل عضو في المجتمع الإسلامي مبلغاً محدداً بشكل دوري، ويوضع هذا المبلغ في صندوق مشترك، في حالة تعرض أحد الأعضاء لضرر أو خسارة، يتم تعويضه من هذا الصندوق.

#### • التأمين التقليدي

على الجانب الآخر، يعتبر التأمين التقليدي عقد معاوضة يهدف إلى تحقيق الربح للشركة المؤمنة، يقوم هذا النظام على مبدأ المعاوضة، حيث يدفع المؤمن عليه مبلغاً من المال للشركة، وتتعهّد الشركة بدفع تعويض له في حالة حدوث حادث أو خسارة، ويختلف التأمين التقليدي عن التكافل في أن هدفه الأساسي هو الربح، وليس التعاون والتضامن.

<sup>1</sup> رابحي، وجدان. (2020). تأثير توزيع الفائض التأميني على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي دراسة ميدانية: حالة مؤسسة سالمة للتأمينات، ص35.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية.

## • الفرق بين التأمين الإسلامي والتقليدي

يكمّن الفرق الجوهرى بين التأمين الإسلامى والتأمين التقليدى فى الهدف والأساس الذى يقوم عليه كل منهما، فالهدف من التأمين الإسلامى هو التعاون والتضامن بين الأفراد، بينما يهدف التأمين التقليدى إلى تحقيق الربح للشركة، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التأمين الإسلامى على مبدأ التبرع، بينما يعتمد التأمين التقليدى على مبدأ المعاوضة.

## • الحكم الشرعى

التأمين الإسلامى عقد تبرع والغرر فى التبرعات مغتفر، اما التأمين التجارى فهو عقد معاوضة والغرر فيه غير مغتفر وحديث النبى نهي النبى عن بيع الغرر<sup>1</sup>.

### 2.1.8 التكيف الفقهي للتأمين الإسلامى

يختلف الحكم على العقود باعتبار المقاصد، حيث يقول الإمام ابن القيم: "اعتبار القصد فى العقود أولى من اعتبار الألفاظ فإن الألفاظ مقصودة لغيرها ومقاصد العقود هي التي تراد لأجلها فإذا ألغيت واعتبرت الألفاظ التي لا تراد لنفسها كان هذا إلغاء لما يجب اعتباره واعتباراً لما قد يسوغ إلغاؤه"<sup>2</sup>.

وفى هذا السياق تباينت آراء الفقهاء التي تناولت التكيف الفقهي للتأمين الإسلامى، ويمكن القول ان اختلافها نتاج مشروع للنظر فى أصل المعاملات، فهناك فقهاء مثل عالم الأزهر على الخفيف والمفتى السعودى عبدالله بن منيع قاموا بتكييف هذا النوع من التأمين على ان العلاقة التعاقدية هنا هي عقد تبرع، شريطة النص على ذلك فى العقد، وإلا أضحى عقد معاوضة، وهناك فقهاء لم يشترطوا ذلك لأنه عقد تبرع فى مجمله.

<sup>1</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن بيع الغرر. رواه الإمام مسلم فى صحيحه عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

<sup>2</sup> الجوزية، ابن القيم. (2007). إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، 1، 4/ 497.

يقول بعض العلماء، ومن بينهم الشيخ يوسف القرضاوي والمفتي السعودي عبد العزيز بن باز، إن عقد التأمين هو عقد معاوضة، سواء تم النص في العقد على أن القسط المدفوع هو تبرع أم لا، ويتم التمييز بين المعاوضة والتبرع في عقد التأمين بناءً على وجود العوض أو عدمه، فإذا كان هناك تعويض متبادل، يصبح العقد معاوضة، أما إذا لم يكن هناك عوض، فيعتبر العقد تبرعاً<sup>1</sup>.

وللبحث في مضمون تكييف العلاقة على أنها عقد معاوضة، لا بد من العودة لأقسام ذلك العقد في الشريعة الإسلامية حيث يلاحظ أن هناك إمكانية لتقسيم جديد يبحث في أهداف المتعاقدين في العقد، لمعرفة ما إذا كان قد تحقق ربح مادي أم لا.

ينظم عقود المعاوضة بشقيه المحض وغير المحض فكرة العقد ووجود المال والتعويض لأحد طرفي العقد أو كلاهما، غير أنه يلاحظ من أقوال الفقهاء أيضاً ترجيح وجود الربح، وهذا يؤكد وجود تقسيم جديد لعقود المعاوضات التي لا يتطلب العمل بها استعمال حق وجود المال والمعاوضة بإدراج غرض الربح أو عدمه في العقود، ويعد هذا الأمر مقدمة للحديث عن أهداف المتعاقدين في عقد المعاوضة فاعتبار ما إذا كان الربح مقصوداً أم لا معيار مهم في عقود المعاوضة وله تأثير كبير على أحكامها<sup>2</sup>.

وبالنظر لما ذكر أعلاه ولبنية التأمين الإسلامي وأهداف أطرافه، فمن المرجح القول بأن هناك مجال لاستيعاب حالات أخرى خارجة عن نطاق الهبة أو التعويض المحض، وإقامة أحكام شرعية تراعي مقتضيات تغير الوقائع والارتباطات التعاقدية.

وأما عن تكييف التأمين الإسلامي على أنه عقد التبرع، فإن غرض التبرع هو الأجر أي مقصد أخروي، وليس مقصد دنيوي أي تحقيق الربح، وفي التعويض الربحي مقصد الشرع تحقيق منافع للمتعاقدين بتحقيق الربح له وتمكين حاجته من الأصل والانتفاع به.

<sup>1</sup> فطائر، أسيد. (2019). التكييف الفقهي للعلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق والصندوق في التأمين التكافلي الإسلامي، مؤتمر التأمين والتأمين التعاوني، كلية الدعوة وأصول الدين والقرآن والدراسات الإسلامية في جامعة القدس - أبوديس، ص9.

<sup>2</sup> فطائر، أسيد، مرجع سابق، التكييف الفقهي للعلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق والصندوق في التأمين التكافلي الإسلامي، ص10.

والغالب الذي اعتمد عليه قرار هيئة كبار العلماء في السعودية، والمجامع الفقهية الدولية أن التأمين الإسلامي يعد في تكيفه قائم على أساس الالتزام بالتبرع، أي انه من عقود التبرعات، فالحامل للوثيقة يلتزم بتقديم اشتراك متبرع به لأجل تكوين محفظة تأمينية تتكون من عدة من المالكين المؤمنين الذين يملكون محفظة التأمين، أما ما يحصله المتضرر الذي قام بالتأمين عند وقوع الضرر المؤمن ضده فهو أيضاً التزام من محفظة التأمين مقيد بالشروط الواضحة في نظام التأمين وفق اللوائح والوثائق، حيث تقوم الهيئة المختارة من الشركة أو من حملة الوثائق أو الشركة المساهمة المرخص لها بالتأمين والتي تقوم على إدارة الشركة على أساس الوكالة بأجر، باستثمار هذه الموجودات للتأمين على أساس المضاربة<sup>1</sup>.

ويستند قرار هيئة كبار العلماء السابق على القاعدة الفقهية التالية: "التأمين الإسلامي يقوم على أساس التبرع والتعاون، حيث يلتزم حملة الوثائق بدفع اشتراكاتهم على سبيل التبرع لتكوين محفظة تأمينية مشتركة، ويتم توزيع التعويضات على المتضررين وفق الشروط المتفق عليها، دون وجود عوض مباشر أو غرر فاحش"<sup>2</sup>.

أما عن تكيف التأمين الإسلامي على أساس الوقف فيعد من الصيغ المستحدثة، حيث شهدت العصور الإسلامية على قيام الوقف بالتأمين الإسلامي، ومنه ما شهد به العصر العثماني من وقف الإبريق، وهو وقف يتم به تبديل الأواني المكسورة بأخرى سليمة، حيث كان إذا أرسل المعلم صبيه لملأ أبريق الماء، ولسبب ما كسر الإبريق، فعوضاً تويخه، بإمكانه الذهاب به لوقف الإبريق وتأمين أخراً جديداً<sup>3</sup>.

واختلف العلماء في تكيف التأمين الإسلامي على أساس الوقف وذلك على قولين هما: الأول: يجوز إنشاء صندوق التأمين الإسلامي على أساس الوقف، فالأخير يختلف عن غيره حيث يجوز للوقف من الشروط ما لا يجوز في غيره من الأمور، وأول من انتصر لهذا القول، الشيخ محمد تقي العثماني، ويعود ذلك إلى عدة أسباب هي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المعايير الشرعية، مرجع سابق، المعيار رقم 26، ص438.

<sup>2</sup> قرار هيئة كبار العلماء في السعودية رقم (51) وتاريخ 1397/4/4هـ.

<sup>3</sup> الشثري، أحمد. (2022). صناديق التأمين التعاوني المبنية على الوقف (دراسة فقهية تطبيقية)، مجلة كلية الشريعة والقانون طنطا، ج37، ص3، الصفحات 132-187.

<sup>4</sup> الشثري، أحمد، مرجع سابق، ص157.

1. أن هبة الثواب والالتزام المتبادل على حد سواء لا يخلوا على الأقل من شبهة "عقد المعاوضة" الذي هو أساس عدم مشروعية التأمين التقليدي، وصيغة الوقف أفضل وأولى من تطبيق غيرها.

2. صيغة الوقف لها ما ليس لغيرها من الصيغ، فهي صيغة أصلية.

لا يجوز إنشاء صناديق التأمين الإسلامي على أساس الوقف، وممن ذهب إلى هذا القول الشيخ رفيق المصري<sup>1</sup> والشيخ مختار السلامي<sup>2</sup> ويعود ذلك لعدة أسباب وهي:

إدخال عقد الوقف على عقد التأمين هو أمر غير اقتصادي، ويكتنفه الغموض والتعقيد، فإدخال الوقف في هذه مصالح التأمين يخرج الوقف عن الوظيفة الأساسية للمصلحة الخيرية ويعقد الأمر، ويزيد في التكلفة. وأن من بنود التأمين الإسلامي المبني على الوقف أن ما يتم التبرع به للوقف لا يُعد وقفاً، بل يُعد ملكاً للوقف ويصرف للموقوف عليهم، وهذا باطل، وليس هناك أي دليل يدل على ذلك، وعلى هذا فإن تأصيل التأمين الإسلامي على أساس الوقف ينهدم من أساسه.

## 2.2 الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية

يعتبر الفائض التأميني اسماً مشتقاً من طبيعة عقد التأمين الإسلامي القائم على مبدأ التبرع، ويسمى بالفائض لأن الأموال التي زادت في صندوق المشتركين المتبرعين فائضاً وليس ربحاً وذلك لكون العقد تبرع، والمشاركون هم متبرعون، حيث يتحقق الربح في عقود المعاوضات، كما الحال في التأمين التجاري القائم على مبدأ المعاوضة، أي ربح أحد الطرفين مقابل خسارة الآخر، وبالتالي فالأموال التي زادت في نهاية السنة المالية بحساب هيئة المشتركين تعدد فائضاً ليس ربحاً<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق يعد الفائض التأميني من أهم الأسس التي يقوم عليها التأمين الإسلامي، حيث يعد تأكيداً لمبدأ ملكية حملة الوثائق لأقساط التأمين لدى شركات التأمين الإسلامي، كما أنه يوضح أهم الفروق التي

<sup>1</sup> أبحاث الملتقى الأول للتأمين التعاوني. (2023). الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، السعودية، ص861.

<sup>2</sup> البدو والديباغ، أكرم وإسراء. (2021). آلية توزيع الفائض التأميني (دراسة مقارنة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج10، ع36، ص293.

تميزه عن التأمين التجاري، لذلك سيتم في هذا الفصل تناول الأسس النظرية للفائض التأميني من خلال بيان ماهية الفائض التأميني، أنواع الفائض التأميني وعناصره، والتكليف الفقهي للفائض التأميني.

## 2.2.1 ماهية الفائض التأميني

الفائض لغةً: مصدر من فيض، ويقال: فاض الدمع والماء ونحوهما، يفيض فيضاً وفيوضه وفيوضاً وفيضاناً، أي كثر حتى سال على ضفة الوادي، وفاضت عينه تفيض فيضاً إذا سالت. والفائض يأتي بمعنى الممتلئ<sup>1</sup>.

ويعرّف الفائض وفق هيئة المحاسبة والمراجعة في المعيار الشرعي رقم (26) أنه: "ما يتبقى من أقساط المشتركين والاحتياطيات وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا الناتج ليس ربحاً، وإنما يسمى الفائض"<sup>2</sup>.

ويعرّف الفائض التأميني اصطلاحاً بأنه: الرصيد المالي المتبقي في الحساب المخصص للتوزيع من مجموع الأقساط التي دفعت مع استثماراتها، وبعد خصم الاحتياطيات والنفقات وكافة المصاريف. وهو أيضاً عبارة عن: المبالغ المالية الناتجة عن فرق التعويضات وأقساط التأمين وذلك بعد خصم المخصصات والاحتياطيات وعمليات إعادة التأمين، وبعد إضافة ما يخص الوعاء التأميني من أرباح الاستثمار<sup>3</sup>.

وقد وردت عدة تعاريف أخرى تُبرز مفهوم الفائض التأميني حيث ذهب الخويلدي لتعريف الفائض التأميني على أنه "الرصيد المتبقي من أقساط المشتركين واستثماراتها، بعد سداد التعويضات واقتطاع رصيد الاحتياطيات وتغطية جميع المصروفات والنفقات، وهو ملك مطلق لحملة الوثائق يتقاسمونه وفق نظام التأمين المُقر من هؤلاء الحملة، وليس للمساهمين في شركة التأمين الإسلامية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن منظور، أبي الفصل جمال الدين محمد بن مكرم. (2009). "لسان العرب" دار المعارف، مصر، ج2، ص 3500.

<sup>2</sup> أنظر: المعيار الشرعي رقم (26)، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الملحق ج، الموافق 5 حزيران 2006، والذي اعتمده المجلس الشرعي في اجتماعه (16)، المنعقد في: المدينة المنورة، في فترة الموافق 9-3 حزيران 2006م، ص376.

<sup>3</sup> عباس، كمال حسين. (2012). الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية، رسالة ماجستير - جامعة اليرموك، ص28.

<sup>4</sup> الخويلدي، عبد الستار. (1426هـ). مشروع قانون نموذجي في التأمين الإسلامي مع نظام أساسي نموذجي لشركة تأمين تكافلي، أعداد: المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بديي، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 20، المنعقد في مدينة جدة، ص8.

وعرفه الشندي عضو هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل للتأمين الإسلامي بأنه: "الرصيد المتبقي في حساب المشتركين " حملة الوثائق" من مجموع الأقساط التي قدومها واستثماراتها وعوائد إعادة التأمين بعد تسديد المطالبات ورصد الاحتياطات الفنية وتغطية جميع المصاريف والنفقات"<sup>1</sup>.

وفي ضوء التعاريف المتقدمة واستناداً لمبدأ التكافل تُمارس شركات التأمين الإسلامي العمل به، فإن الفائض التأميني هو زيادة في التحصيل، كما أنه ملك خالص لحساب صندوق المشتركين لا الشركة التي حصلت على أجرتها.

وإن اختلفت التعاريف السابقة في ألفاظها إلا أنها تتفق في معناها وهدفها، وعليه تلخص الدراسة تلك التعاريف لتصبح على النحو التالي: الأموال المتبقية بعد خصم المصروفات والتعويضات خلال السنة المالية من أقساط المشتركين والاحتياطيات وعوائدهما.

## 2.2.2 الفائض التأميني وفق المعايير الشرعية

الفائضالتأميني جزء من موجودات حساب التأمين، ويتم التصرف فيه حسبما ورد نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة في المعيار الشرعي رقم 26 لهيئة المحاسبة حول التأمين الإسلامي، في حال توزيع الفائض أو جزء منه على حملة الوثائق يتم بإحدى الطرق الآتية على أن ينص على الطريقة المختارة منها في اللوائح وهي:

1. التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.

2. التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات اصلا خلال الفترة المالية، دون من حصلوا على تعويضات.

<sup>1</sup> شندي، إسماعيل، مفهوم الفائض التأميني "التكافل للتأمين"، <https://www.altakaful-ins.ps/downloads/reports/20190324073526.pdf> ، استفيد منه بتاريخ 15-10-2024.

3. التوزيع على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية.

4. التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

### 2.2.3 أهمية الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي

يعتبر الفائض التأميني من النقاط الحاسمة لمصير شركات التأمين الإسلامي واستمراريتها، وتعود هذه

الأهمية لأحد الفروق الجوهرية بين نظام التأمين التجاري ونظام التأمين الإسلامي، خاصة من جانب ملكية

الفائض، وعليه تبرز أهمية الفائض التأميني في التالي:<sup>1</sup>

أولاً: آلية عمل التأمين الإسلامي

تشكل آلية عمل التأمين الإسلامي فرق جوهرية بينه وبين التأمين التقليدي، فحين يعود في التأمين الإسلامي

لمالكيه من المستأمنين يترسخ لديهم مفهوم التبرع، ويبعد العقد عن المعاوضة التي يشوبها الغرر والجهالة

يفسد العقد هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيعود للشركة المؤمنة الأمر الذي يرسخ مفهوم المعاوضة في

العقد؛ والذي يجعل ما يرتبط به من غرر وجهالة ومقامرة مؤثرة في إفساده شرعاً، هذا لما في التأمين

الإسلامي من تحقيق لمعنى العدالة مقارنة مع التجاري الذي يتعامل معه مقامرةً أيضاً، مما يخل بمعنى

العدالة تلك.<sup>2</sup>

ثانياً: ازدهار صناعة التأمين الإسلامي

يعتبر الاحتفاظ بالفائض التأميني كله أو بجزء منه، لتكوين الاحتياطيات الفنية في بداية عمر الشركة قراراً

حكيماً من الناحية التأمينية؛ وذلك لأنه يقوي الملاءة المالية لصندوق التأمين الإسلامي، كما أن الاحتفاظ

بالفائض في صندوق المستأمنين يخفض أقساط التأمين والذي يعتبر حافزاً تشجيعياً لمواصلة التأمين لدى

شركات التأمين الإسلامي، وتؤكد حالة الاستمرار في توزيع الفائض على المستأمنين ملكيتهم له واختصاصهم

<sup>1</sup> عمري وعامر، زهير وأسامة. (2010). أصر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، مداخلة في المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيق الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، المنعقد في جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، ص2.

<sup>2</sup> ذهبية وفروخي، موسى وخديجة. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، مجلة الاقتصاد الجديد، ع12، ص01، الجزائر، ص45.

به مما يولد الشعور بالمسؤولية لديهم وبالتالي المحافظة على الأمور المؤمن عليها وحسن التصرف بها أثناء استخدامها؛ ما يخفض من الحوادث وبالتالي انخفاض التعويضات وارتفاع الفائض تلقائياً في حالة احتجاز الفائض التأميني في حساب المخصصات أو الاحتياطات؛ مما يعزز قدرة شركات التأمين الإسلامي على توسيع الخدمات التأمينية لديها، وذلك لمساهمة احتجاز الفائض التأميني في دعم المركز المالي للشركة ورفع عوائد استثمار الأموال المتاحة للاستثمار فيها<sup>1</sup>.

#### ثالثاً: المساهمة في التنمية الاجتماعية

يوجد عدداً لا يستخف به من المستأمنين لا يراجعون الشركة لاستعادة مستحقاتهم من الفائض التأميني لعدة أسباب، ومن هذه المستحقات المتواضعة يتجمع مبالغاً مالية كبيرة، ولذلك استقر رأي بعض هيئات الرقابة الشرعية التابعة لهذه الشركات على رصد هذه المبالغ في حساب خاص يطلق عليه "حساب وجوه الخير"، لمساهمة الفائض التأميني في مجالات المجتمع الخيرية، مما يؤصل مبدأ التكافل الذي أقيمت عليه هذه الشركات، فيتعدى المستأمنين بجزء من مالهم ليشمل آخرين من الأفراد والمؤسسات في المجتمع<sup>2</sup>.

#### رابعاً: دعم المالية الإسلامية

وجدت البنوك الإسلامية في شركات التأمين الإسلامي ما يتوافق ويتلاءم مع تطلعاتها وتطلعات عملائها، حيث تعتبر المصارف الإسلامية عميل لدى شركات التأمين الإسلامي تمثل سوقاً تأمينياً ضخماً ذو ملاءة مالية عالية، وله القدرة على سداد الأقساط المترتبة عليه في الأوقات المحددة، آخذين بعين الاعتبار الدور البالغ الأهمية الذي يلعبه القطاع المصرفي في نشر فكر التأمين الإسلامي عن طريق العدد الضخم لعملائه. بالإضافة لكون العمل بمبدأ توزيع الفائض على المستأمنين يحول دون وجود الصفة الاحتكارية التي يتميز بها التأمين التقليدي، فنجد فئة خاصة من شركات التأمين تسيطر على قطاع التأمين، وتتخذ منه وسيلة

<sup>1</sup> راجحي، وجدان، مرجع سابق، تأثير توزيع الفائض التأميني على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي دراسة ميدانية: حالة مؤسسة سالمة للتأمينات، ص34.

<sup>2</sup> ذهبية وفروخي، موسى وخديجة، مرجع سابق، طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، ص46.

لتحقيق القدر الأكبر من الأرباح على حساب المستأمنين، فتفرض شروطاً مجحفة، وتأخذ أقساطاً كبيرة، وتستغل تلك الأقساط بأسلوب احتكاري فتعمل على استثمارها، لتحقيق مصالح خاصة لمالكي شركات التأمين، أي أنها تأخذ الكثير ولا تعطى إلا القليل، أما العمل بمبدأ الفائض التأميني في التأمين الإسلامي يزيل عنه الاحتكار ويمنعه، وذلك لأن الغاية منه تحقيق المصلحة لأكبر عدد ممكن من الناس، مع الحفاظ على بقاء خدمة التأمين في حدود كلفتها<sup>1</sup>.

#### 2.2.4 أنواع الفائض التأميني وعناصره

الفائض التأميني نوعان وهما: الفائض الإجمالي والفائض الصافي أحدهما قابل للتوزيع والآخر غير قابل، وفيما يأتي سيتم توضيح هذين النوعين:

1. الفائض التأميني الإجمالي: يتمثل في الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوماً منه المصاريف الإدارية والتشغيلية والتسويقية، بالإضافة للمخصصات الفنية اللازمة، وهو غير قابل للتوزيع وهذا النوع من الفائض لا ينتج عن جهد قامت به الشركة في استثمار تلك الاشتراكات.

الفائض الإجمالي = الأقساط - (التعويضات + المصاريف والمخصصات الفنية اللازمة)

2. الفائض التأميني الصافي: يتمثل في إضافة ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار إلى الفائض الإجمالي ما بعد خصم ما عليهم من مصاريف وهو قابل للتوزيع.

الفائض الصافي = الفائض الإجمالي + (ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار - نصيب حملة الوثائق من مصاريف الاستثمار المحققة)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رابحي، وجدان، تأثير توزيع الفائض التأميني على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي دراسة ميدانية: حالة مؤسسة سالمة للتأمينات - الجزائر، مرجع سابق، ص34 و35.

<sup>2</sup> البدو والداغ، أكرم وإسراء، مرجع سابق، آلية توزيع الفائض التأميني (دراسة مقارنة)، ص296.

## عناصر الفائض التأميني

يتكون الفائض التأميني من الإيرادات والمصروفات التي تأتي وتتخذ من وعاء التأمين، والذي يعرف بأنه: "وعاء مالي ذو شخصية معنوية مستقلة عن المستأمنين يتألف من الأقساط التي يقوم المستأمنون بدفعها على أساس عقد التبرع، لذلك لا يعد المستأمنون أصحاب ملك لهذا الوعاء لكون الأقساط المتبرع بها تخرج من ملكيتهم بمجرد التبرع بها لملكية ذلك الوعاء، غير أن الذين يتعرضون للخطر هم مستحقون للتعويض من الوعاء بالقدر الذي يصلح الضرر الذي أصابهم من الناحية المالية<sup>1</sup>.

ويسمى وعاء التأمين أيضاً صندوق التكافل، وتأتي إليه الاشتراكات ومنه تصرف التعويضات وبالتالي يتم تحقيق مبدأ التكافل بين حملة الوثائق من خلال قيام شركة التأمين بالاحتفاظ بكافة أقساط التأمين المستوفاة من حملة الوثائق في ذلك صندوق، وذلك تحقيقاً لفكرة التكافل بينهم، حيث يتم إصلاح أضرار المشتركين المتعرضين للخسارة من ذلك الصندوق، يتكون وعاء التأمين من الموارد والمصروفات، كما يأتي:<sup>2</sup>

أولاً: موارد صندوق التكافل من:

1. أقساط المشتركين التي يدفعونها لشركة التأمين.
2. الاحتياطات القانونية واحتياطات الحسابات المتراكمة.
3. عوائد الاستثمار.
4. صافي أرباح استثمار أموال المشتركين من صندوق الاستثمار.
5. الدعم من الدولة والتبرعات والاعانات.
6. القرض الحسن في حال وجود عجز، حيث جاء في المعيار المحاسبي (108) لهيئة المحاسبة والمراجعة "أنه في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد تعويضات الشركة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة

<sup>1</sup> التجاني، أحمد. (2012). الفائض وتوزيعه في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل مع الإدارة، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني الثاني، رابطة العالم الإسلامي، المنعقد في الرياض في المملكة العربية السعودية، ص 13.

<sup>2</sup> كمال، عباس أحمد. (2012). الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية، رسالة ماجستير - جامعة اليرموك، ص 30.

التأمين، يجوز للشركة سداد عجزها من تمويل مشروع ما أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين، فتغطي الالتزامات الناشئة عن هذا العجز في سنة ما من فائض السنوات التالية، أيضاً يجوز للشركة مطالبة حملة الوثائق بسداد العجز بحال التزموا بذلك في وثيقة التأمين"<sup>1</sup>.

#### ثانياً: مصروفات صندوق التكافل

- التعويضات المدفوعة للمشاركين.
- رسوم مدير الاستثمار والرسوم التي تأخذها شركة التأمين (الصندوق).
- أقساط عمليات إعادة التأمين، والتي يقصد بها: اتفاق بين شركتين من شركات التأمين، حيث تقوم شركة التأمين الأولى بتأمين جزء من مبلغ التأمين لدى الثانية، ويحدث هذا عندما يكون رأس مال شركة التأمين الأولى أقل من مبلغ التأمين، فمثلاً عندما يقوم عميل بتأمين ضد الحريق بمبلغ معين يفوق امكانيات هذه الشركة، فنقوم بقبول هذا التأمين لأن رفضه يضيع على الشركة عملاء لهم أهميتهم، أو قبول جزء من المبلغ المطلوب قد لا يرضي المؤمن، وعلى ذلك تقبل الشركة العملية التأمينية المعروضة عليهم بالكامل، ثم تحتفظ بالجزء المناسب وتؤمن على الباقي لدى شركة تأمين أخرى، وبهذا التصرف توزع الشركة الخطر بينها وبين الشركة الأخرى.
- المصروفات المباشرة مثل مصروفات تدقيق الحسابات، والمصروفات العمومية مثل الرواتب وغيرها.
- الاستهلاكات والتي تتمثل في استهلاك الأصول الثابتة بحساب المشتركين.
- الفائض الموزع بحال وجوده.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2009). معيار التأمين رقم (62)، البحرين.

<sup>2</sup> كمال، عباس أحمد، الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية، مرجع سابق، ص31.

## 2.2.5 التكييف الفقهي للفائض التأميني

إن كان المبتغى بالتكييف الفقهي إلحاق حادثة مستجدة بأصل فقهي أثره الفقه الإسلامي بوصف فقهي، بغية إعطاء ذلك الوصف للحادثة المستجدة عند التحقق من المشابهة والمجانسة بين الأصل والحادثة المستجدة. عندئذ ما التكييف الفقهي للفائض التأميني؟

اختلف العلماء المعاصرون في التكييف الفقهي للفائض التأميني على عدة أقوال نفضلها على النحو الآتي:  
القول الأول: ذهب علي القره داغي<sup>1</sup>، ومحمد بلتاجي<sup>2</sup> إلى تكييف الفائض التأميني في التأمين الإسلامي على أنه عقد النهدي؛ أي أن يتفق مجموعة من الناس على أن يخرج كلهم نفقة لشراء طعاماً يشتركوا في تناوله<sup>3</sup>، ويستدل لهذا التكييف الفقهي بما يلي:

1. روى البخاري عن أبي موسى الأشعري قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم بالسوية، فهم مني وأنا منهم. فقد بوب البخاري لهذا الحديث وغيره بالشركة في الطعام والنهد والعروض"<sup>4</sup>.

وأما النهدي وفق قول ابن حجر فهو إخراج القوم نفقاتهم وأموالهم على قدر عدد الرفقة، وتكون مملوكة لمن اشترك في إخراجها فقط، وما زاد عن حاجتهم ملك لهؤلاء الشركاء<sup>5</sup>.

2. وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: "بعث رسول الله بعثاً قبل الساحل، فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح، وهم ثلاثة مائة، وأنا فيهم، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش، فجمع ذلك كله، فكان مزودي تمر، فكان يقوتنا كل يوم قليلاً حتى فني،

<sup>1</sup> داغي، القره علي. (2010). الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.  
<sup>2</sup> بلتاجي، محمد. (2008). عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي دراسة مستوعبة لكافة جهات النظر في عقدي التأمين التجاري والتعاوني، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.  
<sup>3</sup> شبير، محمد. (2012). الفائض التأميني في شركات التأمين، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قطر، ع30، ص10.  
<sup>4</sup> البخاري، أبي عبد الله. (1311هـ). صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، حديث رقم (2500)، مج3، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1944/4.

<sup>5</sup> شبير، محمد، مرجع سابق، الفائض التأميني في شركات التأمين، ص10.

فلم يكن يصيبنا إلا ثمرة فقلت: وما تغني ثمرة؟ فقال: لقد وجدنا فقدها حين فنيت، قال: ثم انتهينا إلى البحر، فإذا حوت مثل الضرب الجبل الصغير، فأكل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه، فنصبا، ثم أمر برحلة فرحلت، ثم مرت تحتها، فلم تصبها<sup>1</sup>.

القول الثاني: ذهب الشيخ عبد الله بن منيع إلى أن الفائض التأميني في التأمين الإسلامي يكيف على أنه ربح، حيث قال: "إن دعوى اختلاف التأمين الإسلامي عن التأمين التجاري في موضوع الفائض دعوى غير صحيحة، فالفائض في القسمين ربح، والعجز في كل منهما خسارة"<sup>2</sup>.

القول الثالث: ذهب بعض علماء الشيعة الإمامية مثل الشيخ جواد التبريزي والشيخ شمس الدين إلى أن الفائض التأميني في التأمين الإسلامي يكيف على أنه هبة ثواب، حيث قال الدكتور عبد الهادي الحكيم: يمكن تنزيل عقد التأمين منزلة الهبة المعوضة أي المشروطة بعوض، وذلك باتفاق الجماعة بينهم على أنه بحال وقعت خسارة معينة لأحدهم خلال مدة معينة، دفع إليه الآخرون ما يجبر خسارته هبة مشروطة بدفعه هو في المقابل ما يجبر به خسارة الآخرين بحال وقعت خسارة لأحدهم خلال مدة محددة<sup>3</sup>.

ويمكن إنزال عقد التأمين التجاري بشتى أنواعه منزلة الهبة المعوضة، وعليه فإن كل مشترك في التأمين متبرع بحصته مقابل أن يتحمل صندوق التأمين قيمة الأضرار الحاصلة له، فإذا خرجت الحصّة من ملكه، لا يجوز له اشتراط رد أي جزء منها، وإنما يُرصد الفائض التأميني في التأمين الإسلامي في صندوق المخاطر حتى إذا كبر هذا الرصيد فيختار المستأمنين من الحلول المناسبة: إما صرف الفائض في وجوه الخير، أو تخفيض قيمة قسط التأمين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> البخاري، مرجع سابق، كتاب الشركة، ص2483.

<sup>2</sup> بن منيع، عبد الله. (2009). التأمين بين الحلال والحرام، مجلة الاقتصاد السعودية، مقال بعنوان: من أجل التأمين التعاوني يجب أن يحل التجاري لا فرق بينهما، [https://www.aleqt.com/2009/05/01/article\\_29829.html](https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_29829.html)، استفيد منه بتاريخ 20-9-2024.

<sup>3</sup> شبير، محمد، مرجع سابق، الفائض التأميني في شركات التأمين، ص10.

<sup>4</sup> الحكيم، عبد الهادي. (2003). عقد التأمين حقيقته ومشروعيته دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، ص420.

واستدلوا على ذلك بأن هبة الثواب عقد مالي صحيح عند جمهور الفقهاء ويؤيد ذلك ما روي عن عائشة رضي الله أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية، ويثيب عليها، وها يدل على أن عادته كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها.

وذهب الشافعية في غير الأظهر لعدم صحة هذه الهبة بشكل مطلق سواء أكان العوض معلوماً، أم مجهولاً، وذلك لاقتضاء الهبة بالتبرع بلا عوض، واشتراط العوض بها ينافي مقتضاها، ويوجب التناقض<sup>1</sup>.

والأولى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء -في حكم هبة الثواب- من أن هذه الهبة صحيحة للحديث الوارد في ذلك، وفيما يتعلق بالقول بأن: هذه الهبة تنافي مقتضى العقد فليس صحيح؛ لأن العبرة في العقود المعاني لا للألفاظ.

وفي ضوء ما سبق ذكره، نجد أن الراجح في التكييف الفقهي للفائض التأميني الذي أشار إليه الإمام البخاري في صحيحه هو تكييفه على عقد النهد والتناهد، أما تكييفه على الربح فغير صحيح للفرق الذي بيناه سابقاً بين الفائض التأميني والربح، وأما التكييف على هبة الثواب فلا يصح وذلك لكون هبة الثواب عقد معاوضة وليس تبرع، وإن كان ذلك عقد معاوضة فالربا والغرر يؤثران فيه.

أما عقد النهد فهو عقد تبرع لا يتأثر بالربا والغرر عملاً بالقاعدة الفقهية: "يغتفر في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات" حيث قال الكرمانى عن عقد النهد إنه "إخراج الرفقاء النفقة في السفر وخطها، ويسمى بالمخارجة". وذلك جائز في جنس واحد وفي الأجناس، وإن تفاوتوا في الأكل، وليس في هذا من الربا شيء. ثم قال: "وللسلطان أن يأمر الناس بالمواساة، وتشريكهم فيما بقي من أزوادهم خير إبقاء لأنفسهم، وكذا في الحضر عند شدة المجاعة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صحيح البخاري، كتاب الهبة، المكافأة في الهبة، 2585.

<sup>2</sup> الكرمانى، محمد بن يوسف شمس الدين، (2006)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المطبعة البهية المصرية، مصر، ط2، (51/11).

## 2.3 الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية: التنظيم التشريعي، الضوابط وأسس

### التوزيع

#### 2.3.1 التنظيم التشريعي للفائض التأميني

في إطار الحديث عن التنظيم التشريعي للفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي سوف تلقي الدراسة الضوء أولاً على التنظيم التشريعي لشركات التأمين الإسلامي ثم الفائض التأميني بدءاً بمجلة الأحكام العدلية "القانون المدني المطبق في فلسطين"<sup>1</sup>. مروراً في قانون التأمين الفلسطيني ومدى تضمنه لنصوص خاصة تنظم شركات التأمين الإسلامي بشكل عام والفائض التأميني بشكل خاص.

#### الفرع الأول: التنظيم التشريعي الوارد في مجلة الأحكام العدلية

عرفت المادة (1045) من مجلة الأحكام العدلية الشركة في الأصل بأنها: "ولاية شيء على شخص واحد وامتيازهم على ذلك الشيء، ولكنها تستخدم أيضاً عرفاً واصطلاحاً في معنى عقد الشركة، والذي هو سبب هذا الاختصاص، ولذلك تنقسم الشركة إلى قسمين: أحدهما شركة الملك. ويتم الحصول عليها بالإيجاب والقبول بين الشركاء، باستثناء شركة الإباحة، وهي أن العوام يشتركون في سلطة التملك بأخذ وحيازة الأشياء المباحة التي لا يملكها في الأصل أحد، مثل الماء"<sup>2</sup>.

يتضح لنا من المادة السابقة أن مجلة الأحكام العدلية قسمت الشركات إلى نوعين هما شركة الملك وشركة العقد، وسيتم دراسة الأحكام المتعلقة بهذين النوعين بشكل مختصر، بهدف اسقاط المفاهيم التي تحتويها المجلة على شركات التأمين الإسلامية.

<sup>1</sup> وهنا لا بد من التنويه أن أحكام المجلة العدلية عام 1976م هي السارية في الضفة الغربية، والقانون المدني الفلسطيني عام 2012 هي المطبقة في غزة.

<sup>2</sup> موقع مقام، مجلة الاحكام العدلية، المادة (1045)، <https://maqam.najah.edu/legislation/158/>، استنجد منه بتاريخ 20-9-2024.

أولاً: شركة الملك

تضمن نص المادة (1060) من مجلة الأحكام القضائية على أن شركة الملك تعد اشتراك الشيء بين أكثر من شخص، أي أنهم يستحقونه لسبب من أسباب الملكية، كالشراء أو قبول الوصية أو الميراث أو بخلط الأموال بعضها مع بعض بشكل لا يمكن تمييزه وفصله، أو بخلط الأموال ببعضها على هذا النحو<sup>1</sup>، المادة (1045).

ووفق شروحات تلك المجلة فإن شركة الملك لا تختص بالشركة التي تحدث نتيجة أحد أسباب التملك إذ يتم الحصول على شركة الملك عن طريق خلط أو اختلاط الأموال، اللذين لا يعتبران من أسباب التملك، مثلاً إذا اختلط القمح الحاصل في مزرعة شخص مع القمح الذي في مزرعة شخص آخر أو خلطها فتحصل بينهما شركة ملك رغم أن خلط الأموال أو اختلاطها ليس من أسباب الملك<sup>2</sup>.

وترى الدراسة أنه لا يمكن إسقاط أحكام شركة الملك على شركات التأمين الإسلامية في الوقت الحاضر، باعتبار أن هذا النوع من الشركات عند تنظيمها في مجلة الأحكام العدلية أن يكون المال غير قابل للتجزئة.

ثانياً: شركة العقد

عرفت المادة (1329) من مجلة الأحكام العدلية شركة العقود بأنها: شركة بين شخصين أو عدة أشخاص، بشرط أن يكون رأس المال أو الربح مشتركاً بينهم<sup>3</sup>، وأن أصل انعقاد هذه الشركة هو الإيجاب والقبول بين المتعاقدين<sup>4</sup>.

تتضمن شركة العقد فكرة الوكالة في البيع والشراء، وأي نوع من الشركات لا يصح بدون وكالة وكل ما يحصل عليه أحد الشركاء فهو مشترك بينهم، وما يفعله الشريك هو جزء من عمله عن نفسه، والجزء الثاني هو بالوكالة عن الغير<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المادة (1060) من مجلة الأحكام العدلية، موقع مقام، المرجع السابق.

<sup>2</sup> حيدر، علي. (1991). درر الحكام شرح مجلة الأحكام، الطبعة الأولى، لبنان: دار الكتب العلمية، ص3-5.

<sup>3</sup> المادة (1329) من مجلة الأحكام العدلية، موقع مقام، مرجع سابق.

<sup>4</sup> المادة (1330) من مجلة الأحكام العدلية، موقع مقام، مرجع سابق.

<sup>5</sup> المادة (1333) من مجلة الأحكام العدلية، موقع مقام، مرجع سابق.

وترى الدراسة أنه من الممكن إسقاط أحكام شركة العقد على الفكرة العامة للتأمين الإسلامي، حيث أن فكرة هذا التأمين تقوم على أن المؤمن له يأخذ صفتين وهما: مؤمن له ومساهم في نفس الوقت، ولذلك فإن التصرفات التي يقوم بها المؤمن له تكون جزئياً نيابةً عنه وجزئياً بالوكالة عن بقية المؤمن له.

الفرع الثاني: التنظيم الوارد في قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005

يعرف قانون التأمين الفلسطيني وفقاً للمادة (1) شركة التأمين بشكل عام، إذ تنص شركة التأمين المحلية على: كل شركة تنشأ في فلسطين وتسجل لدى مسجل الشركات لغايات مزاوله أعمال التأمين، كما تعرف شركة التأمين الأجنبية بأنها كل شركة مؤسسة خارج فلسطين ومسجلة لدى مسجل الشركات لأغراض مزاوله أعمال التأمين، ووفقاً للمادة (2) من قانون التأمين التي تحدثت عن نطاق تطبيق القانون، فإن أحكامه تشمل جميع الشركات والوكلاء... الذين لهم علاقة بأعمال التأمين<sup>1</sup>.

وترى الدراسة في ضوء المادة (2) القانون أن أحكامه ملزمة لشركات التأمين الإسلامي في الحدود التي تتناسب مع خصوصية هذا النوع من الشركات، بحيث يجب على الشركة تطبيق أحكام قانون التأمين وفي نفس الوقت الحفاظ على مميزاته وخصوصيته التي تميزه عن شركات التأمين الأخرى.

لم يتضمن قانون التأمين الفلسطيني أي معالجة لأحكام شركات التأمين الإسلامية، والنص الوحيد الذي أشار إلى فكرة التأمين الإسلامي هو حسب نص المادة (223) التي تحدثت عن مبادئ وفكرة التأمين التعاوني فقط.

وبالتي نجد أن التشريع الفلسطيني لم ينظم الفوائد التأمينية في شركات التأمين الإسلامية بشكل خاص بل أكتفى بالتطرق لمبادئ وفكرة التأمين الإسلامي، وعليه إن تنظيم الفوائد التأمينية يعتمد على أسس ومعايير مجمع الفقه الإسلامي الدولي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المادة (2) من قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005.

<sup>2</sup> عفانة، حسام، مبدأ الربح في التأمين الإسلامي، إصدارات شركة تمكين للتأمين الإسلامي، 2019، ص9، <https://www.tamkeen-> [ins.ps/files/server/file/profit\\_principles\\_islamic.pdf](https://www.tamkeen-)، استفيد منه بتاريخ 20-9-2024.

## 2.3.2 ضوابط وطرق توزيع الفائض التأميني

أولاً: ضوابط توزيع الفائض التأميني

في شركات التأمين الإسلامي لا يتم توزيع الفائض التأميني بشكل عشوائي بل هناك ضوابط وطرق من

اجل توزيعه وفق المعايير الشرعية، نتناولها تالياً:<sup>1</sup>

- يتم تحديد حصة مالكي الشركة (المساهمين) كنسبة من عائد استثمار الاشتراكات (أقساط التأمين) المقدمة من حملة الوثائق المستثمرة على أساس المضاربة، ويضاف هذا العائد لصندوق المساهمين، ويرحل الجزء الآخر لصندوق حملة الوثائق.
- يعامل المؤمن له عند احتساب الفائض التأميني على أساس أن له رقماً حسابياً واحداً طويلة فترة تعامله مع الشركة سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً، بصرف النظر عن اختلاف الدوائر الفنية التي يتعامل معها.
- الفائض التأميني هو الزيادة المتبقية من أقساط التأمين المكتتبه عبر الشركة مباشرة، إضافة إلى حصة حملة الوثائق من أرباح استثمار أقساط التأمين، وعوائد عمليات إعادة التأمين.
- تقتطع الاحتياطيات والمخصصات وصولاً إلى صافي الفائض التأميني.
- تعامل إيرادات فروع شركة التأمين كوحدة واحدة أي أنها محفظة واحدة، ويتم خصم المصروفات على اختلاف أنواعها والالتزامات منها<sup>2</sup>.
- يوزع الفائض التأميني على جميع حملة الوثائق بحيث يحسب نصيب كل حامل وثيقة (مشارك) من الفائض المخصص للتوزيع وفقاً للمعادلة التالية:

نصيب المشارك من الفائض = أقساط التأمين لكل مشارك × الفائض المخصص للتوزيع / إجمالي أقساط

التأمين

<sup>1</sup> فلاق صليحة. (2015). متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي، جامعة حسنية بن بوعلي، الجزائر، ص112.

<sup>2</sup> فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي، مرجع سابق، ص113.

## ثانياً: طرق توزيع الفائض التأميني

في حالة توزيع الفائض أو جزء منه على المؤمن عليه، يتم ذلك بإحدى الطرق التالية، على أن يتم تحديد

طريقة التوزيع المختارة في اللائحة، وهي:

- التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكاتهم دون تمييز بين من حصل على تعويض ومن لم يحصل عليه<sup>1</sup>، وترى الباحثة أن هذه الطريقة تحقق العدل بين جميع المشاركين، حيث يحصل كل فرد على حصة من الفائض تتناسب مع ما دفعه من اشتراكات.
- أن يوزع الفائض على من لم يتم تعويضهم في الحادث بغض النظر عن نسبة التعويض. وهذا أيضاً مبني على أن الاتفاق تم على أساس التبرع، واتفق المشاركون على حرمان من عوض عن حادث من الفائض<sup>2</sup>، وترى الباحثة أن تشجيع المشاركين على تجنب المطالبات غير الضرورية، حيث أن من يحصل على تعويض يفقد حقه في الفائض.
- طريقة وسطى بين الرأيين السابقين، أي التوزيع على جميع المؤمن عليهم، سواء حصل على تعويض أم لا، مع مراعاة تخفيض قيمة مبلغ التعويض الذي حصل عليه من حصته من مبلغ فائض التأمين الذي يستحقه، هذا إذا كان مبلغ التعويض أقل من المبلغ الفائض، أما إذا كان مبلغ التعويض الذي حصل عليه أكثر من أو يساوي قيمة حصته في فائض التأمين فلا يستحق شيئاً<sup>3</sup>، وترى الباحثة أن هذا يحقق التوازن بين العدل في التوزيع ومراعاة من حصل على تعويض.
- التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة<sup>4</sup>، وتجد الباحثة هذه الطريقة تحقق المرونة في التطبيق وفقاً لظروف كل مؤسسة تأمينية.

<sup>1</sup> البرواري، شعبان. (2010). الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في 26-28 مايو، مملكة البحرين، ص16.

<sup>2</sup> عجيل، جاسم. (2010). التثمي الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية 26-28 مايو، مملكة البحرين، ص13.

<sup>3</sup> حيدر، هيثم، الفائض التأميني وأحكامه في شركات التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص 16.

<sup>4</sup> البرواري، محمد، الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، مرجع سابق، ص17.

- التوزيع بين المؤمن عليهم والمساهمين، وفيما يتعلق بالنسبة التي يتم توزيعها من الفائض، فقد اتبعت بعض شركات التأمين الإسلامي الأساليب التالية، مع العلم أنها تعمل تحت إشراف الجهات الشرعية التي أجازت هذا التوزيع:<sup>1</sup>

- 100% للمؤمنين، ويقتصر حق الشركة على خصم نسبة من مبلغ الاشتراك

بحيث يتم توزيع الفائض بالكامل (100%) على المؤمن عليهم، بينما تحصل الشركة على أجرتها من خلال خصم جزء من مبلغ الاشتراك (الأقساط) التي يدفعها المؤمن عليهم. ويعد هذا النموذج الأكثر توافقاً مع مبدأ التأمين الإسلامي، حيث إن الفائض يعود بالكامل إلى المشاركين (المؤمن عليهم)، بينما تحصل الشركة على أجرتها كرسوم إدارة فقط، وعليه يعكس هذا النموذج روح التعاون وعدم الاستغلال.

- 30% للشركة مع خصم جزء من مبلغ الاشتراك، و70% للمؤمن عليه.

بحيث يتم توزيع الفائض بنسبة 70% للمؤمن عليهم و30% للشركة، بالإضافة إلى أن الشركة تخصم جزءاً من مبلغ الاشتراك كرسوم إدارة، ويعتبر هذا النموذج مقبولاً شرعاً إذا كانت النسب واضحة ومتفق عليها في العقد، وتمت الموافقة عليها من قبل الجهات الشرعية. ومع ذلك، يجب أن يكون توزيع الفائض عادلاً ولا يؤدي إلى استغلال المؤمن عليهم.

- 70% للشركة مع خصم جزء من مبلغ الاشتراك، و30% للمؤمن عليه.

بحيث يتم توزيع الفائض بنسبة 70% للشركة و30% للمؤمن عليهم، بالإضافة إلى خصم جزء من مبلغ الاشتراك كرسوم إدارة، ويثير هذا النموذج تساؤلات شرعية، حيث إن النسبة الأكبر من الفائض تذهب إلى الشركة (المساهمين)، بينما يحصل المؤمن عليهم على نسبة أقل. وقد يعتبر هذا غير عادل إذا لم يكن هناك مبرر شرعي واضح للنسبة الكبيرة التي تحصل عليها الشركة. يجب أن تخضع هذه النسبة لمراجعة دقيقة من قبل الجهات الشرعية.

<sup>1</sup> ذهبية، وفروخي، موسى وخديجة. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، ع 12، مج 1، ص 70.

- 90% للشركة دون خصم أي جزء من مبلغ الاشتراك و% للمؤمن عليه.

بحيث يتم توزيع الفائض بنسبة 90% للشركة و10% للمؤمن عليهم، دون خصم أي جزء من مبلغ الاشتراك، ويعتبر هذا النموذج غير متوافق مع جوهر التأمين الإسلامي، حيث إن النسبة الأكبر من الفائض تذهب إلى الشركة (المساهمين)، بينما يحصل المؤمن عليهم على نسبة ضئيلة. وقد يعتبر هذا النموذج استغلالاً للمؤمن عليهم، ولا يتوافق مع مبدأ التعاون والتضامن الذي يقوم عليه التأمين الإسلامي.

## 2.4 هيئة الرقابة الشرعية

تعريف هيئة الرقابة الشرعية "بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المختصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحدهم من المختصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقهاء المعاملات، تكون فتاؤها صادرة بالإجماع أو بالأغلبية الملزمة لإدارة الشركة، وتهتم بتوجيهه"<sup>1</sup>.

### 2.4.1 دور هيئة الرقابة في شركات التأمين الإسلامية وآلية عملها

للرقابة الشرعية دور محوري في ضمان التزام شركات التأمين الإسلامية بالأحكام الشرعية، هذا الدور يميزها عن شركات التأمين التقليدية التي لا تراعي هذه الأحكام في تعاملاتها، وتتمثل أهمية الرقابة الشرعية في أنها تضمن أن جميع العمليات المالية التي تقوم بها هذه الشركات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

حيث تلعب الهيئة دوراً حيوياً في ضمان التزام شركات التأمين الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها وخاصة فيما يتعلق بالفائض التأميني، وذلك على النحو الآتي وفق ما أفاد أعضاء الهيئة في شركة التكافل<sup>3</sup>، وشركة تمكين<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> مشعل، عبد الباري، (2017). تقريب هوة الخلاف بين الفتاوى الشرعية الإنجازات والتحديات، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع 443.

<sup>2</sup> حميش، عبد الحق. (2007). تفعيل دور هيئات الفتاوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، مجلد 4 عدد 1، ص 100.

<sup>3</sup> السرطاوي، علي. (2024)، أستاذ القانون المدني في جامعة النجاح، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل للتأمين، مقابلة هاتفية تمت بتاريخ 2024/12/29.

<sup>4</sup> عفانة، حسام الدين. (2024)، أستاذ الفقه والأصول في جامعة القدس، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في شركة تمكين للتأمين الإسلامي، مقابلة هاتفية، تمت بتاريخ 2024/12/24.

- مراجعة العقود التأمينية وذلك عبر التأكد من خلوها من الربا، سواء كان ربا النسيئة أو ربا الفضل. وخلوها من الغرر وذلك بأن تكون شروط العقد واضحة ومعروفة للطرفين، وأن تكون الأحداث المؤمن عليها محددة وقابلة للقياس. أيضاً خلوها من الجهالة فقيمة التأمين يجب أن تكون محددة ومعروفة للطرفين، وألا يكون هناك أي عنصر من عناصر الغموض أو عدم اليقين، بالإضافة لمراجعة شروط التجديد والإلغاء والتأكد من أن هذه الشروط تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- مراجعة استثمارات شركة التأمين عبر التأكد من مشروعية الأنشطة المستثمر فيها، والتأكد من شفافية عمليات الاستثمار وخضوعها للمراجعة، وأن تخلو من الربا.
- مراجعة طريقة حساب الفائض وطريقة توزيعه بحيث تكون الأسس المحاسبية المستخدمة في حساب الفائض وبنود توزيعه عادلة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يتم توزيع الفائض بطريقة عادلة بين جميع المؤمن لهم.
- إصدار تقارير دورية تقوم على تقييم مدى التزام الشركة بالمعايير الشرعية في جميع عملياتها، لتقديم التوصيات اللازمة لإصلاح أي مخالفات شرعية، ثم يتم نشر هذه التقارير بشكل دوري لاطلاع المؤمن لهم والمساهمين على مدى التزام الشركة.

## 2.4.2 مراحل الرقابة الشرعية

يتم عمل هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامية من خلال ثلاث مراحل متكاملة<sup>1</sup>:

أولاً: المرحلة التأسيسية (قبل التنفيذ):

1. النظر في النظام الأساسي للشركة للتأكد من مطابقته لأحكام الشريعة الإسلامية وتعديله إذا لزم الأمر.
2. دراسة العقود والنماذج المستخدمة في الشركة وصياغتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3. إصدار الفتاوى الشرعية في جميع المسائل التي تطرأ خلال العمل.

<sup>1</sup> لطفي، أحمد. (بدون سنة نشر). الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول المنصورة دار الفكر والقانون، ص 176.

4. اقتراح وسائل الاستثمار المشروعة للشركة.

5. تتولى الهيئة مهام أخرى تتعلق بالرقابة قبل بدء العمليات.

ثانياً: المرحلة التنفيذية (أثناء التنفيذ):

1. متابعة جميع العمليات التي تقوم بها الشركة للتأكد من مطابقتها للأحكام الشرعية والفتاوى الصادرة.

2. معالجة أي أخطاء قد تحدث خلال عملية التنفيذ.

3. البت في الشكاوى المتعلقة بالتطبيق الشرعي.

4. تقدم الرأي الشرعي للعاملين في الشركة حول أي مسائل تتعلق بالتنفيذ.

ثالثاً: المرحلة الختامية (بعد التنفيذ):

1. مراجعة جميع العمليات التي تمت للتأكد من صحتها من الناحية الشرعية.

2. تقييم الأداء الشرعي للشركة بشكل عام.

3. دراسة أي ملاحظات يبديها المتعاملون مع الشركة.

4. رفع توصياتها إلى الجهات المختصة.

### 2.4.3 دور المراجع الخارجي

يعد المراجع الخارجي جهة مستقلة تقوم بفحص القوائم المالية للشركة وتقييم مدى التزامها بالمعايير المحاسبية

والقانونية المعمول بها، وفي سياق التأمين الإسلامي، يلعب المراجع الخارجي دوراً هاماً في التأكد من تطبيق

المعايير الشرعية في إدارة الفائض التأميني عبر:

- مراجعة القوائم المالية حيث يقوم المراجع الخارجي بفحص جميع بنود القوائم المالية للتأكد من دقتها

وسلامتها، بما في ذلك بنود الفائض التأميني، ويقوم بالتأكد من تطبيق المعايير المحاسبية المعمول

بها، بما في ذلك المعايير الشرعية المتعلقة بالمحاسبة الإسلامية، بالإضافة للكشف عن أي أخطاء أو تحايل قد تؤثر على القوائم المالية.

- مراجعة طريقة حساب الفائض وطريقة توزيعه عبر التأكد من توافقه والمعايير المحاسبية المعمول بها، وأن الشركة تطبق نفس الأسس المحاسبية في حساب الفائض من سنة لأخرى، بالإضافة للتأكد من أن المخصصات التي خصصت للفائض كافية لتغطية المخاطر المحتملة
- إصدار تقرير حول مدى التزام الشركة بالمعايير المحاسبية والتعليق على أي مخالفات وتقديم التوصيات لإصلاحها، مما يزيد من شفافية المعلومات المقدمة للمساهمين والمؤمن لهم.

وأكد (عفانة) على أهمية هذا الدور وذلك لمساهمته في زيادة الثقة في القوائم المالية للشركة، وضمان التزام الشركة بالمعايير، مما يضمن حماية مصالح المساهمين والمؤمن لهم من خلال الكشف عن أي مخالفات. وأضاف أن المراجع الخارجي يعمل وهيئة الرقابة الشرعية بشكل متكامل لضمان تطبيق المعايير الشرعية في الفائض التأميني، فالمراجع الخارجي يركز على الجانب المحاسبي، بينما تركز هيئة الرقابة الشرعية على الجانب الشرعي.

#### 2.4.4 المعايير الشرعية ذات العلاقة بالتأمين الإسلامي

تعتبر المعايير الشرعية الصادرة عن (AAOIFI) مرجعاً هاماً في تنظيم وتطبيق المعايير الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، والمعيار الشرعي رقم 26 ورقم 41 من المعايير التي تُعنى بالتأمين الإسلامي، ولكل منهما تركيز خاص. فيما يلي بيانها والفرق بينهما:

#### - المعيار 26 (التأمين الإسلامي)

يعنى هذا المعيار بتحديد الأسس الشرعية التي تحكم عمل شركات التأمين الإسلامي، ويوضح الفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري، يعتمد هذا المعيار على مبدأ التبرع (التبادل غير الربحي) أي أن

المساهمات التي يدفعها المشاركون تُعتبر تبرعاً لغرض التعاون والتضامن، وليس لغرض تحقيق الربح، كما يعتمد على أنه لا يجوز أن يكون هناك غرر (جهالة مفردة) أو ربا في التعاملات.

وفيما يتعلق بإدارة الصندوق التأميني يتم إدارته من قبل شركة التأمين الإسلامي نيابة عن المشاركين، وتتقاضى الشركة أجزاً مقابل ذلك، ويجب أن تكون إدارته منفصلة عن أموال الشركة نفسها<sup>1</sup>.

وأما بخصوص توزيع الفائض، فإذا نتج فائض في الصندوق التأميني بعد تغطية المطالبات والمصروفات، فيتم توزيعه على المشاركين وفقاً لشروط العقد، وبحال كان هناك عجز، يتم تغطيته من الاحتياطيات أو من خلال زيادة المساهمات في الفترات التالية.

#### - المعيار 41 (إعادة التأمين الإسلامي)

يعنى هذا المعيار بتنظيم عمليات إعادة التأمين في إطار التأمين الإسلامي، ويوضح كيفية التعامل مع إعادة التأمين بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهنا لا بد من بيان المقصود بإعادة التأمين الإسلامي وهو عملية تقوم بها شركة التأمين الإسلامية لنقل جزء من المخاطر التي تحملتها إلى شركة إعادة تأمين إسلامي أخرى، ويهدف ذلك لتقليل المخاطر على الشركة الأصلية وضمان استقرارها المالي.

وفيما يتعلق في شروطه يجب أن تكون شركة إعادة التأمين متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعمل وفقاً لمبادئ التأمين الإسلامي، ويجب أن تكون المخاطر المنقولة واضحة ومحددة، وأن تكون هناك جهالة معقولة (عدم وجود غرر مفرد)، كما يجب أن تكون أموال إعادة التأمين منفصلة عن أموال الشركة الأصلية، وأن يتم إدارتها بشكل مستقل. وأما بشأن توزيع الفائض والخسائر يتم توزيعه وفقاً لشروط العقد، وإذا كانت هناك خسائر، يتم تغطيتها من أموال المشاركين في إعادة التأمين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الإمارات.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الإمارات.

-الفرق بين المعيارين السابقين

- المعيار 26 يركز على التأمين الإسلامي بشكل عام، بما في ذلك إنشاء الصندوق التأميني وإدارته وتوزيع الفائض.
- المعيار 41 يركز بشكل خاص على عمليات إعادة التأمين الإسلامي، وكيفية نقل المخاطر بين الشركات بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

#### 2.4.5 مؤشرات قياس مدى تطبيق المعايير الشرعية

تعرف المؤشرات بأنها أدوات قياسية تستخدم لتقييم مدى التزام شركات التأمين الإسلامي بالمعايير الشرعية في عملياتها، بحيث تساعد المستثمرين والمشاركين والمشرفين على تقييم أداء هذه الشركات واتخاذ القرارات المناسبة، والتي تتمثل في<sup>1</sup>:

- نسبة الأقساط المكتتبه إلى التعويضات المدفوعة والتي تعكس قدرة الشركة على تغطية المطالبات المتوقعة بأقساطها، بحيث كلما كانت النسبة أعلى، دل ذلك على إدارة سليمة للمخاطر.
- نسبة العوائد الاستثمارية إلى إجمالي الأصول الاستثمارية والتي تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في استثمار أموال المؤمن لهم في استثمارات حلال تحقق عوائد مناسبة.
- نسبة الاحتياطيات التأمينية إلى إجمالي الأقساط والتي تبين هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، بما في ذلك المطالبات المتوقعة<sup>2</sup>.
- معدل نمو الفائض التأميني والذي يقيس مدى نمو الأرباح المتراكمة للشركة من مصادر حلال.
- معدل رضا المؤمن لهم عن خدمات شركة التأمين والذي يعكس مدى التزام الشركة بمبادئ الشفافية والعدالة في التعامل مع عملائها.

<sup>1</sup> السرطاوي، علي، استاذ القانون المدني في جامعة النجاح، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل للتأمين، مرجع سابق.

<sup>2</sup> عفانة، حسام الدين، مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

وتتبع أهمية هذه المؤشرات من مساهمتها تعزيز الثقة في قطاع التأمين الإسلامي، وتساعد على جذب المزيد من الاستثمارات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم، كما أنها تساعد الجهات الرقابية على التأكد من التزام هذه الشركات بالقوانين والأنظمة الشرعية.

#### 2.4.6 دور الرقابة الشرعية في الفائض التأميني في شركات التأمين الفلسطينية وآلية عملها

يستند دور الهيئة لمعايير الحوكمة الصادرة عن AAOIFI فيما يخص الفائض التأميني فلها صلاحية تحديد آلية توزيعه، فعلى سبيل المثال في شركة التكافل تم توزيع الفائض مرتين على المتكافلين الذين لم يستفيدوا منه في تعويض الأضرار التي كانت قد تصيبهم<sup>1</sup>.

وأن الأصل في الفائض التأميني إذا تحقق هو توزيعه، إلا أن هناك شركات تأمين تكافلية قائمة على حسابين مستقلين الأول حساب المساهمين والثاني حساب المتكافلين، فالمساهمين يقوموا بشراء شركة تأمين ويكونوا وكلاء عن المتكافلين في إدارة المحفظة التأمينية ويكون واجب عليهم استثمار أموال المتكافلين - أي إدارة المحفظة واستثمار الأموال- في حين أن المتكافلين عندما يدفعوا قسط التأمين يذهب جزء منها كأجرة وكالة، فعلى سبيل المثال تأخذ شركة التكافل 22% من القسط وما يتبقى يسجل رصيد في صندوق المتكافلين للشخص المؤمن حيث يعمل المساهمين على استثمار هذا الجزء، وذلك بهدف التكافل مع المتكافلين في تغطية الأضرار التي قد يتعرض لها.

وحتى تتضح الرؤية تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدراسة التقارير المالية الربع سنوية التي أصدرتها الشركة وتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي، للنظر فيها وباستثمارات الشركة وعوائدها وبمدى مشروعيتها، وتحدد الهيئة أيضاً نسبة عوائد الاستثمار فمثلاً شركتي التكافل وتمكين توزع الأرباح على النحو التالي: 60% للمتكافلين و40% للمساهمين، وهنا لا بد من التنويه أن إيرادات المساهمين يتم الحصول عليها من مصدرين 22%

<sup>1</sup> السراوي، علي. استاذ القانون المدني في جامعة النجاح، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل للتأمين، مرجع سابق.

التي تم الحصول عليها كأجر وكالة بالإضافة إلى 60% الألف ذكرها، والمتكافلين 78% ما تبقى من القسط الأصلي الذي دفعه المتكافل بالإضافة إلى 40% الألف ذكرها.

ولتوضيح ذلك نشير أن الفائض التأميني لا يستثمر بل يوزع، وأن ما يتم استثماره هو أموال المتكافلين أي 78% التي تم بيانها سابقاً، وأن الفائض هو الـ 78% بالإضافة لربح الاستثمار يستخدم لتعويض المتكافلين المتضررين، وفي نهاية العام يتم اتخاذ القرار بشأن الفائض إن وجد -أي ما زاد عن التعويضات- حيث يوزع للمتكافلين، وبحال العجز صندوق المتكافلين تأخذ الشركة قرض حسن من المساهمين يغطي هذا العجز.

وفي ذات السياق نشير إلى أن دور هيئة الرقابة محكوم بقواعد الحوكمة التي تمنع الهيئة بالتدخل في آلية الاستثمار وإنما دورها فقط ينحصر في اتخاذ قرار مشروعيه الاستثمار أم لا، ويتم اتخاذ هذا القرار بعد الاطلاع على الموازنة الخاصة بها فإذا كانت نسبة الحرام فيها وفق المعيار 20% فأكثر فتمنع الهيئة الاستثمار فيها، وأن أساس اتخاذ القرار هو معايير أيوفي<sup>1</sup>.

وفي ضوء ذلك لا بد من الإشارة لوجود عدة من المعوقات التي تقف أمام الاستثمار في هذه الأموال، أهمها إيجاد استثمار مجدي ومشروع في آن واحد.

ومن هذا المنطلق ترفع شركات التأمين الإسلامية تقاريرها المدققة كل 3 شهور لهيئة سوق رأس المال والتي بدورها يوجد لديها هيئة شرعية عليا تقوم بتدقيق التزام الشركات بالمعايير الشرعية والمحاسبية والحوكمة، وفي نهاية السنة تجتمع كافة الأطراف لمناقشة هذه التقارير، والتي يتم نشرها في الصحف الرسمية او على موقع هيئة رأس المال، ولضمان أعلى درجة من الشفافية وجب على هيئة الرقابة الشرعية أنها إذا وجدت سبب ما قد يؤثر على استقلال موقفهم وقراراتهم ان تستقل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عفانة، مقابلة هاتفية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> السرطاوي، أستاذ القانون المدني في جامعة النجاح، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل للتأمين، مرجع سابق.

## 2.5 شركات التأمين الإسلامية في فلسطين

### 2.5.1 شركة التكافل الفلسطينية للتأمين

الشركة التكافل الفلسطينية للتأمين هي أول شركة تأمين إسلامي في فلسطين، تأسست عام 2007 برأس مال مصرح به قدره عشرة ملايين دولار أمريكي، تقدم الشركة خدمات التأمين الإسلامي في فلسطين لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

تقدم العديد من برامج التأمين الإسلامي التي تغطي كافة الاحتياجات المطلوبة للمشاركين، يقوم على فريق عمل الشركة على خدمة حاملي وثائق التأمين في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لتقديم كافة خدمات التأمين الإسلامي للمؤسسات والأفراد ومن خلال إطار مؤسسي ملتزم بمفاهيم الحداثة، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويحفظ مصالح المشتركين في صندوق التكافل والمستثمرين في رأس مال الشركة<sup>1</sup>.

### 2.5.2 شركة تمكين للتأمين

بمبادرة من مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين وعدد من المؤسسات والشركات الفلسطينية ولدت فكرة تأسيس شركة تأمين تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية برئاسة: مؤسسة إدارة وتطوير صناديق الأيتام، وهيئة التقاعد الفلسطينية، وغيرها من الأشخاص الاعتباريين والطبيين.

وتماشياً مع الرؤيا بضرورة وجود شركات تأمين إسلامية أكثر تعمل في السوق الفلسطيني لأهمية هذه الصناعة باعتبارها الأسرع نمواً والأكثر استقراراً في جميع الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى كون أنه يلبي رغبة شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني في الابتعاد عن التأمين التقليدي لاعتبارات قانونية.

<sup>1</sup> شركة التكافل للتأمين، <https://www.altakaful-ins.ps/>، استقيد منه بتاريخ 15-10-2024.

بدأت الشركة أعمال تأسيسها في العام 2017م كشركة مساهمة عامة محدودة برأس مال مصرح به قدره 8 ملايين دولار أمريكي، كما حصلت على ترخيص مزاولة أعمال التأمين من هيئة السوق المالية، وفي عام 2018، قدمت شركة تمكين خدماتها للجمهور بشكل رسمي من خلال شبكة من الفروع والمكاتب والوكلاء من خلال 15 فرعًا ومكتبًا و13 وكيلاً حصريًا في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>1</sup>.

### 2.5.3 شركة البركة للتأمين الإسلامي

تأسست عام 2022 في مدينة رام الله بقيادة مجموعة من الشركات العاملة في مجال التأمين، برأس مال قدره 5,000,000 دولار، وُضعت الحجر الأساس لشركة تراعي تطلعات العملاء، وتسعى لتحقيق الاستدامة في تقديم خدماتها.

اتجهت الشركة نحو استخدام أحدث التكنولوجيا بمفهوم "التأمين التكنولوجي" وهي الأولى من نوعها في فلسطين كما ركزت على إدراج برامج تأمينية مستحدثة تلبي احتياجات فئات مختلفة من العملاء، منها التأمين الزراعي الذي يأتي استجابةً لطبيعة الاقتصاد الوطني<sup>2</sup>.

### 2.5.4 شركة الأراضي المقدسة للتأمين الإسلامي

تأسست سنة 2022 بمقتضى قانون الشركات الفلسطيني كشركة مساهمة عامة برأس مال قدره 15 مليون دولار أمريكي، لغايات العمل في مجال التأمين، بوسائل خالية من الربا ومن أي محظور شرعي وبما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

جاءت فكرة انشاء هذه الشركة من خلال رؤية المؤسسين للحاجة الى انشاء شركة تأمين متخصصة لسد حاجة السوق الفلسطيني في توفير منتجات تأمينية اسلامية تكافلية للقطاع الزراعي والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر إضافة الى توفير منتجات تأمينية جديدة في القطاعات التقليدية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>شركة تمكين للتأمين، <https://www.tamkeen-ins.ps/>، استفيد منه بتاريخ 15-10-2024.

<sup>2</sup> شركة البركة للتأمين، <https://www.baraka.ps/>، استفيد منه بتاريخ 15-10-2024.

<sup>3</sup> شركة الأراضي المقدسة للتأمين الإسلامي، <https://www.armt-ins.com/>، استفيد منه بتاريخ 15-10-2024.

## الفصل الثالث

### الإطار العملي

#### 3.1 مقدمة

يتناول الفصل الأخير الطرق والإجراءات التي اعتمدها الدراسة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وتحليل وصفي لأهم المؤشرات المالية للشركات قيد الدراسة، وشرح الخطوات العملية التي تم اتباعها في بناء أداة الدراسة ووصفها كما يتضمن شرح تصميم الدراسة ومتغيراتها، بالإضافة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات، يركز هذا الفصل على مناقشة النتائج وإبراز مساهمة الدراسة في إثراء الأدبيات القائمة. كما يُسلط الضوء على المساهمات الإدارية التي تهدف إلى دعم صانعي القرار، بالإضافة إلى ذلك، يتناول هذا الفصل قيود الدراسة ويقترح مسارات بحثية يمكن أن تعالج تلك القيود في الدراسات المستقبلية، وختامًا، يُقدّم الفصل خلاصة وينهي الدراسة.

في الجزء النظري، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع وتحليل الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة، وتفسيرها لتقديم توصيات تسهم في فهم الظاهرة المدروسة، استند هذا الجزء إلى مجموعة من المراجع العلمية والدراسات السابقة المرتبطة بعنوان البحث.

أما في الجزء التطبيقي، فقد تم إجراء دراسة تحليلية للتعرف على أثر الفائض التأميني ومدى تطبيق المعايير الشرعية عليه في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، مع التركيز على تحليل البيانات المالية واختبار الفرضيات لفهم تأثير هذه المتغيرات على الأداء المالي للشركات.

#### 3.2 منهج الدراسة

قامت الدراسة بإتباع المنهج التحليلي الاستنباطي لملاءمته لغرض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمدت الدراسة

على مصادر المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلها، و ثم تجميع البيانات من خلال تم جمعها من إصدارات الشركات الرسمية، التي تم تطويرها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

### 3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين الإسلامية العاملة في فلسطين، ونظرًا وذلك إما لعدم وجود شركات أخرى أو حداثة البيانات، فقد تم التركيز على شركتين فقط، وهما شركة التكافل وشركة التمكين. تم اختيار هاتين الشركتين بناءً على معايير محددة شملت حجم العمليات والنشاطات التي تقوم بها كل شركة، ومدة عملها في قطاع التأمين الإسلامي، بالإضافة إلى انتشارها الجغرافي وقدرتها على تقديم خدماتها في مختلف المناطق. وبذلك تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة وفقًا لأسس البحث العلمي.

### 3.4 أداة الدراسة

قامت الدراسة باستخدام البيانات المالية لشركتي التكافل والتمكين للتأمين وهي نسبة الأقساط المكتتبه إلى التعويضات المدفوعة. تحليل هذه النسبة سيوضح كفاءة الشركة في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة، ونسبة العوائد الاستثمارية إلى إجمالي الأصول الاستثمارية: لتقييم كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني، ونسبة الاحتياطيات التأمينية إلى إجمالي الأقساط: لدراسة مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة للفترة الزمنية الممتدة من 2019 الى 2023.

تحليل وصفي لأهم المؤشرات المالية للشركات قيد الدراسة

جدول 1

بيانات شركة التكافل (2019-2023)

الاحتياطيات التأمينية (مليون \$)	الأصول الاستثمارية (مليون \$)	العوائد الاستثمارية (ألف \$)	التعويضات المدفوعة (مليون \$)	الأقساط المكتتبة (مليون \$)	السنة
7.93	69.03	270	22.57	41.18	2019
9.12	72.15	450	28.34	45.22	2020
10.85	78.92	630	31.25	48.76	2021
12.64	85.37	780	36.72	53.45	2022
15.53	89.44	990	42.91	60.52	2023
11.72	75.92	635.38	32.52	50.22	المتوسط
4.35	8.94	0.003	9.54	8.44	الانحراف المعياري

يتبين من الجدول السابق أن:

- التوازن بين الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة

تشير البيانات إلى أن الأقساط المكتتبة تزيد عن التعويضات المدفوعة في جميع السنوات، وهو ما قد يبدو ظاهرًا كفائض تأميني. ومع ذلك، في ظل وجود عجز عام في الفائض التأميني، قد يشير هذا الفرق إلى أن الفائض الناتج عن العمليات التأمينية غير كافٍ لتغطية خسائر أو أوجه نقص أخرى لم يتم تناولها هنا، أو أنه يتم استخدامه لتعويض هذا العجز. على سبيل المثال، في عام 2023، بلغ الفرق بين الأقساط والتعويضات 17.61 مليون دولار (60.52 - 42.91)، لكن هذا المبلغ قد لا يكون كافيًا لتغطية جميع الالتزامات والمصروفات الأخرى التي أدت إلى العجز.

- العوائد الاستثمارية والأصول الاستثمارية

ازدادت العوائد الاستثمارية من 270 ألف دولار في 2019 إلى 990 ألف دولار في 2023، مما يدل على نمو في العوائد من الاستثمارات الشرعية. ومع ذلك، في سياق العجز، قد يشير هذا النمو إلى أن العوائد الاستثمارية، على الرغم من زيادتها، لا تزال غير كافية لتعويض أو المساهمة بشكل فعال في معالجة العجز القائم. وارتفاع الأصول الاستثمارية من 69.03 مليون دولار إلى 89.44 مليون دولار يعكس نمو حجم

الاستثمارات الشرعية. ولكن، إذا كانت العوائد الناتجة عن هذه الأصول ضعيفة نسبيًا (كما أشارت الدراسة سابقًا)، فإن هذا النمو في الحجم قد لا يترجم إلى مساهمة كبيرة في تغطية العجز.

#### - الاحتياطات التأمينية

ارتفعت الاحتياطات التأمينية من 7.93 مليون دولار في 2019 إلى 15.53 مليون دولار في 2023، مما يدل على محاولة الشركة لتعزيز قدرتها على تغطية المخاطر المستقبلية وحماية حقوق المؤمن لهم. في ظل وجود عجز، قد يشير هذا الارتفاع إلى ضرورة ملحة لزيادة الاحتياطات لتعويض أي نقص قائم أو لمواجهة التحديات المالية التي أدت إلى العجز.

#### - الاستقرار المالي

الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا للعوائد الاستثمارية (0.003) قد يشير إلى استقرار في الأداء الاستثماري. ومع ذلك، هذا الاستقرار في حد ذاته لا يضمن بالضرورة القدرة على توليد عوائد كافية لمعالجة العجز، خاصة إذا كان مستوى العوائد منخفضًا نسبيًا.

وعليه نستنتج أن:

- قد تُظهر البيانات التزام شركة التكافل بالمعايير الشرعية في جوانب معينة، ولكن في ظل وجود عجز في الفئات التأمينية، فإن التوازن بين الأقساط والتعويضات قد لا يكون كافيًا لتغطية جميع الالتزامات والمصروفات.

- يشير النمو المستمر في العوائد الاستثمارية والأصول إلى تطور إيجابي، ولكنه قد لا يكون كافيًا لمعالجة العجز إذا كانت نسبة العوائد منخفضة أو إذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر سلبيًا على الفئات.

- يُعتبر ارتفاع الاحتياطات التأمينية خطوة ضرورية في ظل وجود عجز، حيث يعكس محاولة الشركة لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المالية وتغطية الالتزامات المستقبلية، بدلاً من كونه مؤشرًا على فائض، قد يكون ضرورة لتعويض النقص.

## جدول 2

بيانات شركة تمكين (2019-2023)

الاحتياطيات التأمينية (مليون \$)	الأصول الاستثمارية (مليون \$)	العوائد الاستثمارية (ألف \$)	التعويضات المدفوعة (مليون \$)	الأقساط المكتتبة (مليون \$)	السنة
3.92	47.24	110	67.7	33.29	2019
5.64	52.37	150	71.23	35.47	2020
7.85	68.92	180	74.56	38.12	2021
9.72	82.59	220	78.34	41.88	2022
23.25	98.59	200	76.23	44.33	2023
93.19	31.19	20.41	11.16	11.31	المتوسط
13.82	83.13	0.0038	88.63	39.17	الانحراف المعياري

يتبين من الجدول السابق أن:

- التوازن بين الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة

تُظهر البيانات أن التعويضات المدفوعة تفوق الأقساط المكتتبة في عدة سنوات (مثل 2019، 2020، 2021، 2022)، مما يؤكد وجود عجز مباشر في الفائض التأميني خلال هذه الفترات. هذا العجز يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمراجعة سياسات التسعير وزيادة كفاءة إدارة المطالبات لضمان التوافق مع مبدأ التكافل وتصحيح هذا الخلل المالي.

على سبيل المثال، في عام 2019، بلغ العجز بين الأقساط والتعويضات 34.41 مليون دولار (33.29 - 67.7)، مما يوضح حجم الضغط على الموارد المالية للشركة.

- العوائد الاستثمارية والأصول الاستثمارية

ارتفعت العوائد الاستثمارية من 110 ألف دولار في 2019 إلى 200 ألف دولار في 2023، لكنها تبقى متواضعة جدًا مقارنة بحجم الأصول الاستثمارية المتزايد. هذا يشير إلى أن العوائد الاستثمارية لا تساهم بشكل فعال في تعويض العجز التأميني الناتج عن تجاوز التعويضات للأقساط. نمو الأصول الاستثمارية

من 47.24 مليون دولار إلى 98.59 مليون دولار يعكس نموًا في حجم الاستثمارات الشرعية، لكن مع انحراف معياري مرتفع (83.13 مليون دولار)، يشير إلى مخاطر وتقلبات كبيرة في قيمة هذه الأصول، مما قد يزيد من صعوبة الاعتماد عليها في تغطية العجز بشكل مستقر.

#### – الاحتياطات التأمينية

ارتفعت الاحتياطات التأمينية من 3.92 مليون دولار في 2019 إلى 23.25 مليون دولار في 2023، مع انحراف معياري مرتفع (13.82 مليون دولار). هذا قد يعكس محاولة الشركة لتعويض العجز المتراكم في السنوات السابقة من خلال زيادة الاحتياطات في عام 2023. ومع ذلك، فإن التباين الكبير في حجم الاحتياطات على مر السنوات يشير إلى عدم استقرار في القدرة على تكوين هذه الاحتياطات بشكل منتظم، مما قد يفاقم مشكلة العجز في السنوات التي تكون فيها الاحتياطات منخفضة.

#### – الاستقرار المالي

الانحراف المعياري المرتفع للأقساط المكتتبه (39.17 مليون دولار) والتعويضات المدفوعة (88.63 مليون دولار) يؤكد وجود تقلبات كبيرة وغير مستقرة في الأداء المالي الأساسي للشركة، وهو ما يساهم بشكل كبير في وجود العجز وعدم القدرة على تحقيق فائض مستدام. هذه التقلبات الكبيرة تُنذر بمخاطر مالية حقيقية تتطلب تعزيز آليات الرقابة الشرعية لضمان تحقيق التوازن المالي وتجنب تفاقم العجز.

وعليه نستنتج أن:

– تواجه شركة تمكين تحديات جوهرية تتمثل في وجود عجز تأميني في عدة سنوات، مما يشير إلى عدم استدامة العمليات التشغيلية الحالية، يتطلب هذا الوضع مراجعة جذرية لسياسات الاكتتاب وتحديد الأقساط لضمان تغطية التعويضات وتحقيق فائض.

- على الرغم من النمو في الأصول الاستثمارية، فإن العوائد المنخفضة نسبيًا وعدم استقرار قيمة هذه الأصول يقللان من قدرتها على المساهمة في تعويض العجز التأميني. هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة الاستثمارات وتقليل المخاطر المرتبطة بها.
- الارتفاع الكبير في الاحتياطيات في عام 2023 قد يكون محاولة لتعويض العجز المتراكم، ولكنه لا يعكس بالضرورة استقرارًا ماليًا على المدى الطويل نظرًا للتقلبات الكبيرة في حجم الاحتياطيات على مر السنوات. يجب وضع سياسات واضحة ومستدامة لتكوين الاحتياطيات بشكل منتظم.

### جدول 3

مقارنة الأداء (متوسطات)

المؤشر	التكافل	تمكين
الأقساط المكتتبه (مليون \$)	50.22	11.31
التعويضات المدفوعة (مليون \$)	32.52	11.16
العوائد الاستثمارية (ألف \$)	635.38	20.41
الأصول الاستثمارية (مليون \$)	75.92	31.19
الاحتياطيات التأمينية (مليون \$)	11.72	93.19
نسبة التعويضات/الأقساط (%)	65%	99%
نمو الأقساط (2019-2023) (%)	47%	33%

تبيين من الجدول السابق أن:

- الأقساط المكتتبه والتعويضات المدفوعة

(شركة التكافل): متوسط الأقساط (50.22 مليون دولار) أعلى من التعويضات (32.52 مليون دولار)، مما قد يشير ظاهريًا إلى فائض تأميني، ومع ذلك، في سياق وجود عجز عام لدى الشركة، يجب التحقق مما إذا كان هذا "الفائض" كافيًا لتغطية أوجه نقص أخرى أو لتعويض خسائر محتملة، نسبة التعويضات إلى الأقساط (65%) تبدو معقولة، ولكن يجب التأكد من أن سياسات التسعير كافية لتغطية جميع التكاليف والمساهمة في تحقيق فائض حقيقي.

(شركة تمكين): التعويضات المدفوعة (11.16 مليون دولار) قريبة جدًا من الأقساط المكتتبة (11.31 مليون دولار)، مع نسبة تعويضات/ أقساط مرتفعة جدًا (99%)، وهذا يعد مؤشرًا قويًا على احتمال وجود عجز تأميني أو على الأقل هامش ربح تأميني ضئيل جدًا لا يسمح بتكوين فوائض، هذا الوضع ينذر بـ:

- ضعف حاد في تسعير المنتجات التأمينية: الأقساط على الأرجح منخفضة جدًا ولا تتناسب مع حجم المخاطر المؤمن عليها، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد عند وقوع المطالبات.
- وجود عجز تأميني فعلي: الإيرادات من الأقساط بالكاد تغطي التعويضات، مما يستدعي استخدام الاحتياطات أو الاعتماد على مصادر أخرى لتغطية أي مصروفات تشغيلية أو خسائر إضافية، وهو ما يساهم في العجز العام.

#### – العوائد الاستثمارية والأصول الاستثمارية

(شركة التكافل): متوسط العوائد الاستثمارية (635.38 ألف دولار) أعلى بكثير من "تمكين"، مما يشير إلى قدرة أكبر على توليد دخل من الاستثمارات. قد تساهم هذه العوائد في تخفيف آثار أي عجز تأميني محتمل أو تعزيز الفائض العام.

(شركة تمكين): العوائد الاستثمارية منخفضة جدًا (20.41 ألف دولار) مقارنة بحجم الأصول (31.19 مليون دولار)، وهذا يعني أن الاستثمارات لا تساهم بشكل فعال في توليد دخل إضافي يمكن استخدامه لتعويض أي عجز تأميني محتمل. قد يعود ذلك إلى:

- ضعف في اختيار الاستثمارات الشرعية: التركيز على أدوات ذات عائد منخفض لا يولد تدفقات نقدية كافية.
- تأخير في تحقيق عوائد: حتى الاستثمارات طويلة الأجل يجب أن تبدأ في تحقيق عوائد معقولة بمرور الوقت، وإذا كانت العوائد منخفضة جدًا، فهذا يثير تساؤلات حول فعاليتها في المدى القصير والمتوسط.

## - الاحتياطات التأمينية

(شركة التكافل): متوسط الاحتياطات (11.72 مليون دولار) يشير إلى إدارة متحفظة للمخاطر، قد تكون هذه الاحتياطات ضرورية لمواجهة أي تقلبات أو خسائر غير متوقعة، خاصة في ظل احتمال وجود عجز عام.

(شركة تمكين): متوسط الاحتياطات مرتفع جدًا (93.19 مليون دولار)، لكن مع انحراف معياري كبير، وهذا قد يشير إلى محاولة الشركة تعويض عجز تأميني متراكم من خلال زيادات كبيرة في الاحتياطات في فترات معينة (كما حدث في 2023)، التقلبات الحادة في تكوين الاحتياطات قد تعكس عدم استقرار في الأداء المالي أو سياسة غير واضحة في تخصيص الموارد، مما قد يؤثر سلبًا على الفائض العام.

## - نمو الأقساط

تفوق نمو أقساط (التكافل) على (تمكين) قد يشير إلى قدرة أكبر على توليد إيرادات لتغطية الالتزامات وتحقيق فائض، النمو الأبطأ لتمكين، خاصة مع ارتفاع نسبة التعويضات إلى الأقساط، قد يكون نتيجة لمنافسة سعرية غير مستدامة تهدف إلى جذب العملاء على حساب الربحية والاستدامة المالية، مما يساهم في العجز.

وعليه نستنتج أن:

تواجه شركة تمكين وضعًا ماليًا أكثر صعوبة، حيث تشير نسبة التعويضات إلى الأقساط المرتفعة والعوائد الاستثمارية المنخفضة إلى احتمال وجود عجز تأميني أو على الأقل صعوبة كبيرة في تحقيق فائض مستدام، قد تكون الزيادة الكبيرة في الاحتياطات في فترة معينة محاولة لتعويض هذا العجز.

على الرغم من أن شركة التكافل تبدو في وضع أفضل من حيث متوسط الأقساط والعوائد الاستثمارية، إلا أنه يجب التحقق من كفاية هذا "الفائض" لتغطية جميع الالتزامات والمساهمة في تحقيق فائض عام مستدام في ظل الظروف الاقتصادية والتنافسية.

قد تكون المنافسة غير العادلة (مثل تخفيض الأقساط بشكل مبالغ فيه من قبل "تمكين") أحد العوامل التي تساهم في ضعف الأداء المالي واحتمالية وجود عجز لدى الشركة.

#### 3.4 ثبات الأداة

تم قياس ثبات الأداة بطريقتين كما يلي:

1. طريقة تجانس البيانات وهي مقاييس تقيس مدى ارتفاع أو انخفاض أي منحني توزيع تكراري بالنسبة للتوزيع الطبيعي؛ إذ أنها تستعمل لتحديد تطاول (تدبب) أو تقطح التوزيعات مقارنة مع التوزيع الطبيعي.<sup>1</sup>

يجب استخدام اختبارات أخرى مثل "اختبار شابيرو-ويلك" للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات، وهي (نسبة الأقساط المكتتبة، والتعويضات المدفوعة، والعوائد الاستثمارية، وإجمالي الأصول الاستثمارية، والاحتياطيات التأمينية، وإجمالي الأقساط. وقد جاءت النتائج كآتي:

#### جدول 4

المعالم الإحصائية للمتغيرات التي استخدمت لتجانس متغيرات الدراسة من بيانات شركات التأمين الإسلامية

المتغير	المتوسط	الانحراف	الالتواء	التقطح
الأقساط المكتتبة**	65.5	14.84	0.16	-2.41
التعويضات المدفوعة**	87.3	96.9	0.08	-2.91
العوائد الاستثمارية*	0.63	0.003	0.04	-2.68
إجمالي الأصول الاستثمارية**	22.7	95.8	1.08	-0.45
الاحتياطيات التأمينية**	09.11	82.4	0.00	-2.99
إجمالي الأقساط**	92.6	4196.7	-0.42	-3.000

مصدر الجدول: بيانات شركات التأمين الإسلامية (2019-2023) \*\* بالملايين

<sup>1</sup> الخليفة، خديجة والدهاش، ثريا (2020). الإحصاء التربوي، كلية التربية، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية .

يبين من خلال الجدول السابق أن قيم الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة لشركة التكافل محصورة ما بين (-3.00 و3.00)، وهو ما يدل على تجانس المجموعات. وتفسر الدراسة ذلك بأن هذا الحصر يشير إلى أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعكس دقة اختيار العينة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة، ويؤكد استقرار البيانات ومصداقية التحليل الإحصائي المستخدم والنتائج المستخلصة منه.

- الأقساط المكتتبه: المتوسط 65.5 مليون، مع انحراف معياري 14.84 مليون، على الرغم من أن المتوسط يشير إلى دخل ثابت نسبياً، إلا أن هذا الدخل قد لا يكون كافياً لتغطية متوسط التعويضات المرتفع (87.3 مليون)، مما يشير إلى وجود ضغط مستمر على الفائض التأميني، الاستقرار النسبي في الأقساط لا يضمن فائضاً إذا كانت التعويضات تتجاوزها بشكل منتظم.

- التعويضات المدفوعة: المتوسط 87.3 مليون، مع انحراف معياري 96.9 مليون، الانحراف المعياري الكبير يؤكد وجود تقلبات حادة في المطالبات المدفوعة، وهذا يشكل تهديداً كبيراً للفائض التأميني. حتى لو كانت الأقساط تغطي متوسط التعويضات على المدى الطويل، فإن السنوات التي ترتفع فيها المطالبات بشكل كبير قد تؤدي إلى استنزاف الفائض أو حتى حدوث عجز، مما يستدعي احتياطات أكبر بكثير.

- العوائد الاستثمارية: المتوسط 0.63 ألف (630 دولار)، مع انحراف معياري منخفض جداً (0.003) المتوسط المنخفض جداً للعوائد الاستثمارية يشير إلى أن هذا المصدر من الدخل الإضافي يكاد يكون مهملاً ولا يمكن الاعتماد عليه لتعزيز الفائض التأميني بشكل ملحوظ أو لتعويض أي عجز ناتج عن تجاوز التعويضات للأقساط. الاستقرار المنخفض لا يعني بالضرورة مساهمة ذات قيمة في مواجهة العجز.

- إجمالي الأصول الاستثمارية: المتوسط 22.7 مليون، مع انحراف معياري 95.8 مليون، الانحراف المعياري الكبير يشير إلى عدم استقرار كبير في قيمة الأصول الاستثمارية، مما يزيد من المخاطر ويقلل من القدرة على تحقيق عوائد استثمارية مستقرة وموثوقة للمساهمة في الفائض التأميني. التقلبات

الكبيرة قد تؤدي إلى تآكل قيمة الأصول في بعض الفترات، مما يزيد من الضغط على الوضع المالي العام.

- الاحتياطيات التأمينية: المتوسط 09.11 مليون (9.11 مليون دولار)، مع انحراف معياري 82.4 مليون، الانحراف المعياري الكبير في الاحتياطيات يدل على عدم استقرار في قدرة الشركة على تكوين والحفاظ على احتياطيات كافية لمواجهة التقلبات الكبيرة في التعويضات، المتوسط قد يبدو مقبولاً ظاهرياً، لكن التقلبات الكبيرة تعني أن هناك فترات قد تكون فيها الاحتياطيات غير كافية لتغطية المطالبات الطارئة، مما يزيد من احتمالية حدوث عجز في الفائض التأميني.

بناءً على ذلك، وفي سياق وجود عجز في الفائض التأميني، يمكن استنتاج أن:

- المتوسط المرتفع للتعويضات مقارنة بالأقساط يشير إلى ضغط مستمر على الفائض، وأن الأقساط الحالية قد لا تكون كافية لتغطية الالتزامات بشكل مستدام.
- التقلبات الكبيرة في التعويضات المدفوعة تتطلب احتياطيات كبيرة وغير مستقرة، مما يزيد من مخاطر حدوث عجز.
- العوائد الاستثمارية المنخفضة جداً لا تقدم مساهمة ذات مغزى في تعزيز الفائض أو تعويض أي عجز.
- التقلبات الكبيرة في الأصول الاستثمارية تقلل من الاعتماد عليها كمصدر مستقر للدخل لتعزيز الفائض.
- عدم استقرار الاحتياطيات يجعل الشركة عرضة لمواجهة صعوبات في تغطية المطالبات الكبيرة في فترات معينة، مما يزيد من احتمالية تفاقم العجز.

## جدول 5

المعالم الإحصائية للمتغيرات التي استخدمت لتجانس متغيرات الدراسة من بيانات شركة التمكين

المتغير	المتوسط	الانحراف	الالتواء	التفرطح
الأقساط المكتتبة**	11.31	39.17	-0.91	-0.61
التعويضات المدفوعة**	11.16	88.63	-0.81	-0.19
العوائد الاستثمارية*	20.41	0.0038	0.67	-2.88
إجمالي الأصول الاستثمارية**	31.47	83.13	-1.75	2.52
الاحتياطيات التأمينية**	93.19	13.82	-0.64	-2.09
إجمالي الأقساط**	9136.872	76358.41	-0.58	-1.99

مصدر الجدول: بيانات شركة التمكين (2019-2023) \*\* بالملايين

يشير وقوع قيم الالتواء والتفرطح ضمن النطاق المقبول إلى تجانس البيانات، وهو ما يعزز من صحة التحليل الإحصائي، ومع ذلك، فإن هذا التجانس لا ينفى إمكانية وجود عجز في الفائض التأميني، بل يعني أن التحليل الإحصائي المستخدم موثوق به في تقييم العوامل التي قد تساهم في هذا العجز.

- الأقساط المكتتبة: المتوسط 11.31 مليون، مع انحراف معياري 39.17 مليون، الانحراف المعياري الكبير يشير إلى تقلبات حادة في الأقساط المكتتبة، مما يخلق حالة من عدم اليقين في تدفق الإيرادات الأساسي للشركة، هذا التقلب قد يجعل من الصعب التخطيط المالي الدقيق وتغطية الالتزامات بشكل مستقر، مما يزيد من احتمالية حدوث عجز في الفائض التأميني في الفترات التي تتخفف فيها الأقساط.
- التعويضات المدفوعة: المتوسط 11.16 مليون، مع انحراف معياري 88.63 مليون، الانحراف المعياري الكبير جدًا يؤكد وجود تقلبات هائلة في المطالبات المدفوعة، على الرغم من أن المتوسط قريب من متوسط الأقساط، فإن هذه التقلبات الكبيرة تعني أن هناك سنوات قد تتجاوز فيها التعويضات الأقساط بكثير، مما يستتفز الفائض التأميني ويستدعي احتياطات ضخمة لمواجهة هذه الطوارئ.
- العوائد الاستثمارية: المتوسط 20.41 ألف (20,410 دولار)، مع انحراف معياري 0.0038 على الرغم من أن الانحراف المعياري المنخفض يشير إلى استقرار العوائد الاستثمارية، إلا أن المتوسط المنخفض

جدًا لهذه العوائد يعني أنها لا تقدم مساهمة ذات قيمة في تعزيز الفائض التأميني أو تعويض أي عجز ناتج عن العمليات التأمينية الأساسية، حتى مع الاستقرار، فإن المبلغ ضئيل جدًا.

- إجمالي الأصول الاستثمارية: المتوسط 31.47 مليون، مع انحراف معياري 83.13 مليون، الانحراف المعياري الكبير يدل على تقلبات كبيرة في قيمة الأصول الاستثمارية، مما يزيد من المخاطر ويقلل من القدرة على الاعتماد على هذه الأصول كمصدر مستقر للدخل لتعزيز الفائض التأميني. الانخفاض المفاجئ في قيمة الأصول قد يؤثر سلبيًا على الوضع المالي العام للشركة.
- الاحتياطيات التأمينية: المتوسط 93.19 مليون، مع انحراف معياري 13.82 مليون، على الرغم من أن الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا يشير إلى استقرار الاحتياطيات، إلا أن المتوسط المرتفع جدًا للاحتياطيات قد يكون مؤشرًا على محاولة الشركة تعويض عجز متراكم في الفائض التأميني من السنوات السابقة أو توقعات بحدوث مطالبات كبيرة في المستقبل، قد يشير هذا إلى أن العمليات التأمينية الأساسية (الأقساط والتعويضات) لا تحقق فائضًا كافيًا، مما يستدعي بناء احتياطيات ضخمة.

بناءً على ذلك، وفي سياق وجود عجز في الفائض التأميني، يمكن استنتاج أن:

- التقلبات الكبيرة في كل من الأقساط والتعويضات تخلق بيئة غير مستقرة للفائض التأميني.
- العوائد الاستثمارية المنخفضة لا تساهم بشكل فعال في تعزيز الفائض أو تعويض العجز.
- التقلبات الكبيرة في الأصول الاستثمارية تزيد من المخاطر المالية.
- المتوسط المرتفع للاحتياطيات، على الرغم من استقراره، قد يكون علامة على محاولة الشركة تعويض عجز أو توقعات بحدوث خسائر كبيرة.

## جدول 6

المعالم الإحصائية للمتغيرات التي استخدمت لتجانس متغيرات الدراسة من بيانات الشركات عينة الدراسة شركة التكافل

المتغير	المتوسط	الانحراف	الالتواء	التفرطح
الأقساط المكتتبة**	38.40	72.11	0.74	-0.92
التعويضات المدفوعة**	99.24	82.11	0.42	-0.32
العوائد الاستثمارية*	60.52	00.035	0.11	-1.96
إجمالي الأصول الاستثمارية**	26.61	31.18	0.58-	0.84
الاحتياطيات التأمينية**	78.15	85.75	0.39	-1.79
إجمالي الأقساط**	91.76	01.31	0.43	0.64-

مصدر الجدول: بيانات شركة التكافل (2019-2023) \*\* بالملايين

يشير وقوع قيم الالتواء والتفرطح ضمن النطاق المقبول إلى تجانس البيانات، وهو ما يعزز من صحة التحليل الإحصائي. ومع ذلك، فإن هذا التجانس لا يعني إمكانية وجود عجز في الفائض التأميني، بل يعني أن التحليل الإحصائي المستخدم موثوق به في تقييم العوامل التي قد تساهم في هذا العجز عبر الشركات.

- الأقساط المكتتبة: المتوسط 38.40 مليون، مع انحراف معياري 72.11 مليون، الانحراف المعياري الكبير يشير إلى تباين كبير في حجم الأقساط المكتتبة بين الشركات، مما يعكس اختلافات في حجم الأعمال أو استراتيجيات التسعير. إذا كان المتوسط منخفضاً نسبياً مقارنة بمتوسط التعويضات، فقد يشير ذلك إلى ضغط على الفائض التأميني بشكل عام، التقلبات الكبيرة بين الشركات تزيد من صعوبة تحقيق استقرار في الفائض على مستوى القطاع.

- التعويضات المدفوعة: المتوسط 99.24 مليون، مع انحراف معياري 82.11 مليون، الانحراف المعياري الكبير يؤكد وجود تباين كبير في حجم المطالبات المدفوعة بين الشركات، مما يعكس اختلافات في حجم المخاطر المؤمن عليها أو كفاءة إدارة المطالبات، الأهم من ذلك، أن المتوسط المرتفع للتعويضات المدفوعة مقارنة بمتوسط الأقساط المكتتبة (38.40 مليون) يشير بوضوح إلى وجود عجز إجمالي في الفائض التأميني عبر الشركات، هذا يعني أن الشركات مجتمعة تنفق على التعويضات أكثر مما تجنيه من الأقساط.

- العوائد الاستثمارية: المتوسط 60.52 ألف (60,520 دولار)، مع انحراف معياري 00.035 على الرغم من أن الانحراف المعياري المنخفض يشير إلى استقرار العوائد الاستثمارية بشكل عام، إلا أن المتوسط المنخفض جدًا لهذه العوائد يعني أنها لا تقدم مساهمة ذات قيمة في تعويض العجز التأميني الكبير الناتج عن العمليات التأمينية الأساسية، حتى مع الاستقرار، فإن المبلغ ضئيل جدًا مقارنة بحجم العجز.
- إجمالي الأصول الاستثمارية: المتوسط 26.61 مليون، مع انحراف معياري 31.18 مليون، الانحراف المعياري الكبير يدل على تباين كبير في حجم الأصول الاستثمارية بين الشركات، مما يعكس اختلافات في استراتيجيات الاستثمار وقدرتها على توليد الدخل. إذا كانت العوائد الناتجة عن هذه الأصول منخفضة (كما يشير المتوسط)، فإنها لن تكون قادرة على تعويض العجز التأميني. الاحتياطيات التأمينية: المتوسط 78.15 مليون، مع انحراف معياري 85.75 مليون، الانحراف المعياري الكبير يشير إلى تباين كبير في حجم الاحتياطيات بين الشركات، مما يعكس اختلافات في السياسات الاحترازية أو القدرة على تكوين الاحتياطيات، في ظل وجود عجز إجمالي في الفائض التأميني، قد يكون المتوسط الحالي للاحتياطيات غير كافٍ لتغطية الخسائر المتراكمة أو المستقبلية الناتجة عن تجاوز التعويضات للأقساط. التقلبات الكبيرة بين الشركات تزيد من المخاطر على استقرار القطاع ككل.

بناءً على ذلك، وفي سياق وجود عجز في الفائض التأميني، يمكن استنتاج أن:

- المتوسط المرتفع للتعويضات مقارنة بمتوسط الأقساط يشير بوضوح إلى وجود عجز إجمالي في الفائض التأميني عبر الشركات.
- العوائد الاستثمارية المنخفضة لا تقدم مساهمة ذات مغزى في تعويض هذا العجز الكبير.
- التقلبات الكبيرة في الأقساط والتعويضات والأصول والاحتياطيات بين الشركات تزيد من حالة عدم الاستقرار وتفاقم المخاطر المرتبطة بالعجز.
- قد يكون المتوسط الحالي للاحتياطيات غير كافٍ لتغطية العجز المتراكم أو المحتمل في المستقبل.

## 2. طريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

لاستخراج معامل الثبات للأداة، يجب استخدام طرق الأخرى لقياس ثبات الأداة مثل "طريقة التجزئة النصفية" لتعزيز موثوقية النتائج، فكانت نتائجها كما يلي:

### جدول 7

معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ-ألفا Cronbach's Alpha

الرقم	المحور	المتغيرات	معامل الثبات
1	كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المدفوعة	نسبة الأقساط المكتتبة إلى التعويضات المدفوعة	0.958
2	كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني	نسبة العوائد الاستثمارية إلى إجمالي الأصول الاستثمارية	0.758
3	مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة	نسبة الاحتياطيات التأمينية إلى إجمالي الأقساط	0.803

يتضح من الجدول السابق أن:

- معامل الثبات للمحور الأول (كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المدفوعة): 0.958. على الرغم من أن هذا المعامل يشير إلى اتساق داخلي عالٍ في قياس قدرة الشركات على تغطية التعويضات من الأقساط، إلا أنه في ظل وجود عجز في الفائض التأميني، قد يعني هذا الاتساق أن الشركات تعتمد بشكل كبير جدًا على الأقساط لتغطية التعويضات لدرجة أنه لا يتبقى فائض كافٍ لتغطية المصروفات الأخرى أو بناء احتياطيات قوية. قد يشير ارتفاع معامل الثبات هنا إلى تركيز ضيق على هذا الجانب دون مراعاة جوانب أخرى تؤثر على الفائض.
- معامل الثبات للمحور الثاني (كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني): 0.758.

يشير هذا المعامل إلى اتساق داخلي مقبول في قياس كفاءة إدارة الاستثمارات. ومع ذلك، في سياق العجز، قد يعني انخفاض هذا المعامل نسبيًا مقارنة بالمحور الأول أن العوائد الاستثمارية ليست قوية بما يكفي

للمساهمة بشكل فعال في تعويض العجز أو تعزيز الفائض التأميني بشكل ملحوظ. قد يكون هناك اتساق في ضعف العوائد أو عدم كفايتها.

- معامل الثبات للمحور الثالث (مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة): 0.803.

يشير هذا المعامل إلى اتساق داخلي جيد في قياس قدرة الشركات على تحمل المخاطر من خلال الاحتياطيات. ولكن في ظل وجود عجز في الفائض التأميني، قد يعني هذا الاتساق أن الشركات تحاول الاعتماد بشكل كبير على الاحتياطيات القائمة لتغطية أي نقص ناتج عن العمليات التأمينية الأساسية غير المربحة، قد يكون هناك اتساق في استنزاف الاحتياطيات أو عدم كفايتها لمواجهة المخاطر المستقبلية بالإضافة إلى العجز الحالي.

ولذلك، على الرغم من أن أدوات الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية في قياس المفاهيم المستهدفة، فإنه في سياق وجود عجز في الفائض التأميني، يجب تفسير هذه النتائج بحذر، قد يشير الاتساق العالي في تغطية التعويضات من الأقساط إلى عدم وجود هامش ربح كافٍ، وقد يشير الاتساق المقبول في إدارة الاستثمارات إلى اتساق في ضعف العوائد، وقد يشير الاتساق الجيد في تحمل المخاطر إلى اتساق في الاعتماد على الاحتياطيات لسد العجز.

بالتالي، فإن الموثوقية العالية للأدوات تعني أننا نقيس بدقة المشكلة القائمة (احتمالية العجز أو العوامل المساهمة فيه) بدلاً من الإشارة إلى وضع مالي سليم. يجب أن تركز التوصيات المستخلصة من الدراسة على معالجة الأسباب الجذرية للعجز بدلاً من الاكتفاء بالثقة في دقة القياس.

## 2.6 إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد عينة الدراسة من الشركات.
2. تحديد بيانات الدراسة (البيانات المالية للشركات) بصورتها النهائية.
3. قامت الدراسة باستخراج البيانات المالية المطلوبة من شركتي التكافل والتمكين للتأمين.
4. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .SPSS

## 2.7 المعالجة الإحصائية

وبعد جمع البيانات، وترميزها، ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS فقد استخدمت الدراسة الطرق الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك لبيان الوزن النوعي للبيانات المالية الصادرة عن الشركات محل الدراسة.
2. معامل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis)، وذلك من أجل استكشاف أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
3. مصفوفة بيرسون Pearson Correlation Matrix، وذلك من أجل بيان العلاقات بين المتغيرات.
4. معادلة كرونباخ ألفا، واختبار التجانس لقياس ثبات الاختبار.
5. اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov من أجل عرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على جميع متغيرات الدراسة مع ذكر قيم الاختبار ومستوى الدلالة.

بالنظر في موضوع الدراسة وهو التركيز على وجود الفائض التأمين من عدم أظهرت البيانات بالنسبة لقائمة

المركز المالي كما في 31 كانون الأول من كل عام للأعوام (2019-2023) كما في الجداول التالية:

## جدول 8

شركة التكافل للتأمين/ قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول من كل عام (بالدولار الأمريكي)

السنة	عجز صندوق مشترك التكافل	قرض حسن من المساهمين
2019	-1,209,072	1,209,072
2020	-2,108,146	2,108,146
2021	-3,486,640	3,486,640
2022	-1,905,354	1,905,354
2023	-2,840,486	2,118,121
الكلي	-11,549,698	10,827,331

المصدر: البيانات المالية لشركة التكافل للتأمين

يتبين من الجدول السابق أن عجز صندوق مشترك التكافل بلغت (-11,549,698) وكانت أعلاها في سنة 2021 وأدناها في سنة 2019، وأن قرض حسن من المساهمين بلغت (10,827,331) وكان أعلاها في سنة 2022 وأدناها في سنة 2023 وان الفرق بينهما بلغ (722,367).

## جدول 9

شركة تمكين للتأمين/ قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول من كل عام (بالدولار الأمريكي)

السنة	عجز صندوق حاملي الوثائق	قرض حسن من المساهمين
2019	-3,527,153	3,527,153
2020	-7,702,709	7,702,709
2021	-9,441,079	9,441,079
2022	-9,663,763	9,663,763
2023	-10,357,525	10,357,525
الكلي	-31,692,229	31,692,229

المصدر: البيانات المالية لشركة التمكين للتأمين

يتبين من الجدول السابق أن عجز صندوق حاملي الوثائق بلغت (-31,692,229) وكانت أعلاها في سنة 2023 وأدناها في سنة 2019، وأن قرض حسن من المساهمين بلغت (31,692,229) وكان أعلاها في سنة 2023 وأدناها في سنة 2019 وان الفرق بينهما بلغ (0).

وهذا الأمر يظهر بوضوح وجود عجز في ميزان الفائض التأميني في الشركات محل الدراسة، وأن مضمون الفائض غائب عنها طوال فترة الدراسة، وهو ما يشير بوضوح إلى وجود أزمة مستمرة متفاقمة عبر سنوات الدراسة، وهو ما يدفعنا للبحث والتدقيق في الفائض التأمين عبر نتائج الدراسة.

## 2.8 نتائج الدراسة

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة:

- نتائج سؤال الدراسة الرئيسي، "ما مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج الوصف الإحصائي لبيانات الدراسة وتحليل فرضياتها يجب حساب (المتوسط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى، الحد الأعلى) لجميع متغيرات الدراسة على مستوى جميع الشركات معاً للحصول على صورة شاملة عن البيانات.

### جدول 10

الوصف الإحصائي للمتغيرات التي استخدمت للتعرف على مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني، لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية

الانحراف المعياري	المتوسط	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتغير	المحور
72.11	38.40	88.60	33.29	الأقساط المكتتبة**	كفاءة الشركات في تغطية
82.11	99.24	24.42	67.70	التعويضات المدفوعة**	التعويضات من الأقساط المكتتبة
00.03	60.52	00.99	00.11	العوائد الاستثمارية*	كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على
31.18	26.61	30.89	47.24	إجمالي الأصول الاستثمارية**	تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني
85.75	78.15	23.25	99.79	الاحتياطيات التأمينية**	مدى قدرة الشركات على تحمل
01.31	91.76	72.12	02.30	إجمالي الأقساط**	المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة.
2.19548	8.0300	11.40	5.10	الفائض التأميني**	

مصدر الجدول: بيانات شركات التأمين الإسلامية (2019-2023) \*\* بالملايين

يبين الجدول السابق الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المتمثلة في:

- كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة، والتي تم قياسها من خلال نسبة الأقساط المكتتبه إلى التعويضات المدفوعة، حيث بلغت أقل قيمة 33.29 وأعلى قيمة 88.60 بمتوسط حسابي 38.40 وانحراف معياري 72.11، مما يعكس تبايناً في قدرة الشركات على تغطية التعويضات.
- كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق العوائد، والتي تم قياسها من خلال نسبة العوائد الاستثمارية إلى إجمالي الأصول الاستثمارية، حيث سجلت أقل قيمة 0.11 وأعلى قيمة 0.99 بمتوسط حسابي 60.52 وانحراف معياري 0.03، مما يشير إلى استقرار نسبي في الأداء الاستثماري.
- مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة، والتي تم قياسها بنسبة الاحتياطيات التأمينية إلى إجمالي الأقساط، حيث حققت أقل قيمة 23.25 وأعلى قيمة 99.79 بمتوسط حسابي 78.15 وانحراف معياري 85.75، مما يدل على وجود تباين كبير في قدرة الشركات على الاستعداد للمخاطر.
- بلغ متوسط الفائض التأميني 8.0300 مما يدل على أن الشركات الإسلامية الفلسطينية التي تم تحليلها تحقق، في المتوسط، فائضاً تأمينياً يقارب هذه القيمة. هذا يشير إلى أن هذه الشركات لديها قدرة معقولة على تحقيق فائض تأميني، وهو أمر مهم لضمان استمرارية العمليات وتغطية المطالبات المستقبلية وفقاً للمعايير الشرعي، ولكن أظهرت البيانات وجود عجز في هذا الأمر رغم وجود جهود لتحقيق الفائض التأميني.
- أما الانحراف المعياري البالغ 2.19548، فيدل على أن هناك تبايناً في أداء هذه الشركات فيما يتعلق بتحقيق الفائض التأميني. هذا التباين يشير إلى أن بعض الشركات قد تكون أكثر كفاءة في تحقيق فائض تأميني أعلى من المتوسط، بينما قد تواجه شركات أخرى صعوبات في تحقيق ذلك وهو ما انعكس على وجود عجز في الفائض التأميني.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج أن شركتي التكافل وتمكين لديها مستوى من العجز التأميني، مع وجود اختلافات في الأداء بينهما. قد يعود ذلك إلى اختلافات في كفاءة إدارة الأقساط والتعويضات، أو في استراتيجيات الاستثمار، أو في قدرة تحمل المخاطر -انظر جدول (11) ملحق (ب)-.

أظهرت بيانات الجدول (11) زيادة في كل من الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة، إلى جانب تحقيق نمو في العوائد الاستثمارية والأصول. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النمو الإيجابي في العوائد والأصول، فإن ارتفاع التعويضات المدفوعة يشير بوضوح إلى وجود عجز في الفائض التأميني، فبينما تعكس زيادة التعويضات التزام الشركة بتلبية مطالبات العملاء شرعاً، فإنها في الوقت نفسه تستنزف الفائض التأميني، مما يؤكد وجود عجز رغم الأداء الاستثماري الجيد ونمو الأصول. وبالتالي، فإن تحقيق عوائد استثمارية ونمو الأصول بطرق شرعية يسعى لتحقيق أرباح مستدامة للمشاركين، لكنه لم يكن كافياً لتغطية حجم التعويضات المدفوعة، مما أدى إلى تسجيل عجز في الفائض التأميني. هذا الأداء يعكس تحدياً يواجهه الشركة في تحقيق التوازن بين تلبية المطالبات والمنافسة مع الحفاظ على فائض تأميني في ظل هذه الظروف، مؤكداً على وجود عجز رغم النمو في الجوانب الأخرى -انظر جدول (12) ملحق (ب)-.

يوضح الجدول (12) أن الشركة حققت نمواً ملحوظاً ومستداماً في إيراداتها، مما يعكس كفاءتها في جذب العملاء والالتزام بتقديم خدمات تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن ارتفاع التعويضات المدفوعة يؤكد التزامها بالوفاء بوعودها تجاه المؤمن لهم بشكل عادل ومنصف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النمو في العوائد الاستثمارية يشير إلى إدارة استثمارية حكيمة ومتوافقة مع الضوابط الشرعية، مما يساهم في تعزيز المركز المالي للشركة ونمو أصولها. وبالتالي، فإن هذه النتائج الإيجابية تعكس التزام الشركة الشامل بالمعايير الشرعية في جميع عملياتها.

ويلحظ هنا، أن شركة تمكين للتأمين تطبق المعايير الشرعية للفائض التأميني، فالنمو المستمر في المؤشرات المالية الرئيسية يشير إلى كفاءة الشركة وقدرتها على المنافسة الشرعية.

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov من اجل عرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على جميع متغيرات الدراسة مع ذكر قيم الاختبار ومستوى الدلالة، والجدول (13) ملحق (ب) يوضح ذلك:

يوضح الجدول (13) قيمة مستوى الدلالة لمتغيرات الدراسة أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات فيه تتبع التوزيع الطبيعي.

وبالنسبة لعلاقة الفترة (2019-2023) ونسبة الأقساط المكتتبة، التعويضات المدفوعة، ونسبة العوائد الاستثمارية إلى إجمالي الأصول الاستثمارية ونسبة الاحتياطيات التأمينية إلى إجمالي الأقساط فقد جاءت نتائجها كما يبينها الجدول (14) ملحق (ب):

وفقاً للجدول (14)، هناك علاقة إحصائية ذات دلالة بين السنة والتعويضات المدفوعة، مما يشير إلى تحسن وتطور مستمر في سياسات التعويضات في شركات التأمين الفلسطينية، يتمثل هذا التحسن في زيادة التعويضات المدفوعة مع مرور الوقت، الأمر الذي يعكس التزام الشركات بتطبيق المعايير الشرعية في التعامل مع المؤمن لهم. مع ذلك تمثل هذه الزيادة ضغطاً على الفائض التأميني وقد تؤدي إلى عجزه إذا لم يقابلها زيادة مماثلة في الإيرادات أو كفاءة في إدارة المصاريف الأخرى، وهذا ما لاحظناه على الشركات قيد الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة الإيجابية بين الاحتياطيات التأمينية والأقساط تدل على التزام الشركات بتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وهو مطلب أساسي في الشريعة الإسلامية، هذه النتائج تؤكد أن الشركات تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والالتزام بالمعايير الشرعية.

وبينت الدراسة أن شركات التأمين تعمل بشكل أفضل مع مرور الوقت، وذلك بفضل التزامها بالقوانين الشرعية وزيادة قدرتها المالية على التعويض.

وبالنسبة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (الأقساط التأمينية، وعوائد الاستثمارات، والتعويضات التأمينية) والمتغير التابع (الفائض التأميني)، تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression Analyses، ونتائج الجدول (15) ملحق (ب) توضح ذلك:

يتبين من الجدول 15 وجود أثر غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 لأثر المتغيرات المستقلة (الأقساط التأمينية، وعوائد الاستثمارات، والتعويضات التأمينية) والمتغير التابع (الفائض التأميني)

حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.279، وبلغت قيمة ر (معامل الارتباط) (0.712) والتأثير الصافي 50.7 % والتي تدل عليه قيمة مربع ر والبالغة 0.507، وقيمة ف المحسوبة 1.713. أما بالنسبة للأبعاد فتيين أن هناك تأثير موجب غير دال إحصائياً لمتغير الأقساط التأمينية، وتأثير سالب غير دال إحصائياً لمتغير عوائد الاستثمارات مع استثناء بعد التعويضات التأمينية من النموذج. بمعنى كلما زادت الأقساط التأمينية زاد الفائض التأميني وكلما زادت عوائد الاستثمارات قل الفائض التأميني ونقص.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المتغيرات المستقلة (الأقساط التأمينية، وعوائد الاستثمارات، والتعويضات التأمينية) لا تؤثر بشكل دال إحصائياً على المتغير التابع (الفائض التأميني) عند مستوى دلالة 0.05. وهذا يعني أن التغيرات في الأقساط التأمينية، وعوائد الاستثمارات، والتعويضات التأمينية لا تفسر بشكل كبير التغيرات في الفائض التأميني في الشركات التي تم تحليلها.

على الرغم من وجود تأثير إيجابي غير دال إحصائياً للأقساط التأمينية وتأثير سلبي غير دال إحصائياً لعوائد الاستثمارات، إلا أن هذه التأثيرات ليست ذات دلالة إحصائية. وهذا قد يشير إلى أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج قد تكون أكثر تأثيراً على الفائض التأميني، أو أن العلاقة بين هذه المتغيرات والفائض التأميني ليست خطية أو مباشرة كما تم افتراضها في النموذج.

بشكل عام، هذه النتائج تعكس أن النموذج الحالي لا يقدم تفسيرًا قويًا للتغيرات في الفائض التأميني، مما يدعو إلى إعادة النظر في المتغيرات المدرجة أو إضافة متغيرات أخرى قد تكون أكثر تأثيرًا.

### 2.8.1 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1. نتائج الفرضية الأولى: "يوجد تأثير للأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة"

للتحقق من صحة الفرضية، يجب استخدام اختبارات إحصائية أخرى مثل "اختبار ANOVA" و "اختبار T-test" لمقارنة المتوسطات بين المجموعات واختبار الفروق بين الشركات، والجدول (16) ملحق (ب) توضح ذلك:

أظهر الجدول (16) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عالية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين حجم الأقساط المكتسبة والتعويضات المدفوعة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.919)، مما يشير إلى علاقة قوية جدًا بين المتغيرين.

هذا يعني أنه كلما زادت الأقساط المكتسبة بنسبة 1%، فإن التعويضات المدفوعة تزيد بنسبة (0.919%) على الرغم من هذه العلاقة القوية التي قد توحي بقدرة الشركات على تتبع التعويضات مع نمو الأقساط، إلا أن هذه النسبة العالية تحديداً (0.919) قد تشير إلى أن الزيادة في التعويضات تقترب بشكل كبير من الزيادة في الأقساط المكتسبة، مما يترك هامشاً ضئيلاً جداً أو حتى لا يترك هامشاً لتحقيق فائض تأميني.

بعبارة أخرى، إذا كانت الزيادة في التعويضات قريبة جداً من الزيادة في الأقساط، فإن ذلك قد لا ينتج عنه فائض مالي كافٍ لتغطية المخاطر المستقبلية أو للاستثمار وفقاً للمعايير الشرعية. بل على العكس، قد يشير هذا التقارب الشديد إلى صعوبة في تحقيق فائض، وربما وجود ضغط يؤدي إلى عجز تأميني، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المصاريف التشغيلية الأخرى للشركة.

لذلك، على الرغم من وجود علاقة قوية بين الأقساط والتعويضات، فإن النسبة العالية لمعامل الارتباط قد تعكس تحديًا في تحقيق فائض تأميني، وربما تشير إلى وجود عجز يتطلب دراسة أعمق لأسباب ارتفاع التعويضات مقارنة بالأقساط والمصاريف الأخرى.

ومن أجل قياس كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة) تم استخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) والجدول (17) ملحق (ب) يوضح ذلك:

تشير نتائج الجدول (17) لمدى صلاحية النموذج لاستخدام نموذج الانحدار الخطي، حيث يلاحظ بأن هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة)، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (91.9%) من التعويضات المدفوعة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية من خلال الأقساط المكتسبة، أي أن الأقساط المكتسبة لها دور مهم وأساس في تحديد مستوى التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين الفلسطينية، وهذا يقلل من فرص وجود الفائض التأميني.

أما النسبة الباقية والبالغة (8.1%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضًا أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دورا أساسيا و غير أساسي في تفسير التعويضات المدفوعة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية ، وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) قد بلغ (0.845) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية ، ويعني ذلك اننا نستطيع الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ بمستوى التعويضات المدفوعة عند مستوى دلالة (0.01) وهذا ما تؤكدته القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.921)، وهذا يدعم هذه النتيجة النتائج التي تم التوصل إليها في

الجدول (3) التي أشارت بأن العلاقة بين كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير الأقساط المكتتبة على التعويضات المدفوعة) كانت طردية موجبة بمعنى كلما زادت درجة الأقساط المكتتبة تزداد معه درجة التعويضات المدفوعة وترتفع. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (43.590) وهي دالة عند مستوى  $(\leq 0.05)$ ، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2.228).

وتفسير الدراسة لهذه النتيجة قد يكون أن الأقساط المكتتبة لها تأثير كبير في تحديد مستوى التعويضات المدفوعة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، فنتائج تحليل الانحدار تشير إلى أن الأقساط المكتتبة تفسر بنسبة 91.9% من التعويضات المدفوعة، مما يوضح أهمية الأقساط في تغطية هذه التعويضات، النسبة المتبقية (8.1%) قد تعود إلى متغيرات أخرى غير مذكورة في النموذج، مما يشير إلى أن هناك عوامل إضافية قد تؤثر على مستوى التعويضات المدفوعة، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) البالغ 0.845 يؤكد أن النموذج يفسر التأثير بشكل دقيق، ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بمستوى التعويضات المدفوعة.

- اما بالنسبة للشركتين كلاً على حدة، فقد جاءت نتائجها كما يبينها الجدول (18) ملحق (ب):  
تشير نتائج الجدول (18) وجود تأثير قوي ذو دلالة إحصائية بين الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة في شركة التكافل الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.978، مما يشير إلى علاقة قوية جداً بين هذين المتغيرين، كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) البالغ 0.947 يوضح أن الأقساط المكتتبة تفسر حوالي 94.7% من التغيرات في التعويضات المدفوعة، مما يعكس تأثيراً كبيراً للأقساط المكتتبة في تحديد مستوى التعويضات المدفوعة، تدعم هذه النتيجة فعالية استخدام الأقساط المكتتبة كعامل رئيسي في تفسير مستوى التعويضات المدفوعة في الشركة.

أي أنه هذه النتائج تؤكد على الدور الحاسم الذي تلعبه الأقساط المكتتبه في تحديد حجم التعويضات التي تدفعها الشركة، أي أن التعويضات المدفوعة المرتفعة، مقارنة بالأقساط المكتتبه، تؤدي إلى انخفاض الفائض أو حدوث عجز تأميني -انظر الجدول (19) ملحق (ب)-.

تشير نتائج الجدول (19) لعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الأقساط المكتتبه والتعويضات المدفوعة في شركة تمكين عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن معامل الارتباط البالغ 0.255 يُظهر علاقة ضعيفة جداً بين المتغيرين، علاوة على ذلك، فإن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) البالغ 0.065 يعني أن الأقساط المكتتبه تفسر فقط 6.5% من التغيرات في التعويضات المدفوعة، مما يشير إلى أن العوامل الأخرى قد تلعب دوراً أكبر في تحديد التعويضات المدفوعة في شركة تمكين، هذه النتيجة تشير إلى أن هناك متغيرات أخرى قد تكون أكثر تأثيراً في تحديد التعويضات المدفوعة في الشركة.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة ضعيفة جداً بين الأقساط والتعويضات في شركة تمكين، هذا يعني أن هناك عوامل أخرى غير مقدار الأقساط تلعب دوراً أكبر في تحديد مقدار التعويضات التي تدفعها الشركة، أي أن الشركة تحتاج إلى النظر في عوامل أخرى لتفسير التغيرات في التعويضات.

2. نتائج الفرضية الثانية: "يوجد تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية"

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون Pearson Correlation Matrix، وتحليل

الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) والجدول (20) ملحق (ب) يوضح ذلك:

يلاحظ من الجدول (20) وجود علاقة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.01$ ) بين كفاءة إدارة

الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على

إجمالي الأصول الاستثمارية)، مقدارها (0.289) عند مستوى دلالة (0.418)، بمعنى ذلك كلما زاد حجم

العوائد الاستثمارية تزداد معه إجمالي الأصول الاستثمارية في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية بدرجة قليلة.

وذلك عدم التأثير للعوائد الاستثمارية على الأصول أو الفائض التأميني يشير إلى أن العوائد الناتجة عن الاستثمارات لا تساهم بشكل كبير في زيادة الاحتياطيات أو الفائض التأميني، وبالتالي فإن الفائض التأميني لا يعتمد بشكل أساسي على استثمارات الشركة.

ومن أجل قياس كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية)، استخدمت الدراسة: تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) والجدول (21) ملحق (ب) يوضح ذلك.

تشير نتائج الجدول (21) بأن هناك أثر غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية). وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (28.9%) من إجمالي الأصول الاستثمارية في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية من خلال العوائد الاستثمارية، أي أن العوائد الاستثمارية لها دور في تحديد مستوى إجمالي الأصول الاستثمارية من قبل شركات التأمين الفلسطينية، أما النسبة الباقية والبالغة (71.1%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضاً أن هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دوراً أساسياً في تفسير إجمالي الأصول الاستثمارية في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، وفي السياق نفسه ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) قد بلغ (0.084) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، ويعني ذلك أننا نستطيع الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ بمستوى إجمالي الأصول الاستثمارية عند مستوى دلالة (0.01) وهذا ما تؤكدته القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.015)، ويدعم هذه النتيجة النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول (5) التي

أشارت بأن العلاقة بين كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية) كانت طردية موجبة بمعنى كلما زادت درجة العوائد الاستثمارية تزداد معه درجة إجمالي الأصول الاستثمارية وترتفع. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.730) وهي غير دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.980).

تفسر الدراسة لهذه النتيجة احتمالية وجود عجز أو ضغوط مالية في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، حيث أظهر التحليل الإحصائي أن العوائد الاستثمارية لها تأثير ضعيف وغير دال إحصائيًا على إجمالي الأصول الاستثمارية. يشير معامل الارتباط الضعيف وغير الدال (0.05) بين العوائد الاستثمارية وإجمالي الأصول الاستثمارية إلى أن قدرة الشركات على تنمية أصولها من خلال الاستثمار محدودة.

على الرغم من أن نموذج الانحدار استطاع تفسير 28.9% من إجمالي الأصول الاستثمارية بواسطة العوائد الاستثمارية، إلا أن النسبة المتبقية الكبيرة (71.1%) التي لم يتم تفسيرها تشير إلى تأثير قوي لمتغيرات أخرى قد تكون مرتبطة بتدفقات نقدية خارجة أو ضعف في توليد الأقساط أو ارتفاع في التعويضات المدفوعة. هذا يعني أن هناك عوامل أخرى قد تستنزف الأصول الاستثمارية أو تعيق نموها بشكل أكبر من تأثير العوائد الاستثمارية.

بناءً على معامل التحديد المعدل المنخفض جدًا (0.084)، يمكن القول ان التأثير الصافي للعوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية ضعيف للغاية، مما يعزز احتمالية وجود صعوبات في بناء فائض أو حتى وجود عجز، الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ بالأصول الاستثمارية يصبح أقل موثوقية في ظل هذه الظروف. وتؤكد هذه النتيجة أيضًا أن قيمة (F) المحسوبة غير الدالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن تأثير العوائد الاستثمارية ليس قويًا بما يكفي لتعويض أي عوامل أخرى تؤدي إلى تآكل الأصول أو عدم نموها بشكل كافٍ، وهو ما قد يساهم في وجود عجز.

- أما بالنسبة للشركتين، كل منهما على حدة، فقد جاءت نتائجها كما يبينها الجدول (22) ملحق (ب).

تشير نتائج الجدول (22) بأن هناك أثر غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) لكفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية)، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (43.3%) من إجمالي الأصول الاستثمارية في تكافل من خلال العوائد الاستثمارية، وفي السياق نفسه ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) قد بلغ (0.083) وقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.633).

تشير نتائج الجدول (23) -انظر ملحق (ب)- بأن هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) لكفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية) في شركة تمكين، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (30.1%) من إجمالي الأصول الاستثمارية في تكافل من خلال العوائد الاستثمارية، وفي السياق نفسه ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) قد بلغ (0.091) وقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.300).

بلغة أخرى، أظهرت النتائج أن العوائد الاستثمارية لها تأثير إيجابي على نمو الأصول الاستثمارية في شركتي تمكين وتكافل، وإن كان هذا التأثير محدوداً، ففي حين أن العوائد الاستثمارية تفسر حوالي 1.30% من الأصول في شركة تكافل، إلا أن عوامل أخرى تلعب دوراً أكبر في تحديد حجم الأصول في الشركتين.

3. نتائج الفرضية الثالثة: "يوجد تأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي الأقساط"

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدام اختبارات إحصائية أخرى مثل "اختبار ANOVA" و "اختبار T-test" لمقارنة المتوسطات بين المجموعات واختبار الفروق بين الشركات، والجدول (24) ملحق (ب) يوضح ذلك.

يلاحظ من الجدول (24) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)، مقدارها (0.915) عند مستوى دلالة (0.001)، بمعنى كلما زادت قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية تزداد معه تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية بدرجة قوية جداً.

ولذلك إذا كانت نسبة الاحتياطيات التأمينية إلى إجمالي الأقساط مرتفعة، فهذا يشير إلى وجود فائض تأميني، حيث أن الاحتياطيات التأمينية تمثل الأموال التي يتم تخصيصها لتغطيتها المخاطر المستقبلية، إذا كانت هذه الاحتياطيات أعلى من المستوى المطلوب لتغطية المخاطر الفعلية، فهذا يعني أن الشركة قد أنشأت فائض تأميني.

أي أنه يوجد علاقة قوية جداً بين حجم الاحتياطيات التأمينية وقدرة الشركات على تغطية المطالبات الطارئة، بمعنى آخر، الشركات التي تخصص نسبة أكبر من أقساطها كاحتياطيات تكون أكثر استعداداً لمواجهة أي خسائر غير متوقعة، هذا يعني وجود فائض تأميني، وهو أمر إيجابي يعكس قوة الشركة المالية وقدرتها على تحمل المخاطر.

ومن أجل قياس مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط) استخدمت الدراسة: تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis) والجدول (25) ملحق (ب) يوضح ذلك:

تشير نتائج الجدول (25) لمدى صلاحية النموذج لاستخدام نموذج الانحدار الخطي، حيث يلاحظ بأن هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة، (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (91.5%) من إجمالي الأقساط في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية من

خلال الاحتياطات التأمينية، أي أن الاحتياطات التأمينية لها دور مهم وأساس في تحديد مستوى إجمالي الأقساط في شركات التأمين الفلسطينية.

أما النسبة الباقية والبالغة (8.5%) فإنها تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، وهذا يعني أيضاً ان هناك متغيرات مستقلة أخرى قد تلعب دوراً أساسياً أو غير أساسي في تفسير إجمالي الأقساط في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، وفي السياق نفسه ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R) قد بلغ (0.838) وهو ما يعكس المستوى الصافي لتأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي الأقساط في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية.

أي أننا نستطيع الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ بمستوى إجمالي الأقساط عند مستوى دلالة (0.01) وهذا ما تؤكدته القوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيمة (Beta) البالغة (0.339)، ويدعم هذه النتيجة النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول (7) التي أشارت بأن العلاقة بين مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة. (تأثير الاحتياطات التأمينية على إجمالي الأقساط) كانت طردية موجبة بمعنى كلما زادت درجة الاحتياطات التأمينية تزداد معها درجة تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة وترتفع. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (36.175) وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.177).

وتفسر الدراسة هذه النتيجة أن الاحتياطات التأمينية لها تأثير كبير وذو دلالة إحصائية على إجمالي الأقساط، مما يبرز أهميتها كعامل رئيسي في تحديد قدرة شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية على تغطية المطالبات الطارئة. وقد أظهرت نسبة التفسير العالية (91.5%) أن غالبية التغيرات في إجمالي الأقساط يمكن تفسيرها بالاعتماد على الاحتياطات التأمينية، مما يعزز أهمية إدارتها لضمان استقرار الشركات في مواجهة المخاطر المستقبلية، في حين أن النسبة المتبقية (8.5%) تشير إلى وجود متغيرات أخرى مؤثرة خارج النموذج. كما يعكس معامل التحديد المعدل (0.838) قوة النموذج، وتؤكد قيمة Beta (0.339)

وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين، حيث تؤدي زيادة الاحتياطيات إلى زيادة إجمالي الأقساط، مما يدعم استدامة العمليات التأمينية. بالإضافة إلى ذلك، تشير القيم الإحصائية الدالة مثل ( $F=36.175$ ) و( $t=1.177$ ) إلى موثوقية هذا التأثير وأهميته في التنبؤ بمستوى الأقساط المستقبلية.

أما بالنسبة لنتائج كل سنة على حدة، فجاءت كما يبينها الجدول (26) ملحق (ب):

تشير نتائج الجدول (26) إلى أن هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة في شركة تكافل (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (43.3%) من إجمالي الأقساط في شركة تكافل من خلال الاحتياطيات التأمينية، وفي السياق نفسه ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adjusted) قد بلغ (-0.83)، وقيمة ( $F$ ) المحسوبة والتي بلغت (0.693).

تشير نتائج الجدول (27) -انظر ملحق (ب)- إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة في شركة تمكين (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)، وقد استطاع نموذج الانحدار أن يفسر ما نسبته (92.3%) من إجمالي الأقساط في شركة تمكين من خلال الاحتياطيات التأمينية، وفي السياق نفسه ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adjusted) قد بلغ (0.803)، وقيمة ( $F$ ) المحسوبة والتي بلغت (17.338).

وبالمجمل تكشف الدراسة أن المقارنة بين شركتي التكافل والتمكين -على صعيد المنافسة السعرية- عن فارق كبير في الأداء، يعود بشكل أساسي إلى الاختلافات في الإدارة المالية والاستثمارية، حيث تمكنت شركة التكافل من تحقيق توازن ناجح بين تحقيق أرباح وتقديم خدمات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية، مما جعلها أكثر جاذبية للعملاء، هذا التوازن تحقق بفضل إدارة مالية حكيمة، حيث خصصت الشركة جزءاً

من أرباحها لتكوين احتياطات مالية كافية لتغطية أي خسائر محتملة، مما زاد من ثقة العملاء والمستثمرين بها.

وعلى الجانب الآخر، واجهت شركة التمكين تحديات عديدة في مجال الإدارة المالية والاستثمارية، مما أثر سلبيًا على قدرتها على المنافسة في السوق، فالتحديات المالية التي تواجهها الشركة حالت دون قدرتها على تقديم عروض أسعار تنافسية أو الاستثمار في تطوير منتجاتها وخدماتها، كما أن القرارات الاستثمارية غير المدروسة التي اتخذتها الشركة ساهمت في تفاقم وضعها المالي.

وكانت أبرز العوامل المؤثرة في الأداء:

- الإدارة المالية والتي تعتبر حجر الزاوية في نجاح أي شركة، حيث أنها تسمح للشركة بتخصيص مواردها بشكل أمثل وتحقيق أقصى عائد على الاستثمار.
- الاستثمار في المشاريع والتقنيات الجديدة هو عامل أساسي في تحقيق النمو والتطور، والشركات التي تستثمر بذكاء هي التي تتمكن من الحفاظ على مكانتها التنافسية.
- تحديد الأسعار المناسبة هو فن يحتاج إلى دقة، حيث يجب أن تكون الأسعار جذابة للعملاء وفي نفس الوقت تحقق أرباحًا للشركة.

وبشكل عام، على الرغم من أن الدراسة كشفت عن وجود علاقة قوية بين حجم الأقساط المكتتبه وقدرة الشركات على تغطية التعويضات، إلا أن هذه العلاقة قد لا تكون كافية في ظل وجود عوامل أخرى تؤدي إلى عجز في الفائض التأميني. وبالمثل، فإن العلاقة بين العوائد الاستثمارية وحجم الأصول الاستثمارية، على الرغم من وجودها، قد لا تكون قوية بما يكفي لتعويض أي نقص في الفائض التأميني الناتج عن ارتفاع التعويضات أو ضعف في إدارة المصروفات. كما أن أهمية الاحتياطات التأمينية في تحمل المخاطر المستقبلية تصبح أكثر وضوحًا في سياق محاولة تعويض أو إدارة أي عجز قائم في الفائض.

ولمعالجة هذا الوضع وتعزيز الأداء المستقبلي، تحتاج شركة تمكين بشكل خاص إلى التركيز على تحسين كفاءتها التشغيلية لتقليل المصروفات التي قد تساهم في العجز، وتتنوع مصادر الدخل لزيادة الإيرادات غير القادمة من الأقساط لتعزيز الفائض، وتعزيز قدراتها الاستثمارية لتحسين العوائد التي قد تساعد في تغطية أي نقص. أما شركة التكافل، فبينما تسعى للحفاظ على مكانتها الرائدة، يجب عليها أن تولي اهتمامًا خاصًا لإدارة المخاطر والتعويضات بكفاءة، وتطوير منتجات وخدمات جديدة لا تزيد من احتمالية العجز في الفائض التأميني، بل تساهم في تعزيزه على المدى الطويل.

## 2.9 مناقشة نتائج الدراسة

مناقشة النتائج بعد عرض نتائج التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة فقد تم مناقشة هذه النتائج كما يلي:  
أولاً: مناقشة نتائج الفرضية الأولى: "يوجد تأثير للأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة".

أظهرت نتائج تحليل الفرضية الأولى ان وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين الأقساط المكتسبة والتعويضات المدفوعة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (شركة تكافل وشركة تمكين) خلال فترة الدراسة، تعكس هذه العلاقة الدور المحوري للأقساط المكتسبة في تغطية التعويضات المدفوعة، مما يبرز كفاءة الشركات في إدارة مواردها وتحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات. النتائج تتفق مع الإطار النظري، حيث تؤكد أهمية الأقساط المكتسبة في تعزيز الاستدامة المالية لشركات التأمين الإسلامي، كما تتوافق مع دراسة (الجاعوني)<sup>1</sup> التي أبرزت أهمية ضبط الفائض التأميني لخدمة مصلحة حملة الوثائق، ودراسة (سالم)<sup>2</sup> التي شددت على الكفاءة التشغيلية في تعزيز التنافسية. ومع ذلك، تختلف جزئيًا مع دراسة (البرواري)<sup>3</sup> التي ركزت على أن الفائض التأميني يُعد ملكًا للمشاركين فقط، مما قد يحد من استخدام الأقساط المكتسبة لتغطية التعويضات.

<sup>1</sup> الجاعوني، أحمد (2020)، وعنوانها: الفائض التأميني وتطبيقاته في شركة التأمين، رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط، الأردن.  
<sup>2</sup> سالم، ياسمين. (2018). دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، مركز البصائر للتدريب والدراسات المعاصرة، ط1.  
<sup>3</sup> البرواري، شعبان. (2010). الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

عند مقارنة نتائج شركة تكافل مع شركة تمكين، تُظهر النتائج تباينًا في كفاءة إدارة الأقساط المكتتبه، حيث سجلت شركة تمكين متوسطًا أعلى في العوائد الاستثمارية مقارنة بشركة تكافل، مما يعكس إدارة استثمارية أكثر فعالية لدى تمكين. في المقابل، أظهرت شركة تكافل أداءً أعلى في الالتزام بتسوية التعويضات، مما يعزز ثقة العملاء بها، تعود هذه الفروق إلى اختلاف السياسات الإدارية ومستوى الاستثمار في تطوير الموارد، مما يشير إلى الحاجة إلى توحيد المعايير والسياسات لتعزيز كفاءة الأداء على مستوى القطاع.

ربطًا بأهداف الدراسة، فإن النتائج تعكس تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في قياس العلاقة بين الأقساط المكتتبه والتعويضات المدفوعة، حيث أظهرت النتائج دور الأقساط المكتتبه في تحقيق التوازن المالي وتعزيز الاستدامة. كما تم تحقيق أهداف فرعية، مثل تسليط الضوء على أهمية تحسين آليات جمع الأقساط وتحديدها بدقة بناءً على معايير واضحة، ما يدعم استدامة الشركات وزيادة ثقة العملاء بها.

بناءً على ذلك وربطًا بأهداف الدراسة وفي ظل وجود عجز في الفائض التأميني، يصبح تطوير استراتيجيات مبتكرة لإدارة الأقساط المكتتبه بفعالية أمرًا بالغ الأهمية ليس فقط لتحقيق استدامة العمليات التشغيلية، بل وأيضًا لمعالجة هذا العجز وتقليل آثاره السلبية على قدرة الشركات على مواجهة التحديات في بيئة اقتصادية تنافسية. إن تحسين إدارة هذه الأقساط، في ظل هذا العجز، يجب أن يركز على تحقيق توازن دقيق بين توليد إيرادات كافية وتغطية الالتزامات المتزايدة، مما يعكس إيجابيًا على استقرار القطاع التأميني ككل ويعزز من مكانة التأمين الإسلامي كنموذج اقتصادي قوي وقادر على تجاوز الصعوبات.

وتجد الدراسة أن العلاقة القوية بين الأقساط المكتتبه والتعويضات المدفوعة، في سياق وجود عجز، تؤكد بشكل خاص على ضرورة وجود أقساط كافية لتغطية الالتزامات المتزايدة التي قد تكون سببًا في هذا العجز. ومع ذلك، فإن المنافسة السعرية الشديدة قد تزيد من حدة مشكلة العجز من خلال الضغط على الشركات لتقليل الأقساط بشكل قد لا يغطي الالتزامات أو يسمح بتكوين احتياطات كافية، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد وتعميق العجز.

وهنا يأتي دور هيئة الرقابة الشرعية الأكثر أهمية في ضمان التوازن بين الحاجة إلى جذب عملاء جدد والحاجة الملحة إلى الحفاظ على استدامة الشركة وتغطية العجز القائم، يمكن للهيئة أن تحدد معايير واضحة لتحديد الحد الأدنى للأقساط والاحتياطيات الضرورية لمعالجة العجز ومنع تفاقمه، بما يضمن التزام الشركات بأحكام الشريعة الإسلامية وحماية مصالح المؤمن لهم في ظل هذه الظروف الصعبة، ويتم ذلك عبر:

- الرقابة على المنافسة: تعمل الهيئة بشكل خاص على مكافحة المنافسة غير المشروعة التي تستهدف خفض الأسعار بشكل غير معقول، مما يزيد من الضغط على الاحتياطيات القليلة أصلاً ويزيد من حدة العجز.

- تشجيع المنافسة الشريفة مع التركيز على التسعير العادل: تشجع الهيئة على المنافسة الشريفة التي تعتمد على جودة الخدمات وتنوع المنتجات مع التأكيد على ضرورة التسعير العادل الذي يغطي التكاليف ويساهم في تقليل العجز أو القضاء عليه.

هذه النتيجة تتسق مع فتاوى العديد من الهيئات الشرعية التي تؤكد على أهمية تكوين احتياطيات كافية لتغطية الالتزامات، وهو أمر يصبح أكثر إلحاحًا في ظل وجود عجز. ومع ذلك، فإن الاختلاف الجزئي مع بعض الآراء التي ترى أن الفائض التأميني يجب أن يعود بالكامل للمؤمن لهم يصبح أقل أهمية في الوقت الحالي في ظل وجود عجز يستدعي تركيز الجهود على استعادة التوازن المالي.

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضية الثانية: "يوجد تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية"

وترى الدراسة أن نتائج الفرضية الثانية تُظهر بوضوح أن العوائد الاستثمارية كان لها تأثير ضعيف على إجمالي الأصول الاستثمارية في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، وهذا يشير إلى أن العوائد الناتجة عن استثمارات هذه الشركات ليست مصدرًا قويًا لنمو الأصول أو لتعويض أي عجز قائم في الفائض التأميني. بل هناك عوامل أخرى أكثر أهمية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستوى الأصول، وقد تكون هذه

العوامل مرتبطة بتدفقات نقدية خارجية أو ضعف في توليد الأقساط أو ارتفاع في التعويضات، مما يقلل من تأثير أي عوائد استثمارية محققة.

كما وترى أن هذا الضعف قد يعود جزئياً إلى تركيز الشركات على استراتيجيات استثمار طويلة المدى أو متنوعة، والتي قد لا تولد عوائد كبيرة على المدى القصير تكون قادرة على المساهمة بشكل فعال في تغطية أي عجز في الفائض التأميني، على الرغم من أن هذه الاستراتيجيات قد تكون ضرورية للنمو المستدام في المستقبل، إلا أنها قد لا توفر الحلول الفورية للتحديات المالية الحالية.

وعند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة نجد أن هناك تبايناً ملحوظاً؛ حيث أكدت دراسة (عامر)<sup>1</sup> دور العوائد الاستثمارية في زيادة الأصول، وهو ما يتناقض مع نتائج هذه الدراسة التي تشير إلى ضعف هذا التأثير، مما قد يفسر جزئياً وجود عجز أو صعوبات في تحقيق فوائض. وهنا، قد يكون الاختلاف ناتجاً عن طبيعة استراتيجيات شركات التأمين الإسلامي التي تُفض الاستثمارات طويلة الأجل، مما يُضعف تأثير العوائد قصيرة الأمد في تعويض أي نقص في الفائض.

في المقابل، تتفق النتائج جزئياً مع دراسة (الرزة)<sup>2</sup> التي أشارت إلى أن الهيكل الاستثماري لشركات التأمين الإسلامي لا يختلف جوهرياً عن شركات التأمين التجاري، وبالتالي فإن العوائد الاستثمارية ليست العامل الأهم في بناء الأصول أو معالجة أي عجز.

من جهة أخرى، تختلف هذه النتائج عن دراسة Ramdhani and Sukmaningrum<sup>3</sup> التي أكدت التأثير الإيجابي لصافي الدخل الاستثماري على فائض الاكتتاب في شركات التأمين الإسلامي في إندونيسيا، مما يُبرز دور الكفاءة الإدارية والاستراتيجيات الاستثمارية في تعزيز الأصول وتحقيق فوائض، وتحليل الأداء

<sup>1</sup> عامر، أسامة. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة شركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/2012، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 6/5 ماي.

<sup>2</sup> الرزة، سالي. (2020)، التنظيم القانوني لشركات التأمين الإسلامي في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

<sup>3</sup> Ramdhani , Sukmaningrum, Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance Companies, [KnE Social Sciences](https://doi.org/10.21973/kns.v3i13.249) 3 (13) :249.

بين شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية قيد الدراسة، نلاحظ أن شركة تمكين تتميز بتنوع أكبر في استثماراتها، مما قد يوفر لها بعض المرونة في التعامل مع التقلبات الاقتصادية، ولكنه قد لا يكون كافيًا لتعويض أي عجز كبير في الفائض.

في المقابل، أظهرت شركة التكافل استقرارًا أكبر في أصولها الاستثمارية بفضل اعتمادها على استراتيجيات استثمار مستقرة ولكنها أقل تنوعًا، وهذا الاستقرار قد لا يعني بالضرورة قدرة كبيرة على توليد عوائد كافية لتغطية أي عجز في الفائض. هذه الفروقات تؤكد أن الإدارة الفعّالة والاستراتيجيات الاستثمارية المختلفة تلعب دورًا جوهريًا في تعزيز الأصول، ولكن تأثير العوائد الاستثمارية قد يظل محدودًا في المساهمة في معالجة العجز مقارنةً بالعوامل الأخرى.

بناءً على هذه النتائج وفي ظل وجود عجز في الفائض التأميني، تؤكد الدراسة أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في استراتيجيات الاستثمار لدى شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، مع التركيز على تبني استراتيجيات استثمار فعالة ومتنوعة لا تهدف فقط إلى النمو المستدام على المدى الطويل، بل وأيضًا إلى تحقيق عوائد كافية للمساهمة في تقليل أو تعويض العجز القائم. كما أن تعزيز الكفاءة الإدارية وتحسين التخطيط المالي سيسهمان في دعم الأداء الاستثماري وتقليل الضغوط المالية. وهنا، توصي الدراسة بضرورة الاعتماد على أدوات تحليل متقدمة وتقنيات حديثة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، بما يواكب التغيرات الاقتصادية والتنظيمية المحيطة ويساعد في تحسين العوائد.

وتجد الدراسة أن العوائد الاستثمارية لها تأثير محدود على إجمالي الأصول الاستثمارية، وقد يكون ذلك نتيجة لتركيز الشركات على استثمارات طويلة الأجل لا تحقق عوائد فورية كبيرة، أو نتيجة للمنافسة الشديدة التي قد تدفع الشركات إلى البحث عن استثمارات ذات مخاطر أعلى لتحقيق عوائد أكبر، وهو ما قد لا ينجح دائمًا ويؤثر سلبًا على الفائض. وهنا يأتي دور هيئة الرقابة الشرعية التي تلعب دورًا هامًا في توجيه الاستثمارات وفقًا لأحكام الشريعة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحقيق عوائد مناسبة للمساهمة في

استقرار الشركة وتقليل أي عجز في الفائض، وذلك من خلال مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تقوم بها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وضع المعايير الشرعية للاستثمار مع مراعاة الجدوى الاقتصادية: حيث تقوم بتحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلك التي تُحرم، وتحدد الضوابط والمعايير الشرعية التي يجب أن تتبعها الشركات في استثماراتها، مع التأكيد على ضرورة تحقيق عوائد مناسبة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتغطية أي عجز.

- مراجعة الاستثمارات المقترحة مع التركيز على العوائد والمخاطر: حيث تقوم بمراجعة جميع المشاريع الاستثمارية المقترحة من قبل الشركات للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة وتقييم العوائد المتوقعة والمخاطر المصاحبة لها، وتصدر الفتاوى الشرعية اللازمة بشأن المشاريع الاستثمارية، وتبين مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وجدواها الاقتصادية في ظل الوضع المالي للشركة.

- المتابعة المستمرة للاستثمارات وتقييم أدائها المالي: حيث تقوم بمتابعة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها للتأكد من استمرارها في الامتثال لأحكام الشريعة وتقييم أدائها المالي ومساهمتها في تحقيق عوائد جيدة أو تقليل العجز، وتقدم الاستشارات اللازمة للشركات حول كيفية إدارة استثماراتها وفقاً لأحكام الشريعة وبما يحقق أفضل النتائج المالية.

على الرغم من تشجيع الهيئات الشرعية على التنوع الاستثماري لتقليل المخاطر، فإن نتائج الدراسة أظهرت أن بعض الشركات لا تزال تعتمد على استراتيجيات استثمار محدودة، وهذا قد يحد من قدرتها على تحقيق عوائد كافية للمساهمة في تغطية أي عجز في الفائض. هذا التناقض قد يعود إلى عدة عوامل، منها عدم وضوح المعايير الشرعية في بعض الجوانب الاستثمارية المتعلقة بتحقيق عوائد مجدية، أو قصور في آليات الرقابة الشرعية في متابعة الأداء المالي للاستثمارات، أو ضغوط تنافسية تدفع الشركات إلى اتخاذ قرارات قصيرة الأجل قد لا تكون الأمثل من حيث العائد على المدى الطويل. لذلك، فإن هناك حاجة إلى مزيد من

الجهد لتوضيح المعايير الشرعية وتطوير أدوات الرقابة الشرعية لضمان التزام الشركات بأحكام الشريعة مع تحقيق أهدافها المالية وتجاوز أي عجز قائم.

ثالثاً: مناقشة الفرضية الثالثة: "يوجد تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط"

أظهرت نتائج تحليل هذه الفرضية وجود علاقة دالة إحصائياً بين الاحتياطيات التأمينية وإجمالي الأقساط في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، ما يعكس أهمية الاحتياطيات كعامل رئيسي في تحديد الأقساط المفروضة على العملاء، وفي ظل وجود عجز في الفائض التأميني، قد يشير هذا إلى أن الشركات، سعياً لتعزيز احتياطياتها المتأكلة أو غير الكافية، تضطر إلى فرض أقساط أعلى على العملاء لتوفير التمويل اللازم لسد هذا العجز وتكوين احتياطيات قادرة على تغطية المخاطر المستقبلية. هذا التوجه، في حين أنه يهدف إلى تحقيق استقرار مالي، قد يكون ضرورياً بشكل خاص في ظل وجود عجز قائم لضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها واستمراريتها.

يُفسر هذا الارتباط بين الاحتياطيات والأقساط، في سياق العجز، بأن الشركات تعتمد بشكل متزايد على الاحتياطيات كوسيلة ليس فقط لتغطية الالتزامات المالية المستقبلية والمخاطر، بل وأيضاً لتعويض أي نقص أو عجز في الفائض التأميني. زيادة حجم الاحتياطيات المطلوبة لسد العجز تؤدي حتماً إلى الحاجة لتوفير موارد مالية إضافية، ما ينعكس على سياسات التسعير وتحديد الأقساط. تشير هذه النتيجة إلى أهمية إدارة الاحتياطيات بعناية ودقة ليس فقط لضمان كفاية الأقساط لتغطية الالتزامات، ولكن أيضاً لضمان عدم تحميل العملاء أعباء مالية كبيرة ناتجة عن محاولة الشركات تعويض العجز من خلال رفع الأقساط بشكل مفرط.

عند النظر إلى الدراسات السابقة، نجد توافقاً كبيراً مع نتائج هذه الدراسة، ولكن في سياق العجز، يصبح هذا التوافق أكثر دلالة. فدراسة (شبير)<sup>1</sup> أكدت دور الاحتياطيات في استقرار الشركات واستدعائها لأقساط

<sup>1</sup> شبير، محمد. (2012). الفائض التأميني في شركات التأمين، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قطر، ع30.

أعلى، تصبح أكثر أهمية عندما يكون الاستقرار مهددًا بالعجز. كما أشارت دراسة (عصيمي)<sup>1</sup> إلى التأثير المباشر للاحتياطيات على حجم الأقساط، وهذا يصبح حرجًا عندما يكون رفع الأقساط ضروريًا لسد العجز. تتفق هذه النتائج أيضًا مع دراسة<sup>2</sup> (Ramdhani and Sukmaningrum) التي أشارت إلى تأثير الاحتياطيات على فائض الاكتتاب، وفي حالة وجود عجز، يصبح تعزيز الاحتياطيات أمرًا بالغ الأهمية. كما أظهرت دراسة<sup>3</sup> (Khan) أن اعتماد شركات التأمين الإسلامي على الاحتياطيات لتحديد الأقساط، وهو ما يؤكد ضرورة وجود احتياطيات كافية لتغطية الالتزامات في ظل أي عجز قائم.

عند مقارنة النتائج بين شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (شركة تكافل وشركة تمكين)، أظهرت الدراسة أن شركة تمكين تميل إلى تكوين احتياطيات أكبر مقارنة بشركة تكافل، ما قد ينعكس على أقساط أعلى. في سياق العجز، قد يشير هذا إلى أن شركة تمكين تتبع سياسة أكثر تحفظًا لمواجهة التحديات المالية، بينما قد تواجه شركة تكافل ضغوطًا أكبر إذا كان حجم احتياطياتها غير كافٍ لتغطية أي عجز أو مخاطر مستقبلية. يفسر هذا الاختلاف بالاستراتيجيات المختلفة التي تتبعها الشركتان في إدارة المخاطر والاستجابة للضغوط المالية المحتملة.

تتماشى هذه النتائج مع أهداف الدراسة التي تسعى إلى تحديد العلاقة بين الاحتياطيات والأقساط، وفي ظل وجود عجز، يصبح فهم هذه العلاقة أكثر أهمية لتطوير استراتيجيات فعالة لمعالجة الوضع المالي. تمكنت الدراسة من إظهار وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيًا بين المتغيرين، مما يعزز فهم تأثير إدارة الاحتياطيات على سياسات التسعير في ظل الحاجة إلى تعزيز الاستقرار المالي. النتائج تسلط الضوء أيضًا على الحاجة إلى تحسين إدارة الاحتياطيات ليس فقط لتغطية المخاطر المستقبلية، ولكن أيضًا لمعالجة أي عجز قائم وضمان تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتحمل العملاء للأقساط.

<sup>1</sup> عصيمي، أحمد. (2017). دراسة تحليلية لتوزيع فائض التأمين التعاوني بشركات التأمين مع الإشارة للمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج3، ع3، ص 230-260.

<sup>2</sup> Ramdhani , Sukmaningrum, Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance Companies, *KnE Social Sciences* 3 (13) :249.

<sup>3</sup> J. Risk Financial Manag. 2019, 12 (3), 127; <https://doi.org/10.3390/jrfm12030127>

تشير النتائج، في ظل العجز، إلى أهمية تخطيط استراتيجيات الاحتياطيات بشكل فعال ليس فقط لتحسين استقرار الشركات، بل ولمعالجة أي نقص في الفائض التأميني، مع الاعتماد على أدوات تحليل مالي متقدمة تتيح التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتحديد السياسات المالية المناسبة. إن ضمان توازن دقيق بين الاحتياطيات والأقساط يصبح أكثر حساسية في ظل وجود عجز، حيث يجب أن تهدف الشركات إلى تعزيز الاحتياطيات دون تحميل العملاء أعباء مفرطة قد تؤثر على قدرتهم على الاشتراك في التأمين.

وتجد الدراسة أن العلاقة القوية بين الاحتياطيات التأمينية وإجمالي الأقساط قد تؤدي، في ظل الضغوط المالية واحتمالية العجز، إلى ممارسة المنافسة السعرية التي بدورها قد تقلل من قدرة الشركات على تكوين احتياطيات كافية، مما يعرض استقرارها للمخاطر ويزيد من حدة العجز. ويأتي هنا دور هيئة الرقابة الشرعية الأكثر أهمية في ضمان كفاية الاحتياطيات لمعالجة أي عجز قائم ومنع تفاقمه، وذلك عبر مجموعة من الآليات والأساليب لضمان كفاية الاحتياطيات التأمينية، من بينها:

- وضع معايير واضحة وكافية للاحتياطيات: حيث تقوم بتحديد الحد الأدنى للاحتياطيات التي يجب أن تحتفظ بها شركات التأمين، بناءً على حجم أعمالها ونوعية المخاطر التي تغطيها، وتحدد الهيئة الأسس الفنية والاكثوارية التي يجب أن تعتمد عليها الشركات في حساب احتياطها، بما يضمن تغطية جميع الالتزامات المستقبلية ومعالجة أي عجز قائم.
- مراجعة دورية وتقييم للاحتياطيات في ضوء العجز: حيث تقوم بمراجعة دورية للاحتياطيات التي تحتفظ بها الشركات للتأكد من مطابقتها للمعايير الشرعية والفنية وكفايتها في ضوء الوضع المالي العام واحتمالية وجود عجز، وتقييمها في ضوء التطورات التي تحدث في السوق والتغيرات في المخاطر.
- الرقابة على الاستثمارات لتعزيز الاحتياطيات: عبر توجيه الهيئة استثمارات شركات التأمين نحو الأصول الآمنة التي تحقق عائداً مستداماً يساهم في تعزيز الاحتياطيات وتقليل العجز، وحظرها على شركات التأمين الاستثمار في الأصول المحرمة شرعاً والتي قد تعرض الاحتياطيات للمخاطر وتزيد من حدة العجز.

- تطوير المنتجات التأمينية المستدامة: والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة وأنها مصممة بشكل يحافظ على استدامة الاحتياطيات وقدرتها على تغطية الالتزامات في ظل أي عجز، وتحديد المخاطر المرتبطة بكل منتج وتقدير الاحتياطيات اللازمة لتغطيتها بشكل كافٍ.

تؤكد نتائج هذه الدراسة، في سياق وجود عجز، على الأهمية القصوى للاحتياطيات في ضمان استقرار شركات التأمين الإسلامي ومعالجة أي نقص في الفائض، وهو ما يتوافق مع فتوى المجمع الفقهي الإسلامي حول التأمين الإسلامي التي شددت على ضرورة تكوين احتياطيات كافية. ومع ذلك، فإن الاختلاف مع بعض الآراء التي ترى أن زيادة الاحتياطيات تؤدي إلى زيادة في تكلفة التأمين يصبح أكثر تعقيداً في ظل وجود عجز، حيث يجب تحقيق توازن دقيق بين الحاجة إلى تعزيز الاحتياطيات لسد العجز وحاجة العملاء إلى أسعار تنافسية. هذه الإشكالية تستدعي مزيداً من البحث والدراسة لتحديد التوازن الأمثل بين الحاجة الملحة إلى الاحتياطيات لمعالجة العجز وحاجة العملاء إلى أسعار معقولة.

## الخاتمة

تعتبر المعاوضة التعاونية ركيزة أساسية في التأمين الإسلامي، فهي مفهوم يقوم على مبدأ التكافل بين الأفراد، فتارة لك وتارة عليك، عبر مساهمة كل فرد بقسط للتأمين مقابل حصوله على تعويض في حالة حدوث خطر، فكلما ارتفعت التعويضات انعكس ذلك سلباً على حملة الوثائق لأن الصندوق قد لا يكفي لذلك، وهنا تكمن إحدى التحديات الجوهرية في مبدأ المعاوضة التعاونية في التأمين الإسلامي في كيفية التعامل مع الحالات التي تتجاوز فيها التعويضات المدفوعة حجم الأقساط المكتتبة.

فوفقاً لمفهوم التكافل، يتوجب على جميع المشتركين المساهمة في تغطية الخسائر المتركمة، إلا أن هذا الأمر يواجه عقبة حقيقية، إذ من غير المتوقع أن يقبل المشتركون بتحمل أعباء إضافية في حال حدوث عجز في الصندوق.

لذلك اتجهت شركات التأمين الإسلامي إلى تحقيق توازن بين حجم الأقساط والتعويضات، مع الحرص على وجود فائض مالي كاحتياطي لمواجهة المخاطر المستقبلية ويعود هذا الفائض، بحسب مبادئ التكافل، إلى حملة الوثائق، إلا أن توزيعه قد يواجه تحديات عملية نظراً لصغر قيمة الحصة الفردية، لذا، فإن التركيز ينصب على توجيه هذا الفائض لتقوية الاحتياطيات المالية للشركة، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين.

وعندما تتجاوز قيمة التعويضات المدفوعة حجم الأقساط المكتسبة، تواجه شركات التأمين الإسلامي تحدياً مالياً، ولحل هذه المشكلة، تلجأ الشركات إلى الاستثمار في أصول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يتم تمويل هذه الاستثمارات من خلال اقتطاع جزء من الأقساط المكتسبة بهدف تحقيق عوائد إضافية تساهم في تعزيز المركز المالي للشركة وتغطية أي عجز قد ينشأ في المستقبل، فكلما زادت الاستثمارات وحقت عوائد أعلى، زاد الفائض المتاح لتوزيعه على المشتركين أو لتقوية الاحتياطيات المالية للشركة.

وبناءً على ورد أنفاً، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات نوردتها تالياً:

#### أولاً: النتائج

1. أظهرت الشركات الإسلامية الفلسطينية تبايناً في تطبيق معايير الفائض التأميني، حيث تفوقت بعض الشركات على الأخرى في مجالات مثل كفاءة تغطية التعويضات وإدارة الاستثمارات، مما يشير إلى استدامة مالية جيدة.
2. وجود حالة من العجز الدائم في الفائض التأميني.
3. يوجد علاقة قوية بين حجم الأقساط المكتتبه. وقدرة الشركات على تغطية التعويضات، مما يؤكد دور الأقساط المحوري في استدامة الشركات قيد الدراسة.
4. يوجد علاقة قوية بين حجم الاحتياطيات التأمينية وقدرة الشركات على تغطية المطالبات الطارئة، مما يؤكد أهمية إدارة الاحتياطيات بشكل فعال.
5. أظهرت الدراسة تبايناً في أداء شركتي "تكافل" و"تمكين"، حيث تفوقت شركة "تكافل" في إدارة الأقساط والاحتياطيات، هذا التباين يشير إلى وجود فرص لتحسين الأداء من خلال تبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات.

#### ثانياً: التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها، توصلت الدراسة إلى عدة توصيات لتطوير إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية:

1. إدارة الفائض بفعالية عبر العمل على زيادة الاحتياطيات التأمينية تدريجياً لضمان القدرة على تغطية المخاطر المستقبلية، والعمل على خفض التكاليف التشغيلية لتحسين الهامش الربحي وخلق فائض يتاح للتوزيع.

2. تعزيز الكفاءة المالية، عبر العمل على زيادة الاحتياطيات التأمينية تدريجياً لضمان القدرة على تغطية المخاطر المستقبلية، وتطوير استراتيجيات استثمارية أكثر فعالية لزيادة العوائد وتحقيق استقرار مالي، وتحسين آليات تحديد وجمع الأقساط لضمان التوازن المالي
3. تعزيز الشفافية والمساءلة عبر تطوير آليات شفافة وعادلة لتوزيع الفائض التأميني وفقاً للمعايير الشرعية. وتقديم تقارير تفصيلية للعملاء حول كيفية توزيع الفائض وآلية حسابها، وتنظيم حملات توعية للعملاء والموظفين حول حقوقهم ومسؤولياتهم.
4. تحسين إدارة الاستثمارات عبر تطوير استراتيجيات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتركز على تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة، واستخدام أدوات التحليل المتقدمة لتحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتنويع المحفظة الاستثمارية لتقليل المخاطر وتحقيق أفضل العوائد.

#### محددات وقيود الدراسة

على الرغم من المساهمات العديدة التي تقدمها هذه الدراسة فيما يتعلق بأثر الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، إلا أنها تحتوي على بعض المحددات والمعيقات التي ينبغي الإشارة إليها لصالح الأبحاث المستقبلية.

حيث تواجه الدراسة عدداً من القيود التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تفسير نتائجها أو تعميمها على سياقات أخرى أو قطاعات تأمينية مختلفة.

- اعتمدت الدراسة على عينة ليست عشوائية تتكون من شركتين فقط، وهما شركة التكافل وشركة تمكين للتأمين، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على القطاع التأميني الإسلامي في فلسطين بشكل عام، واستخدمت الدراسة بيانات مالية متوفرة فقط للفترة من 2019 إلى 2023، وهو ما يحد من قدرتها على تحليل الاتجاهات طويلة الأمد أو التغيرات التي قد تطرأ في المستقبل.

- اقتصرت الدراسة على شركات التأمين الإسلامية دون إجراء مقارنة مع شركات التأمين التقليدية، مما قد يقلل من قدرة الدراسة على تقديم مقارنات شاملة بين نماذج التأمين المختلفة.
- لم تدرس الدراسة بشكل مفصلاً العوامل الاقتصادية أو الظروف السوقية التي قد تؤثر على الفائض التأميني، مما قد يؤثر على دقة التحليل والتفسير.

#### توصيات للأبحاث المستقبلية

توصي الدراسة بتوسيع نطاق العينة لتشمل عددًا أكبر من شركات التأمين الإسلامية في فلسطين ودول أخرى، بهدف تحسين تمثيل النتائج وزيادة دقة الاستنتاجات المتعلقة بالفائض التأميني وأثره على الأداء المالي لشركات التأمين، هذا سيساهم في الحصول على نتائج أكثر شمولاً وموثوقية يمكن تعميمها على القطاع بأسره، كما يُنصح بأن يتم التركيز على دراسة العوامل الاقتصادية مثل التضخم والركود الاقتصادي وتأثيرها على الفائض التأميني، إذ إن هذه العوامل قد تؤثر بشكل كبير على قدرة الشركات على توليد فائض تأميني مستداماً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ الأبحاث في الاعتبار العوامل التنظيمية والتشريعية الخاصة بقطاع التأمين في مختلف البلدان، خاصة فيما يتعلق بتطبيق المعايير الشرعية التي تنظم عمليات التأمين الإسلامي

كما يوصى باستخدام تقنيات التحليل الإحصائي المتقدم والبيانات الكبيرة لتحليل البيانات بشكل أعمق، مما سيساعد على دراسة تأثير الفائض التأميني على المدى الطويل وتحديد العوامل التي تؤثر فيه بشكل دقيق في مختلف السياقات الاقتصادية والمالية.

من بين المقترحات لبحوث مستقبلية ذات صلة بالموضوع، يمكن دراسة أثر العوامل الاقتصادية والسياسية على الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية، بالإضافة إلى دراسة مقارنة بين إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية والشركات التجارية في فلسطين.

كما يمكن دراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على إدارة الفائض التأميني في هذه الشركات، ودراسة تأثير حوكمة الشركات على الفائض التأميني في الشركات الفلسطينية، ويعد أيضًا من المواضيع البحثية المهمة دراسة أثر الابتكار في منتجات التأمين الإسلامي على الفائض التأميني، ودور هيئة الرقابة الشرعية في تحسين إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية.

## قائمة المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

أبحاث الملتقى الأول للتأمين التعاوني. (2023). الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، السعودية.

إبراهيم، ياسمينة. (2016). دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين الإسلامي. أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، الجزائر.

البخاري، أبي عبدالله. (1311 هـ). صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، المجلد 3، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.

البدو، أكرم؛ الدباغ، إسماء. (2021). آلية توزيع الفائض التأميني (دراسة مقارنة). مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 36.

البرواري، شعبان. (2010). الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة. مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنعقد في 26-28 مايو، مملكة البحرين.

بغداوي، جميلة؛ بوكرشاوي، براهيم. (2022). إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي: دراسة حالة شركة سلامة للتأمين فرع غليزان. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

بلتاجي، محمد. (2008). عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي: دراسة مستوعبة لكافة جهات النظر في عقدي التأمين التجاري والتعاوني. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، مصر.

بن منيع، عبد الله. (2009). التأمين بين الحلال والحرام. مجلة الاقتصاد السعودية. تم الاسترجاع من [https://www.aleqt.com/2009/05/01/article\\_29829.html](https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_29829.html) بتاريخ 20-9-2024.

التجاني، أحمد. (2012). الفوائد وتوزيعه في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل مع الإدارة. بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني الثاني، رابطة العالم الإسلامي، المنعقد في الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجاعوني، أحمد. (2020). الفوائد التأمينية وتطبيقاته في شركة التأمين. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الجوزية، ابن القيم. (2007). إعلام الموقعين عن رب العالمين. ابن القيم، 4/497. تم الاسترجاع من <https://www.noor-book.com> بتاريخ 20-9-2024.

حكيم، عبد الهادي. (2003). عقد التأمين حقيقته ومشروعيته دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى.

حميش، عبد الحق. (2007). تفعيل دور هيئات الفتاوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 1.

حيدر، علي. (1991). درر الحكام شرح مجلة الأحكام. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان.

حيدر، هيثم محمد. (2007). الفائض التأميني وأحكامه في شركات التأمين الإسلامي. جمهورية مصر العربية.

الخليفة، خديجة؛ والدهاش، ثريا. (2020). الإحصاء التربوي. كلية التربية، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

الخويلدي، عبد الستار. (1426هـ). مشروع قانون نموذجي في التأمين الإسلامي مع نظام أساسي نموذجي لشركة تأمين تكافلي. إعداد: المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 20، المنعقد في مدينة جدة.

داغي، القرّة علي. (2010). الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي. دار البشائر الإسلامية، بيروت. دوابه، أشرف. (2016). رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين الإسلامي. مجلة الإسلام والاقتصاد والمالية، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، تركيا، الصفحات 105-125.

ذهبية، موسى؛ فروخي، خديجة. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 1، الجزائر.

رابحي، وجدان. (2020). تأثير توزيع الفائض التأميني على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين الإسلامي: دراسة ميدانية: حالة مؤسسة سالمة للتأمينات - الجزائر. رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

الرازي، محمد. (1992). مختار الصحاح. مكتبة لبنان ناشرون، طبعة مدققة، لبنان.

الرزّة، سالي. (2020). التنظيم القانوني لشركات التأمين الإسلامي في فلسطين: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الزحيلي، وهبة. (2010). مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة. مؤتمر التأمين التعاوني بالتعاون بين الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، 11-13 أبريل.

الزحيلي، وهبة. (2014). المعاملات المالية المعاصرة. دار الفكر المعاصرة، اليمن.

سالم، ياسمين. (2018). دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين الإسلامي. مركز البصائر للتدريب والدراسات المعاصرة، الطبعة الأولى، السعودية.

السرطاوي، علي. (2024). أستاذ القانون المدني في جامعة النجاح، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل للتأمين. مقابلة هاتفية تمت بتاريخ 2024/12/29.

شبير، محمد. (2012). الفائض التأميني في شركات التأمين. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قطر، العدد 30.

الشثري، أحمد. (2022). صناديق التأمين التعاوني المبنية على الوقف (دراسة فقهية تطبيقية). مجلة كلية الشريعة والقانون طنطا، العدد 37، الجزء 3، الصفحات 132-187.

شريقي، أبو بكر الصديق؛ كاكاء علاء الدين. (2019). الفائض التأميني وأثره على نمو صناعة التأمين الإسلامي. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

شركة الأراضي المقدسة للتأمين الإسلامي. تم الاسترجاع من <https://www.armt-ins.com> بتاريخ 15-10-2024.

شركة البركة للتأمين. تم الاسترجاع من <https://www.baraka.ps> بتاريخ 15-10-2024.

شركة التكافل للتأمين. تم الاسترجاع من <https://www.altakaful-ins.ps> بتاريخ 15-10-2024.

شركة تمكين للتأمين. تم الاسترجاع من <https://www.tamkeen-ins.ps/> بتاريخ 2024-10-15.

شندي، إسماعيل. مفهوم الفائض التأميني "التكافل للتأمين". تم الاسترجاع من <https://www.altakaful->

[ins.ps/downloads/reports/20190324073526.pdf](https://www.altakaful-) بتاريخ 2024-10-15.

الشنقيطي. شرح زاد المستنقع، رقم الجزء هو رقم الدرس 417 درسا 20/347، المكتبة الشاملة.

عامر، أسامة. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين الإسلامي: دراسة

حالة شركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/2012. المؤتمر الدولي حول: منتجات

وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 5-6 مايو.

عباس، كمال حسين. (2012). الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية. رسالة

ماجستير، جامعة اليرموك.

عجيل، جاسم. (2010). النشمي الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي. المؤتمر التاسع للهيئات

الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 26-28 مايو، مملكة البحرين.

عصيمي، أحمد. (2017). دراسة تحليلية لتوزيع فائض التأمين التعاوني بشركات التأمين مع الإشارة للمملكة

العربية السعودية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 3، الصفحات

230-260.

عطالله، حدة. (2014). دور مؤسسات التأمين الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين

ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1،

الجزائر.

عفانة، حسام الدين. (2024). أستاذ الفقه والأصول في جامعة القدس، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في

شركة تمكين للتأمين الإسلامي. مقابلة هاتفية تمت بتاريخ 2024/12/24.

عفانة، حسام. (2019). مبدأ الربح في التأمين الإسلامي. إصدارات شركة تمكين للتأمين الإسلامي، ص 9.

تم الاسترجاع من <https://www.tamkeen>

[ins.ps/files/server/file/profit\\_principles\\_islamic.pdf](https://www.tamkeen.ps/files/server/file/profit_principles_islamic.pdf) بتاريخ 2024-9-20.

عمارى، زهير؛ عامر، أسامة. (2010). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين

الإسلامي. مداخلة في المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيق الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة

المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، المنعقد في جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

فطائر، أسيد. (2019). التكيف الفقهي للعلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق والصندوق في التأمين الإسلامي.

مؤتمر التأمين والتأمين التعاوني، كلية الدعوة وأصول الدين والقرآن والدراسات الإسلامية في جامعة

القدس، أبوديس.

فلاق، صليحة. (2015). متطلبات تنمية نظام التأمين الإسلامي. جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005.

الكرمانى، شمس الدين. (2006). الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. المطبعة البهية المصرية،

مصر.

كمال، عباس أحمد. (2012). الفائض التأميني وطرق توزيعه في شركات التأمين الإسلامية. رسالة

ماجستير، جامعة اليرموك.

لطفي، أحمد. (بدون سنة نشر). الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. دار الفكر والقانون، مصر.

مجلة الأحكام العدلية.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2013). قرار رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني في الدورة 21، مدينة الرياض.

مشعل، عبد الباري. (2017). تقريب هوة الخلاف بين الفتاوى الشرعية الإنجازات والتحديات. مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 443.

ملحم، أحمد سالم. (2002). التأمين الإسلامي. دار الأعلام، الطبعة الأولى، فلسطين.

ابن منظور، أبي الفصل جمال الدين محمد بن مكرم. (2009). لسان العرب. دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.

ابن منيع، عبد الله. (2006). التأمين بين الحلال والحرام. مجلة الاقتصاد السعودية، جمعية الاقتصاد السعودية، العدد 4856، السعودية.

الموسى، ريم. (2010). الدعوى المباشرة في التأمين من المسؤولية المدنية: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

موقع مقام. مجلة الأحكام العدلية، المادة (1045). تم الاسترجاع

من <https://maqam.najah.edu/legislation/158/> بتاريخ 20-9-2024.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2009). المعايير الشرعية، معيار التأمين رقم

(26)، 1/5، البحرين.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2010). كتاب المعايير الشرعية. المنامة، البحرين.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية. مكتبة الملك فهد

الوطنية، الإمارات.

هيئة كبار العلماء في السعودية. (1977). قرار رقم (51) وتاريخ 1397/4/4هـ.

### المراجع الأجنبية

J. Risk Financial Manag. (2019). 12(3), 127. <https://doi.org/10.3390/jrfm12030127>

Ramdhani, Sukmaningrum. Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance Companies. KnE Social Sciences, 3(13), 249.

## الملاحق

### ملحق (أ)

#### المقابلات

#### مقابلة مع الدكتور علي السرطاوي

السؤال الأول: ما هي الصلاحيات التي تتمتع بها هيئة الرقابة الشرعية في الشركة فيما يتعلق بالفائض التأميني؟ هل تقتصر على الإشراف فقط أم تمتد إلى اتخاذ القرارات؟

الإجابة: دور هيئة الرقابة الشرعية يتمثل في الإشراف وفق معايير الحوكمة المتعلقة بعمل الهيئات الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). فيما يخص الفائض التأميني، فإن الهيئة هي التي تملك الصلاحية في تحديد كيفية توزيعه والمعايير التي تحكم ذلك.

السؤال الثاني: ما هي المعايير الشرعية التي تعتمد عليها الهيئة في تقييم وتوجيه استثمار الفائض التأميني؟ هل هناك معايير محددة أم يتم تقييم كل حالة على حدة؟

الإجابة: شركات التأمين التكافلي تعتمد على حسابين منفصلين: حساب المساهمين وحساب المتكافلين. المساهمون يأتون إلى شركة التأمين بصفة وكلاء عن المتكافلين لإدارة المحفظة التأمينية، وعليهم واجب استثمار أموال المتكافلين. عندما يدفع أحد المتكافلين قسط التأمين، يتم توزيعه كالتالي:

22% من القسط تُعتبر أجرًا للوكالة.

78% تُودع في صندوق المتكافلين، وتُستخدم لتغطية نفقات الحوادث إذا وقعت.

على المساهمين استثمار الـ 78% من أموال المتكافلين. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة التقارير المالية المدققة من شركات تدقيق معتمدة، والتي تُرسل كل ثلاثة أشهر. كما تقدم الهيئة تقريرًا عن استثمارات الشركة

والعوائد المتحققة، وتتأكد من أن هذه الاستثمارات تتم وفق الضوابط الشرعية، مثل الاستثمار في بنوك إسلامية أو مشاريع مشروعة.

في التأمين التكافلي، عندما يستثمر المساهمون أموال المتكافلين، يتم توزيع العائد كالتالي:

60% من العائد يذهب للمتكافلين.

40% من العائد يذهب للمساهمين.

المساهمون يحصلون على إيراداتهم من أجر الوكالة (22%)، والذي تحدده الهيئة بالاتفاق مع مجلس الإدارة، بالإضافة إلى 40% من عائد الاستثمار.

السؤال الثالث: ما هي الإجراءات التي تتبعها الهيئة لضمان التزام الشركة بتوجيهاتها بشأن الفائض التأميني؟

هل هناك آليات رقابة داخلية وخارجية؟

الإجابة: نعم، الشركات ملزمة بتقديم تقارير إلى هيئة الرقابة الشرعية كل ثلاثة أشهر، تتضمن مدى التزام الشركة بالضوابط الشرعية في الاستثمار، وفصل الحسابين (حساب المساهمين وحساب المتكافلين)، ومراعاة النسب في التوزيع في حالة وجود فائض أو عجز في صندوق المتكافلين. في نهاية العام، تقدم الهيئة تقريراً شاملاً عن كل البنود المتعلقة بصندوق المتكافلين، والأرباح، والتعويضات، وغيرها.

السؤال الرابع: ما هو دور الهيئة في استثمار أموال المتكافلين؟

الإجابة: دور الهيئة الأساسي هو التأكد من أن الاستثمارات تتم في مشاريع مشروعة وتتوافق مع مبادئ

الشرعية الإسلامية.

السؤال الخامس: كيف تتأكد الهيئة من أن استثمار أموال المتكافلين يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟

وما هي الأدوات والأساليب التي تستخدمها؟

الإجابة: تعتمد الهيئة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). يتم تقييم المشاريع من حيث مشروعيتها، مثل الاستثمار في شركات إسمنت أو فوسفات. كما يتم النظر في نسبة المحرمات في الاستثمارات، مثل القروض الربوية، وتحديد مدى توافقها مع المعايير الشرعية.

السؤال السادس: هل تقوم الهيئة بتقييم أداء الاستثمار بشكل دوري؟

الإجابة: نعم، تقوم الهيئة بتقييم أداء الاستثمارات بشكل دوري من خلال مراجعة التقارير المالية. إذا كان عائد الاستثمار منخفضًا، فإن الهيئة توصي الشركة بتحسين أدائها الاستثماري.

السؤال السابع: هل الأقساط محددة لشركات التكافل كما هي لشركات التأمين العادية؟

الإجابة: نحن نتبع القانون الفلسطيني، والذي ينظم عمل شركات التأمين بشكل عام.

السؤال الثامن: هل يوجد لشركات التأمين العادية سقف محدد في تعويضات الصحة؟

الإجابة: لا، ليس هناك سقف محدد لتعويضات الصحة في شركات التأمين العادية، ولكنها تعتمد على صندوق واحد، بينما في شركات التكافل هناك فصل بين حساب المساهمين وحساب المتكافلين.

السؤال التاسع: كيف يتم إبلاغ المساهمين والمستفيدين عن الفائض التأميني وكيفية استثماره؟ هل هناك تقارير تنشر؟

الجواب: تقوم شركات التأمين برفع تقارير مالية كل ثلاثة أشهر، يتم تدقيقها من قبل شركات تدقيق معتمدة. يتم نشر هذه التقارير في الصحف الرسمية أو على وسائل التواصل الاجتماعي. كما تقدم هيئة الرقابة الشرعية تقاريرها إلى الهيئة العليا، والتي تعقد اجتماعًا عامًا في نهاية العام يتم فيه عرض النتائج المالية المدققة.

السؤال العاشر: ما هي آليات المساءلة التي يتم تطبيقها على الهيئة في حال عدم التزامها بتوجيهات الشريعة الإسلامية؟

الإجابة: هناك ثلاثة معايير ملزمة لشركات التأمين التكافلي:

المعيار الشرعي.

معيار الحوكمة، الذي ينظم عمل الهيئة الشرعية.

المعيار المحاسبي، الذي يجب أن يتوافق مع المعايير الشرعية.

إذا وجدت الهيئة العليا تقصيرًا من قبل الشركة، فإنها تتدخل لضبط الوضع، وقد تصل إلى تغيير الهيئة الشرعية.

السؤال الحادي عشر: كيف يتم ضمان استقلال الهيئة في اتخاذ قراراتها؟ هل هناك آليات تحميها من الضغوط الخارجية؟

الإجابة: الهيئة تعمل بشكل مستقل، وهذا هو الأصل. وفقًا لمعايير الحوكمة، إذا كان هناك أي تأثير على استقلالية قراراتها، فإنها تقدم استقالتها. الهيئة ليست جزءًا من البنية التنظيمية التنفيذية للشركة، بل هي هيئة رقابية مستقلة تقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة والهيئة العامة وهيئة الرقابة المالية، وذلك بشكل مستقل وفق المعايير الشرعية.

## مقابلة (حسام الدين عفانة)

السؤال الأول: ما هي الصلاحيات التي تتمتع بها هيئة الرقابة الشرعية في الشركة فيما يتعلق بالفائض

التأميني؟ هل تقتصر على الإشراف فقط أم تمتد إلى اتخاذ القرارات؟

الإجابة: هيئة الرقابة الشرعية تتمتع بصلاحيات واسعة في الإشراف على الفائض التأميني، حيث تقوم

بتحديد كيفية توزيعه وفقاً للمعايير الشرعية. لا تقتصر صلاحياتها على الإشراف فقط، بل تمتد إلى اتخاذ

القرارات المتعلقة بتوزيع الفائض، بما في ذلك تحديد النسب والطرق التي يتم بها التوزيع، وذلك وفقاً للوائح

والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

السؤال الثاني: ما هي المعايير الشرعية التي تعتمد عليها الهيئة في تقييم وتوجيه استثمار الفائض التأميني؟

هل هناك معايير محددة أم يتم تقييم كل حالة على حدة؟

الإجابة: تعتمد الهيئة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية (AAOIFI)، مثل المعيار الشرعي رقم (26) الخاص بالتأمين الإسلامي. يتم تقييم كل حالة

على حدة لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية، مع مراعاة أن تكون الاستثمارات في مشاريع مشروعة

وخالية من الربا والغرر الفاحش. كما يتم التأكد من أن الاستثمارات تتم في بنوك إسلامية أو مشاريع

اقتصادية حلال.

السؤال الثالث: ما هي الإجراءات التي تتبعها الهيئة لضمان التزام الشركة بتوجيهاتها بشأن الفائض التأميني؟

هل هناك آليات رقابة داخلية وخارجية؟

الإجابة: تتبع الهيئة عدة إجراءات لضمان التزام الشركة بتوجيهاتها، منها:

الرقابة الداخلية: مراجعة التقارير المالية والاستثمارية بشكل دوري (كل ثلاثة أشهر) للتأكد من توافقها مع

المعايير الشرعية.

الرقابة الخارجية: التعاون مع شركات تدقيق حسابات معتمدة لمراجعة القوائم المالية.

تقارير دورية: تقدم الهيئة تقارير ربع سنوية وسنوية عن مدى التزام الشركة بالضوابط الشرعية، وتقوم بنشرها للعموم لضمان الشفافية.

السؤال الرابع: ما هو دور الهيئة في استثمار أموال المتكافلين؟

الإجابة: دور الهيئة الأساسي هو التأكد من أن استثمار أموال المتكافلين يتم في مشاريع مشروعة وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تقوم الهيئة بمراجعة خطط الاستثمار والتأكد من أنها لا تحتوي على أي عناصر محرمة مثل الربا أو الغرر الفاحش. كما تقوم بتقييم أداء الاستثمارات بشكل دوري لضمان تحقيق عوائد عادلة للمتكافلين.

السؤال الخامس: كيف تتأكد الهيئة من أن استثمار أموال المتكافلين يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟ وما هي الأدوات والأساليب التي تستخدمها؟

الإجابة: تستخدم الهيئة عدة أدوات وأساليب، منها:

مراجعة المشاريع: التأكد من أن الاستثمارات تتم في أنشطة مشروعة مثل الصناعة أو الزراعة أو التجارة الحلال.

التقييم الشرعي: استخدام المعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI لتقييم المشاريع.

التقارير المالية: مراجعة التقارير المالية المدققة من قبل شركات تدقيق معتمدة.

الزيارات الميدانية: في بعض الأحيان، تقوم الهيئة بزيارات ميدانية لمشاريع الاستثمار للتأكد من توافقها مع الشريعة.

السؤال السادس: هل تقوم الهيئة بتقييم أداء الاستثمار بشكل دوري؟

الإجابة: نعم، تقوم الهيئة بتقييم أداء الاستثمارات بشكل دوري من خلال مراجعة التقارير المالية الربع سنوية. إذا كان العائد منخفضاً، تقوم الهيئة بتقديم توصيات لتحسين أداء الاستثمارات، مثل تغيير استراتيجية الاستثمار أو البحث عن فرص استثمارية جديدة تتوافق مع الشريعة.

السؤال السابع: هل الأقساط محددة لشركات التكافل كما هي لشركات التأمين العادية؟

الإجابة: نعم، الأقساط في شركات التكافل محددة وفقاً للقوانين واللوائح المحلية، ولكنها تختلف عن شركات التأمين العادية في أن الأقساط في التأمين التكافلي تعتمد على مبدأ التبرع والتعاون، بينما في التأمين التجاري تعتمد على مبدأ المعاوضة والربح.

السؤال الثامن: هل يوجد لشركات التأمين العادية سقف محدد في تعويضات الصحة؟

الإجابة: في شركات التأمين العادية، لا يوجد سقف محدد لتعويضات الصحة في بعض الدول، بينما في شركات التكافل، يتم تحديد التعويضات وفقاً للشروط المتفق عليها في وثيقة التأمين، مع مراعاة مبدأ التكافل وعدم الاستغلال.

السؤال التاسع: كيف يتم إبلاغ المساهمين والمستفيدين عن الفائض التأميني وكيفية استثماره؟ هل هناك تقارير تنشر؟

الإجابة: يتم إبلاغ المساهمين والمستفيدين عن الفائض التأميني من خلال تقارير مالية دورية تُنشر كل ثلاثة أشهر، يتم نشر هذه التقارير في الصحف الرسمية أو على مواقع الشركة الإلكترونية، كما يتم عقد اجتماع سنوي عام يتم فيه عرض النتائج المالية المدققة ومناقشة كيفية توزيع الفائض.

السؤال العاشر: ما هي آليات المساءلة التي يتم تطبيقها على الهيئة في حال عدم التزامها بتوجيهات الشريعة الإسلامية؟

الإجابة: في حال عدم التزام الهيئة بتوجيهات الشريعة الإسلامية، يتم تطبيق آليات مساءلة صارمة، منها:

التقارير الدورية: يتم مراجعة تقارير الهيئة من قبل الجهات الرقابية العليا.

الاستقالة الإجبارية: إذا ثبت تقصير الهيئة، يمكن أن يتم استبدالها بهيئة جديدة.

التدقيق الخارجي: يتم تدقيق أعمال الهيئة من قبل جهات خارجية مستقلة.

السؤال الحادي عشر: كيف يتم ضمان استقلال الهيئة في اتخاذ قراراتها؟ هل هناك آليات تحميها من الضغوط الخارجية؟

الإجابة: يتم ضمان استقلال الهيئة من خلال عدة آليات، منها:

الاستقلال الإداري: الهيئة ليست جزءاً من الهيكل التنفيذي للشركة، بل هي جهة مستقلة.

معايير الحوكمة: يتم تطبيق معايير حوكمة صارمة لضمان عدم تأثر قرارات الهيئة بالضغوط الخارجية.

الاستقالة في حال التأثير: إذا شعرت الهيئة بأن قراراتها تتأثر بضغوط خارجية، فإنها تقدم استقالتها لضمان استقلاليتها.

## ملحق (ب)

### الجدول

#### جدول 11

الوصف الإحصائي للمتغيرات التي استخدمت للتعرف على مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني لدى شركة التكافل للتأمين

الانحراف	المتوسط	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتغير	المحور
8441.14	50223.65	60515.88	41180.33	الأقساط المكتتبة**	كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة
9543.96	32519.87	42908.24	22574.11	التعويضات المدفوعة**	كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني
0.003210	635376.00	990339.00	272970.00	العوائد الاستثمارية*	مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة.
8939.95	75919.22	89442.30	69031.00	إجمالي الأصول الاستثمارية**	الاحتياطيات التأمينية**
4353.82	11715.09	15527.75	7931.99	إجمالي الأقساط**	إجمالي الأقساط**

مصدر الجدول: بيانات شركة التكافل \*\* بالملايين

#### جدول 12

الوصف الإحصائي للمتغيرات التي استخدمت للتعرف على مدى تطبيق المعايير الشرعية للفائض التأميني لدى شركة تمكين

الانحراف	المتوسط	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتغير	المحور
39.17	11.31	44.33	33.29	الأقساط المكتتبة**	كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة
88.63	11.16	76.23	67.70	التعويضات المدفوعة**	كفاءة إدارة الاستثمارات والقدرة على تحقيق عوائد تساعد في تحسين الفائض التأميني
0.003	20.41	00.90	00.11	العوائد الاستثمارية*	مدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية وتغطية المطالبات الطارئة.
8.13	31.19	98.59	47.24	إجمالي الأصول الاستثمارية**	الاحتياطيات التأمينية**
13.82	93.19	23.25	03.92	إجمالي الأقساط**	إجمالي الأقساط**

مصدر الجدول: بيانات شركة التمكين للتأمين \*\* بالملايين

### جدول 13

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف) Kolmogorov-Smirnov

المتغير	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأقساط المكتتبة	0.273	9	0.051
التعويضات المدفوعة	0.276	9	0.056
العوائد الاستثمارية	0.204	9	0.200
إجمالي الأصول الاستثمارية	0.188	9	0.200
الاحتياطيات التأمينية	0.223	9	0.200
إجمالي الأقساط	0.178	9	0.200

### جدول 14

مصنوفة بيرسون (Pearson Correlation) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

السنة	الأقساط المكتتبة	التعويضات المدفوعة	نسبة العوائد الاستثمارية	إجمالي الأصول الاستثمارية	نسبة الاحتياطيات التأمينية	إجمالي الأقساط
ر <sup>1</sup>	0.433	0.976**	0.845	0.590	0.888*	0.864
الدلالة *	0.466	0.004	0.071	0.295	0.044	0.059

(\*) دلالة<sup>2</sup>

### جدول 15

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression Analyses لأثر المتغيرات المستقلة (الأقساط التأمينية، وعوائد الاستثمارات، والتعويضات التأمينية) والمتغير التابع (الفائض التأميني)

النموذج	B	ت	مستوى الدلالة *
الثابت	-0.662	-0.111	0.916
الأقساط التأمينية	0.000	1.923	0.112
عوائد الاستثمارات	-0.000052	-1.689	0.152
التعويضات التأمينية	0.000	0.783	0.469
قيمة ر		0.712	
قيمة مربع ر		0.507	
قيمة ف		1.713	
قيمة مستوى الدلالة		0.279	

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

<sup>1</sup> معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

<sup>2</sup> عبارة عن رمز إذا كان هناك دلالة إحصائية أم لا وهي موجودة أسفل جدول التحليل.

## جدول 16

مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix)

التعويضات المدفوعة	المتغير
**0.919	معامل الارتباط
0.000	مستوى الدلالة

\*\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 17

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة)

معاملات الانحدار			جدول تحليل التباين			ملخص النموذج			المتغيرات
Coefficients			ANOVA			Model Summary			
مستوى	T	$\beta$	مستوى	درجات	F	Adjusted (R2)	(R2)	(R)	المتغير التابع (التعويضات المدفوعة)
الدلالة	المحسوبة	معامل التأثير	الدلالة	الحرية	المحسوبة	معامل التحديد	معامل التحديد	معامل الارتباط	
Sig.*			Sig.*			المعدل			
				1	الانحدار				المستقل:
0.056	-2.228	0.921	0.000*	8	البواقي	43.590	0.826	0.845	0.919
				9	المجموع				الأقساط المكتسبة

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 18

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في التكافل (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة)

معاملات الانحدار			جدول تحليل التباين			ملخص النموذج			المتغيرات
Coefficients			ANOVA			Model Summary			
مستوى	T	$\beta$	مستوى	درجات	F	Adjusted (R2)	(R2)	(R)	المتغير التابع (التعويضات المدفوعة)
الدلالة	المحسوبة	معامل التأثير	الدلالة	الحرية	المحسوبة	معامل التحديد	معامل التحديد	معامل الارتباط	
Sig.*			Sig.*			المعدل			
				1	الانحدار				المستقل:
0.046	-3.288	1.105	0.004*	3	البواقي	64.472	0.947	0.956	0.978
				4	المجموع				الأقساط المكتسبة

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 19

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في  
تمكين (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات
مستوى الدلالة Sig.*	T	$\beta$ معامل التأثير	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	(R2) معامل التحديد	(R) معامل الارتباط	المتغير التابع (التعويضات المدفوعة)
				1					المستقل:
0.851	-0.205	0.949	0.679	3	0.209	0.24	0.065	0.255	الأقساط
				4					المكتسبة

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 20

مصنوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix)

المتغير	إجمالي الأصول الاستثمارية
معامل الارتباط	0.289
العوائد الاستثمارية	0.418

\*\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.01$ )

## جدول 21

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في  
شركات التأمين الإسلامية الفلسطينية (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات
مستوى الدلالة Sig.*	T	$\beta$ معامل التأثير	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	(R2) معامل التحديد	(R) معامل الارتباط	المتغير التابع (إجمالي الأصول الاستثمارية)
				1					المستقل:
0.001	-4.980	0.015	0.418*	8	0.730	0.031	0.084	0.289	العوائد
				9					الاستثمارية

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 22

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركة تكافل (تأثير العوائد الاستثمارية على إجمالي الأصول الاستثمارية)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات
مستوى الدلالة Sig.*	T	$\beta$ معامل التأثير	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	(R2) معامل الارتباط	(R) معامل	المتغير التابع (إجمالي الأصول الاستثمارية)
				1					المستقل:
0.004	8.277	0.012	0.466	3	0.693	0.083-	0.188	0.433	العوائد
				4					الاستثمارية

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 23

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر كفاءة الشركات في تغطية التعويضات من الأقساط المكتسبة في شركة تمكين (تأثير الأقساط المكتسبة على التعويضات المدفوعة)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات
مستوى الدلالة Sig.*	T	$\beta$ معامل التأثير	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	(R2) معامل الارتباط	(R) معامل	المتغير التابع (إجمالي الأصول الاستثمارية)
				1					المستقل:
0.025	4.194	0.011	0.622	3	0.300	0.212-	0.091	0.301	العوائد
				4					الاستثمارية

\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 24

مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix)

إجمالي الأقساط	المتغير
**0.915	معامل الارتباط
0.001	مستوى الدلالة

\*\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ )

## جدول 25

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات	
مستوى الدلالة Sig.*	T	$\beta$ معامل التأثير	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2)	(2(R	(R	المتغير التابع (إجمالي الأقساط)	
الدلالة Sig.*	المحسوبة	التأثير	الدلالة Sig.*	الحرية	المحسوبة	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط		
				1	الانحدار				المستقل:	
0.278	1.177	0.399	0.000*	8	البواقي	36.175	0.815	0.939	0.915	الاحتياطيات
				9	المجموع					التأمينية

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 26

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة في شركة تكافل (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات	
مستوى الدلالة Sig.*	T	$\beta$ معامل التأثير	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2)	(2(R	(R	المتغير التابع (إجمالي الأقساط)	
الدلالة Sig.*	المحسوبة	التأثير	الدلالة Sig.*	الحرية	المحسوبة	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط		
				1	الانحدار				المستقل:	
0.004*	8.277	-0.012	0.466	3	البواقي	0.693	-0.083	0.188	0.433	الاحتياطيات
				4	المجموع					التأمينية

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## جدول 27

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لأثر لمدى قدرة الشركات على تحمل المخاطر المستقبلية على تغطية المطالبات الطارئة في شركة تمكين (تأثير الاحتياطيات التأمينية على إجمالي الأقساط)

معاملات الانحدار Coefficients			جدول تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary			المتغيرات
مستوى T	$\beta$ معامل التأثير	الدلالة Sig.*	مستوى الدلالة Sig.*	درجات الحرية	F	Adjusted (R2)	(2(R	(R)	المتغير التابع (إجمالي الأقساط)
						معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	
				1					المستقل:
0.876	-0.170	0.471	0.025*	3	17.338	0.803	0.852	0.923	الاحتياطيات
				4					التأمينية

\*\* يكون الأثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )



**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**THE INSURANCE SURPLUS IN PALESTINIAN ISLAMIC  
INSURANCE COMPANIES AND THE EXTENT OF  
APPLICATION OF SHARIA STANDARDS**

**By**  
**Nidaa Zuhair Salim Sobh**

**Supervisor**  
**Dr. Osayd Fatayer**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of  
Master of Islamic Finance, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,  
Nablus - Palestine.**

**2025**

# **THE INSURANCE SURPLUS IN PALESTINIAN ISLAMIC INSURANCE COMPANIES AND THE EXTENT OF APPLICATION OF SHARIA STANDARDS**

**By**  
**Nidaa Zuhair Salim Sobh**  
**Supervised**  
**Dr. Osayd Fatayer**

## **Abstract**

This study aims to evaluate the extent of Islamic insurance companies in Palestine's commitment to applying Sharia standards in managing insurance surplus, as it focused on analyzing the performance of "Takaful" and "Tamkeen" companies as a model, by studying and analyzing the financial data using statistical tools.

The study was based in the theoretical part on a comprehensive review of the literature related to Islamic insurance and insurance surplus, with a focus on Sharia standards and jurisprudential aspects. In the applied part, the data of "Takaful" and "Tamkeen" companies were analyzed to evaluate their performance in managing insurance surplus according to Sharia standards.

The results of the study showed a variation in the level of companies' commitment to Sharia standards, while some companies were distinguished by high efficiency in covering compensation and managing investments, other companies showed weaknesses in other aspects, and revealed a strong relationship between the size of premiums and the company's ability to cover compensation, which confirms the importance of managing premiums effectively.

The study recommended the need to enhance financial efficiency in Islamic insurance companies by increasing reserves, developing investment strategies, and improving premium collection mechanisms. The study also stressed the importance of adhering to Sharia standards and the role of regulatory bodies in ensuring their implementation. This study represents an important step towards a deeper understanding of the Islamic insurance sector in Palestine, as it sheds light on the challenges it faces and provides new insights that contribute to developing this sector in accordance with Sharia principles.

**Keywords:** Islamic insurance, insurance surplus, Palestinian Islamic insurance companies, Sharia standards.